# أرشيف المغرب

العدد 2020/5

«ليست مسألة الأرشيف متعلقة بالماضي فحسب [...] إنها أيضا مسألة المستقبل، مسألة المستقبل بالتأكيد، مسألة جواب ووعد وشعور بمسؤولية بناء الغد» جاك ديريدا



# قريبا إصدار كتاب
# «مؤسسة أرشيف المغرب في مرآة الصحافة»
































**المدير المسؤول :**
ذ. جامع بيضا

**الإعداد والإنجاز :**
منال بيشو
عادل شوراق
مروان الهاكور
حسن الغمائد
وفاء القصري
منير فنيد
أحمد يوبي
أميمة القصري
هدى بويهي
يوسف بنجان

**الإيداع القانوني :**
2016PE0105
**الرقم التسلسلي :**
2509-1271

**الإخراج الفني والطباعة :**
دار أبي رقراق للطباعة والنشر

**للاتصال:**
5، شارع ابن بطوطة، أكدال -الرباط، ص.ب 764
(212) 05.37.77.66.85
(212) 05.37.68.35.45
secretariat@archivesdumaroc.ma
www.archivesdumaroc.ma
Archives du Maroc
Archives du Maroc

## العدد 5-2020

## جامع بيضا، مدير أرشيف المغرب

ليست سنة 2020 ككل السنوات السابقة؛ فربما نعتها مؤرخو الغد ب "عام كورونا" أو بنعت مشابه . ففي الواقع، قد أدى الوضع الصحي الذي فرضه فيروس كوفيد 19 إلى قلب العديد من السلوكيات والأجندات رأسا على عقب، وذلك في المغرب كما في غيره من البلدان. ولم تفلت مؤسسة أرشيف المغرب من إملاءاته الصادمة إذ اضطرت إلى إغلاق أبوابها خلال فترة الحجر الصحي العام، بين مارس ويونيو، لتستأنف بعد ذلك ببطء، مع التقيد الصارم بالإجراءات الوقائية الملزمة. وبعبارة أخرى، لقد عانى المسار الطبيعي لأعمالنا، لاسيما عندما يتعلق الأمر بتلك الأنشطة الموجهة للعموم.

ومع ذلك، تمكنت "أرشيف المغرب"، حتى في هذا السياق الكئيب وغير الملائم، من تنظيم حدثين مهمين، ترد تفاصيلهما في هذا العدد من المجلة:

- الأول: احتضان دورة تكوين المكونين في مجال إدارة وحفظ الأرشيف (19-27 أكتوبر) .

- إقامة معرض بعنوان "أرشيفات الدار البيضاء" للاحتفال باليوم الوطني للأرشيف (30 نونبر) وتثمين جزء من الأرشيف المتعلق بهذه المدينة المغربية الكبرى.

وبصرف النظر عن هذه الأنشطة ذات الطابع العام، تركزت جهود "أرشيف المغرب" بشكل أساسي على تعزيز دور المؤسسة كمركز للخبرة والمساعدة في حقل الأرشيف، تماشيا مع صلاحياتها في خدمة أرشيفات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة، والمنشآت العامة، والهيئات الخاصة المكلفة بإدارة مرفق من المرافق العامة. وقد استفاد من هذا الدعم والمواكبة أكثر من عشرين جهة.

بالإضافة إلى هذا النشاط الضروري للتدبير الجيد للأرشيفات الجارية والوسيطة، قامت فرق "أرشيف المغرب" بتسريع وتيرة عملها فيما يتعلق بمعالجة الأرشيف النهائي من أجل إتاحته للمرتفقين. وهكذا، تم نشر العديد من قوائم الجرد على البوابة الإلكترونية للمؤسسة لتوجيه الباحثين - عن بعد- بشكل أفضل ومساعدتهم على الإعداد المناسب لزيارتهم إلى "أرشيف المغرب". وسيجد القراء في الصفحات التالية عرضا موجزا لقوائم الجرد هذه التي هي في الواقع أدوات عمل سيقدرها الباحثون حق قدرها.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن رفوف المستودعات بالمؤسسة قد استقبلت، خلال العام 2020، على سبيل الهبة، عدة أرصدة وثائقية خاصة، على شكل ورقي أو نسخ رقمية؛ وتلك نتيجة منطقية للمصداقية المتزايدة التي تتمتع بها المؤسسة لدى الجمهور. ومن بين هذه المقتنيات الجديدة، والتي يمكن الاطلاع عن وصف موجز لها في هذا المجلد، نذكر أرصدة باتريس دو مازيير، وعبد الرحيم السجلماسي، وبياتو سالفاتوري بوليزي، والتهامي أفيلال، وعبد الله زكي.

وأخيرا، نعتقد أن قراءنا الأعزاء سيسعدون باكتشاف ثراء فقرتهم المعتادة "الأرشيف: علم ومهنة". إنه يتضمن، بالإضافة إلى عرض عن مدرسة دو شارط الباريزية التي تحتفل خلال سنة 2021 بالذكرى المئوية الثانية لتأسيسها، دعوة جميلة للتنزه بين الكنوز الوثائقية للمكتبة الداودية بتطوان، ومركز الأرشيف الدبلوماسي في نانط، ومركز أرشيفات لا جيروند ببوردو، والأرشيفات الوطنية بتونس والكاميرون ومدغشقر. وهذا الانفتاح على العالم يعود بطبيعة الحال بالنفع العميم على "أرشيف المغرب" وعلى الأرشيفيين المغاربة.



# تظاهرات ومستجدات

# حصيلة أهم الأنشطة الإشعاعية للمؤسسة

## الأنشطة الثقافية والعلمية

### فعاليات معرض الدار البيضاء الدولي للكتاب: ندوة في موضوع "الأرشيف ورهان الحداثة"

شاركت مؤسسة أرشيف المغرب في شخص مديرها السيد جامع بيضا، إلى جانب نخبة من الباحثين في فعاليات الدورة السادسة والعشرين من معرض الدار البيضاء الدولي للكتاب، بندوة علمية في موضوع "الأرشيف ورهانات الحداثة"وذلك يوم 8 فبراير 2020 بفضاء المعرض.



وتجدر الإشارة إلى أن المعرض استمر من 6 فبراير حتى 16 من نفس الشهر، بمشاركة 266 مؤسسة منها ثماني مؤسسات دستورية وست وزارات قطاعية وثلاث مؤسسات عمومية وسبع جامعات و12 سفارة وتمثيلية أجنبية، إلى جانب 230 عارضا من المغرب والعالم العربي وإفريقيا وأوروبا وأميركا وآسيا.

### مائدة مستديرة في موضوع "دور الأرشيف والمخطوطات في الحفاظ على التراث الثقافي بالمغرب"

شاركت مؤسسة أرشيف المغرب في شخص مديرها السيد جامع بيضا في البرنامج الثقافي لفعاليات معرض الكتاب ببروكسيل ببلجيكا، بتاريخ 8 مارس 2020، إلى جانب نخبة من الباحثين والمثقفين المغاربة.



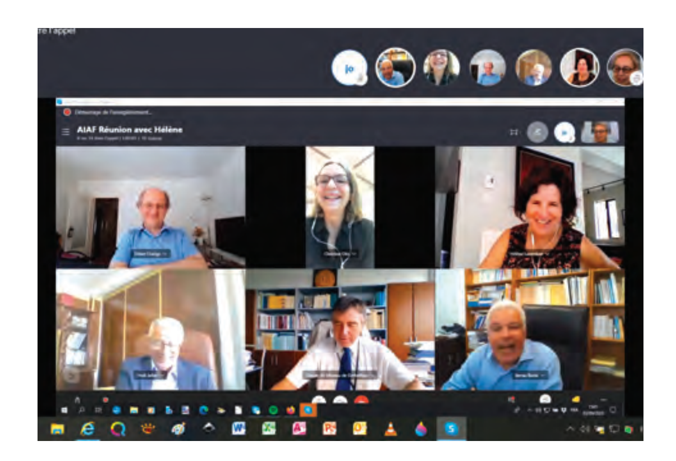

جدير بالذكر أن نسخة هذه السنة من معرض بروكسيل للكتاب تميزت باحتضان المغرب كضيف شرف الدورة، من خلال تكريم رموز وأعلام الثقافة المغربية من المثقفين والأدباء وتسليط الضوء على إسهامات النخبة المغربية المقيمة ببلجيكا في إغناء المشهد الثقافي البلجيكي.

### الذكرى الخامسة لرحيل الأستاذ محمد العربي المساري

بمناسبة الذكرى الخامسة لرحيل الإعلامي والدبلوماسي الأستاذ محمد العربي المساري، شاركت مؤسسة أرشيف المغرب في الندوة العلمية "أخلاقيات الصحافة في الزمن الرقمي" التي نظمها كرسي العربي المساري لأخلاقيات الإعلام والاتصال، بتاريخ 24 يوليوز 2020، برحاب المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط.

جدير بالذكر أن الندوة كانت من تأطير الأستاذ عبد اللطيف بنصفية مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال، بمشاركة كل من السيد يونس مجاهد رئيس المجلس الوطني للصحافة، والأستاذ الجامعي علي كريمي، وعبد الجبار الراشيدي، الباحث في الإعلام والاتصال، والذين أشادوا بمناقب الفقيد الذي يعتبر شخصية متعددة الأبعاد، وبمجهوداته الرائدة في مجال الصحافة والسياسة.

## اجتماعات الجمعية الدولية للأرشيف الفرنكفوني



شارك مدير أرشيف المغرب، السيد جامع بيضا، في اجتماع افتراضي مع عدد من أعضاء الجمعية الدولية للأرشيف الفرنكفوني، وذلك يوم 3 شتنبر 2020، للتباحث في مختلف المواضيع المتعلقة بتسيير هذه الجمعية وكذا الأنشطة التي يتم عرضها عبر البوابة الفرنكوفونية للأرشيف (PIAF).

## الاحتفال بالذكرى التسعين لتأسيس الصندوق الوطني للتقاعد

تميز هذا الاحتفال، الذي أقيم يوم فاتح أكتوبر 2020، بكشف النقاب عن طابع بريدي تِذكاري تم إصدارُه بمساهمة من مؤسسة بريد المغرب. وقد ألقى السيد المدير كلمته بهذه المناسبة، حيث أشاد فيها بأهمية حفظ وتثمين أرشيفات المقاولات والمؤسسات العمومية منها والخاصة، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من التراث الأرشيفي الوطني (انظر نص العرض باللغة الفرنسية في المحور المخصص للأرشفة كعلم ومهنة).



## دورة تكوينية في مجال حفظ وتدبير الأرشيف العمومي

يشكل الأرشيف، الجاري منه والوسيط، المصدر الرئيسي للمعلومة داخل الإدارة. ومن هذا المنطلق، فإن تفعيل الحق في الولوج للمعلومة الذي تم تكريسه في دستور 2011 وفي القانون رقم 31.13 المتعلق بالولوج إلى المعلومة رهين بمدى تنظيم الأرشيف العمومي باعتبار الوثائق الإدارية، بمختلف أشكالها وأنواعها، هي الوعاء الذي تحفظ فيه المعلومة والحامل الذي تنقل فيه. لذا، وجب الحرص على تطبيق القانون المنظم للأرشيف 99-69 والمرسوم الصادر بتطبيقه، لاسيما ما يتعلق منه بإحداث بنيات إدارية مكلفة بالأرشيف ولجان الأرشيف بمختلف الإدارات العمومية. وكذا استلهام مضامين "الدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي" الذي أعدته المؤسسة والمنشور سنة 2017.



وفي هذا الإطار، وسعيا لإنجاح ورش الحكومة المنفتحة ببلادنا عبر تنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل الحكومة المنفتحة التي تغطي محاور الولوج إلى المعلومات وشفافية الميزانية والديمقراطية التشاركية والتواصل والتحسيس، والتي تتضمن كذلك التزامات الإدارات والمؤسسات العمومية بشأن الحكومة المنفتحة ومنها التزامات مؤسسة أرشيف المغرب ضمن المحور الخاص بالوصول إلى المعلومة عبر برمجة تكوينات لفائدة المكونين داخل الإدارات والمؤسسات العمومية، احتضنت المؤسسة خلال الفترة الممتدة من 19 أكتوبر إلى غاية 27 أكتوبر دورة تكوينية في موضوع "حفظ وتدبير الأرشيف العمومي"همت ممثلي الوزارات على الصعيد المركزي، وذلك بتنسيق مع مدرسة علوم المعلومات بالرباط.



وقد تضمنت الدورة التكوينية شقا نظريا ركز على تبسيط بعض المفاهيم المرتبطة بمجال الأرشيف وتعريف الإطار القانوني للأرشيف، وشقا عمليا عبر تنظيم ورشات تطبيقية بخصوص سبل التدبير الأمثل لتدبير الأرشيف داخل الإدارة المغربية بهدف تبني الممارسات الفضلى في مجال حفظه واستغلاله، وتأهيل المستفيدين للقيام بالمهام المنوطة بهم داخل الإدارة وإشاعة "ثقافة الأرشيف" باعتبارها إحدى ركائز الدولة الحداثية والديموقراطية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدورة التكوينية التي استفاد منها خمسون فردا، جرت في احترام تام للتدابير الاحترازية ضد تفشي وباء كوفيد 19.

## افتتاح معرض "أرشيفات الدار البيضاء"

احتفالا باليوم الوطني للأرشيف (30 نونبر) وتثمينا للأرصدة المحفوظة لديها، نظمت مؤسسة أرشيف المغرب معرضا للصور والوثائق تحت عنوان "أرشيفات الدار البيضاء"، والذي تم افتتاحه يوم الإثنين 30 نونبر 2020 برواق المؤسسة برئاسة وزير الثقافة والشباب والرياضة السيد عثمان الفردوس.

ويهدف هذا المعرض الفريد والغني، والذي سيبقى مفتوحا إلى غاية 31 مارس 2021، إلى إحياء الذاكرة الحضارية والعمرانية لمدينة الدار البيضاء وتثمين موروثها التاريخي والثقافي الزاخر؛ باعتباره يشكل مناسبة مثالية للغوص في ذاكرة وتاريخ هذه المدينة العريقة، خاصة فيما يتعلق بالفترة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر وطيلة فترة الاستعمار، عبر إبراز مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي طبعت المدينة قبل وإبان هذه المرحلة. كما يوثق هذا المعرض لمراحل التطور العمراني للمدينة، بداية بإرساء منشآت البنية التحتية، من مينائها الذي سيحول قدرها إلى مدينة عملاقة تضاهي كبريات العواصم الدولية، إضافة إلى باقي المنشآت من طرق وسكك حديدية وقواعد للطيران، مرورا برصد مختلف التوسعات التي شهدها مجالها الحضري، وصولا إلى تسليط الضوء على مختلف المرافق الحيوية التي خدمت ساكنتها. كل هذا من خلال استعراض مجموعة من الصور والوثائق الفريدة والمنتقاة من ظهائر وقرارات وزيرية وخرائط وتصاميم معمارية توثق لهذه الفترة التاريخية الهامة.






وموازاة مع تنظيم المعرض حضوريا، ونظرا للظرفية الوبائية الراهنة، فقد ارتأت مؤسسة أرشيف المغرب أن تمكن عموم الجمهور الذي قد يتعذر عليه الحضور، من الاطلاع على محتويات المعرض بواسطة نسخة رقمية ثلاثية الأبعاد

على كل من موقعها الإلكتروني الرسمي وعبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتجدر الإشارة، إلى أن زيارة المعرض تمت في احترام تام للإجراءات والتدابير الصحية التي أقرتها الحكومة من أجل مواجهة تفشي فيروس كورونا من ارتداء الكمامات الواقية وقياس الحرارة عند الدخول والتعقيم.

## إصدارات المؤسسة

### دليل الموظف (ة) في التعامل مع الأرشيف العمومي




أصدرت مؤسسة أرشيف المغرب بتاريخ 3 مارس 2020 دليلا يتعلق بكيفية التعامل مع الأرشيف العمومي، خاصا بالموظفين داخل الإدارات والمؤسسات العمومية، والذي يسلط الضوء على أهمية تدبير الأرشيف داخل الإدارة العمومية، كما يسعى إلى تبسيط مفهوم "الأرشيف" وتصحيح بعض الأفكار السائدة المرتبطة به.

### العدد الرابع من مجلة أرشيف المغرب

أصدرت مؤسسة أرشيف المغرب العدد الرابع من مجلتها السنوية المتضمنة لعدة محاور غنية ومتنوعة، ومنها محور "الأرشفة علم ومهنة" الذي يتضمن، ضمن مقالات أخرى مفيدة، نص محاضرة سبق للأمير الكاميروني كوما ندومبي الثالث أن ألقاها في ياوندي، يوم 27 نونبر 2018، بمناسبة الاجتماع السنوي للمجلس الدولي للأرشيف.




ويتضمن هذا العدد أيضا فقرة "تظاهرات ومستجدات" وهي عبارة عن جملة من أهم الأنشطة التي ميزت أجندة مؤسسة أرشيف المغرب خلال العام 2019، بما في ذلك المعرض الرائع المخصص "لـلحضور المسيحي في المغرب: العيش المشترك" والذي تزامن مع زيارة البابا فرانسيس للمغرب، بدعوة من جلالة الملك محمد السادس. وقد عرف هذا المعرض نجاحا باهرا تجاوزت أصداؤه الحدود الوطنية. ولهذا، فليس من قبيل الصدفة اختيار الموضوع ذاته كملف لهذا العدد من المجلة؛ ونروم من ذلك نشر رسالة العيش المشترك على نطاق أوسع، إذ لا تزال هناك حاجة ماسة إليها. وبذلك يؤدي الأرشيف مهمته التربوية والتحسيسية.

### مطوية رقمية تعريفية بمؤسسة أرشيف المغرب

تم إصدار مطوية رقمية تعريفية بمهام المؤسسة، وذلك يوم فاتح شتنبر 2020، مع إمكانية تحميلها عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة (متوفرة في النسختين العربية والفرنسية).



## كتاب "مسألة الأرشيف في المغرب: تراث وحداثة"
### بقلم ذ. عزيز لعويسي

تزامنا مع اليوم الوطني للأرشيف، صدر ضمن منشورات مؤسسة أرشيف المغرب كتاب قيم لصاحبه الأستاذ عزيز لعويسي، الكاتب الباحث المتخصص في قضايا الأرشيف، تحت عنوان: "مسألة الأرشيف في المغرب: تراث وحداثة".

في هذا الكتاب، عرف المؤلف بمؤسسة أرشيف المغرب وبالمهام الموكلة إليها، وفصل القول في القانون المغربي المنظم للأرشيف وفي المرسوم الصادر بتطبيقه، كما أفرد صفحات للوسائل المادية والبشرية للمؤسسة مستنكرا قلتها ومطالبا بتعزيز قدراتها، وعرف بأنشطتها المختلفة معترفا بجدواها ومقترحا اتساع إشعاعها موضوعاتيا وجهويا. ولقد تعددت الأبواب التي طرقها فشملت التاريخ، والتراث، والثقافة، والهوية، والتربية والتعليم، والبحث العلمي، والتنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، وغيرها.

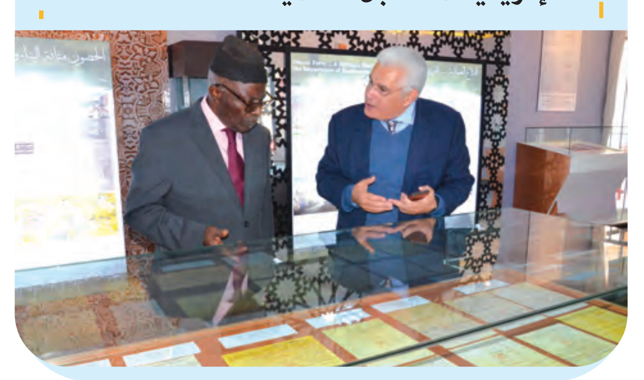



ربط المؤلف إحداث مؤسسة أرشيف المغرب بدينامية الإصلاح التي شهدها المغرب خلال العقدين الأخيرين والتي شكلت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة إحدى تجلياتها البارزة. فعلى إثر توصياتها صدر القانون المنظم للأرشيف في 30 نونبر 2007، ثم تلاه إحداث مؤسسة أرشيف المغرب سنة 2011. كما لم يفت الكاتب التأكيد على أن تنظيم الأرشيف وثيق الصلة بالمسؤولية والمحاسبة نظرا للقيمة الإثباتية للأرشيف، هذا علاوة طبعا على قيمتها في صون الذاكرة الوطنية.

## زيارات للمؤسسة

**12 فبراير 2020**

**زيارة الأمير الكاميروني كوما ندومبي الثالث، رئيس "مؤسسة إفريقيا المستقبل العالمية"**



**26 فبراير 2020**

**زيارة سفير سلطنة عمان د. سعيد بن محمد البرعمي**



**13 مارس 2020**

**زيارة وفد شبابي عن منظمة التجديد الطلابي (فرع الرباط)**



**30 نونبر 2020**
**زيارة السيدة المديرة العامة والمستشارة في التعاون الثقافي بالسفارة الفرنسية.**



**16 دجنبر 2020**
**زيارة السيد أدريان دلماس، مدير مركز جاك بيرك.**



**7 أكتوبر 2020**
**زيارة السيد فرانسوا ريبي ديغا، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين بالمغرب.**



## الاجتماعات الافتراضية تحل محل اللقاءات المباشرة

منذ شهر مارس 2020، أرخت جائحة كورونا بظلالها على برامج الاجتماعات التي كان من المفروض مشاركة أرشيف المغرب في فعالياتها محليا أو دوليا. فلم يلتئم منها إلا القليل محليا، وألغي بعضها أو أجل إلى موعد لاحق، ونظمت أخرى افتراضيا بواسطة مختلف تقنيات التواصل.

### الاجتماعات الملغاة:

- اجتماع الشبكة الرقمية الفرنكوفونية (المقرر في الإسكندرية من 24 إلى 27 مارس 2020).
- منتدى مدراء الأرشيفات الوطنية (المقرر في لندن من 13 إلى 19 أبريل 2020).
- ندوة في لشبونة عن العلاقات الإيبيرية- الإفريقية (يونيو 2020).
- يوم الوثيقة العربية بمقر الجامعة العربية بالقاهرة (أكتوبر 2020).

### الاجتماعات بواسطة المناظرة المرئية عن بعد:

- الجمعية الدولية للأرشيف الفرانكوفوني (3 و5 و20 نونبر 2020).
- الاستراتيجية الإفريقية للأرشيف (تحت لواء المجلس الدولي للأرشيف): 12 أكتوبر 2020.
- فريق عمل منتدى مدراء الأرشيفات الوطنية (16 أكتوبر 2020).
- اجتماع مع مسؤولي الأرشيف الوطني الكولومبي (28 أكتوبر، و19 نونبر 2020).
- اجتماع مع بعض أساتذة المدرسة الوطنية دي شارط Ecole Nationale des Chartes (باريس)، يوم 12 نونبر 2020.
- محاضرة ذ. جامع بيضا عن مؤسسة "أرشيف المغرب" ودورها في حفظ الذاكرة الوطنية"، وذلك على منصة مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (الرياض)، يوم 9 دجنبر 2020.

# أرشيفات خاصة تغني أرصدة المؤسسة

في إطار انفتاح المؤسسة على محيطها، عملت مؤسسة أرشيف المغرب على جلب المزيد من الأرشيفات الخاصة، وتكريس الثقة والمصداقية التي تتمتع بها لدى الواهبين. وهكذا توصلت المؤسسة خلال سنة 2020 بعدد من الأرصدة الخاصة وهي كالتالي:

## رصيد بيطو سلفادور بوليزي

وهو عبارة عن مجموعة من الوثائق الخاصة (مرقمنة) تعكس المسار المهني والفني للسيد بيطو سلفادور بوليزي لأكثر من ستين سنة، وتضم جزءا من إبداعاته الفنية وقصة تحفته المعمارية الهندسية "أكادير المدينة العتيقة" ورسومات متعددة.



وتجدر الإشارة بأنه تم التوقيع على اتفاقية هبة يوم فاتح مارس 2020 مع السيد بيطو سلفادور بوليزي، الملقب بكوكو بوليزي، وهو رئيس عمال حرفيين ومزخرف ومعماري مُقِيم بمدينة أكادير.

## رصيد باتريس دو مازيير

هـي أرشـيفات خاصـة وأصليـة للمهنـدس المعـماري باتريـس دو مازيـر، تشـمل بالخصـوص 243 تصميـما مـن إبداعـه.

وقد ولد باتريس دو مازيير في مدينة الرباط سنة 1930 في أحضان أسرة مشهورة في ميدان الهندسة المعمارية، تابع دراسته العليا في المجال بباريس حيث نال شهادته سنة 1956، وأقدم على فتح وكالة للهندسة المعمارية بالمغرب رفقة زميله عبد السلام فراوي، حيث عملا فيها لمدة تزيد عن ثلاثين سنة (1962-1998) واستمر المهندس دو مازيير، منذ 1998 وحتى تاريخ خلوده إلى التقاعد سنة 2013، في الإشراف بمفرده على إدارة وكالته بنفس العطاء الرصين الذي أفرز رصيدا أرشيفيا ذا قيمة تاريخية كبرى.



وقد تعززت أرصدة المؤسسة برصيد المهندس المعماري باتريس دو مازيير، وذلك من خلال اتفاقية هبة تم توقيعها يوم 21 فبراير 2020 بحضور حرمه السيدة بولين دو مازيير، والذي يعكس نشاطه المهني لمدة نصف قرن (1962-2013) بصم خلالها المشهد المعماري العصري في المغرب.

ولم تمر إلا شهور معدودة على هذه الاتفاقية حتى انتقل باتريس دو مازيير إلى مثواه الأخير (يونيو 2020).

## رصيد عبد الرحيم السجلماسي

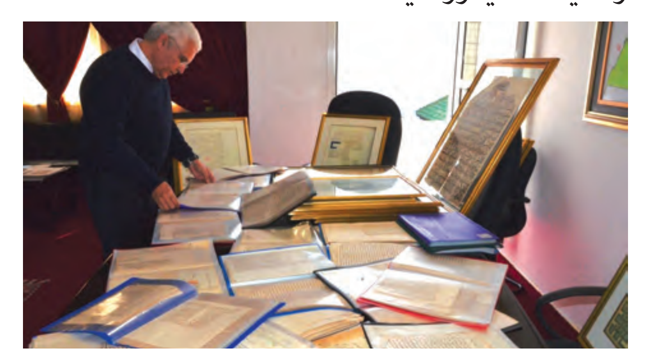
إنها أرشيفات المهندس المعماري المغربي المتميز، الراحل عبد الرحيم السجلماسي (1946-2013)، وقد خلف الراحل إرثا أرشيفيا (تصاميم ورسومات وصور ولوحات ونصوص وغيرها) تعكس شخصيته الغزيرة ومسيرته المهنية التي لا هوادة فيها.



تم التوقيع على اتفاقية هبة بين مدير أرشيف المغرب، السيد جامع بيضا، والمهندسة سلمى الزرهوني (أرملة الراحل عبد الرحيم السجلماسي) يوم 17 شتنبر 2020.

## رصيد التهامي أفيلال

يتكون من أرشيفات موروثة عن الدبلوماسي الراحل التهامي أفيلال (1930-2020)، تتمثل في حوالي 1500 وثيقة تاريخية، وزهاء 20 لوحة تتضمن وثائق أصلية أو مصورة. كل هذه الذخيرة النفيسة، الموروثة عن الفقيد، تسلط أضواء كاشفة على الأدوار السياسية والعلمية والثقافية والتي اضطلعت بها عائلة أفيلال التطوانية قديما وحديثا، محليا ووطنيا.



ويذكر أن الراحل التهامي أفيلال كان قد تقلد، قيد حياته، مسؤوليات دبلوماسية مختلفة في عدة بلدان كالعراق، ولبنان، وإسبانيا، والأرجنتين.

## رصيد عبد الله زكي

يمثل جزءا من الوثائق الخاصة والأعمال الفنية، في صيغتها المرقمنة، للفنان التشكيلي الراحل عبد الله زكي والذي يعتبر من المغاربة الذين هاجروا إلى الخارج في الستينيات من القرن الماضي. ويذكر أن الراحل هو من مواليد سنة 1936 بالدار البيضاء وتوفي بهولندا سنة 2017. اشتغل في العديد من المصانع لكسب قوت يومه، وفي وقت فراغه كان يرسم ويلحن أغانٍ وطنية من تأليفه. وتُعرض لوحاته حاليا، ومن أشهرها لوحة "سوق الزهور"، داخل أشهر المتاحف بالعاصمة الهولندية أمستردام.



ونظرا لكون الكثير من المغاربة يجهلونه في بلده الأصلي، فقد ارتأت نجلته السيدة حجية زكي توقيع اتفاقية تثمين الرصيد الفني لوالدها الراحل مع مؤسسة أرشيف المغرب، وذلك يوم 28 دجنبر 2020، للتعريف به والحفاظ عليه كذاكرة وطنية تمرر إلى الأجيال المقبلة.



# 8 مارس

نساء "أرشيف المغرب" [...]
تحية شكر وتقدير لكن جميعا، لأن "قلادة" الهوية و"سجادة" الذاكرة الجماعية والتراث المشترك، ترصع وتنسج بأناملكن، بوطنية وصدق وإخلاص وتفان من أجل الوطن.

مقتطف من كتاب "مسألة الأرشيف في المغرب: تراث وحداثة" للأستاذ عزيز العويسي.

# دورة تكوينية

## حفظ وتدبير الأرشيف العمومي

# تنظيم دورة تكوينية
# حفظ وتدبير الأرشيف العمومي

## تقديم عام:

انسجاما مع المهام المنوطة بها، تعمل مؤسسة أرشيف المغرب على برمجة تكوينات لفائدة ممثلي الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية. وفي هذا السياق، قامت المؤسسة، ممثلة في مصلحة تدبير أرشيف الإدارات المركزية، بالتنسيق مع مدرسة علوم المعلومات بالرباط من أجل تعيين أساتذة وخبراء في مجال تدبير الأرشيف من هيئة تدريس المدرسة وذلك بهدف السهر على تأطير دورة تكوينية في مجال حفظ وتدبير الأرشيف العمومي والتي تندرج في إطار المبادرة الوطنية للشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

وهكذا، فسعيا لإنجاح ورش الحكومة المنفتحة ببلادنا عبر تنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل الحكومة المنفتحة التي تغطي محاور الولوج إلى المعلومة وشفافية الميزانية والديمقراطية التشاركية والتواصل والتحسيس، والتي تتضمن كذلك التزامات الإدارات والمؤسسات العمومية بشأن الحكومة المنفتحة ومنها التزامات مؤسسة أرشيف المغرب ضمن المحور الخاص بالوصول إلى المعلومة عبر برمجة تكوينات لفائدة عدد من الموظفين داخل الإدارات والمؤسسات العمومية، احتضنت المؤسسة خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 27 أكتوبر دورة تكوينية في موضوع "حفظ وتدبير الأرشيف العمومي›› همت ممثلي الوزارات المركزية.



## المعلومات الأساسية

التاريخ: من 2020/10/19 إلى 2020/10/27

الحيز الزمني: (س8 و30د صباحا – س12 زوالا) و(س1 زوالا – س4 و30د بعد الزوال)

المكان: قاعة المطالعة، مقر أرشيف المغرب

اللغات المدمجة: الفرنسية والعربية

عدد المستفيدين من الدورة التكوينية: 43 شخص

عدد المدربين: مدربين من ذوي خبرة في المجال من مدرسة علوم المعلومات

عدد أيام الدورة التكوينية :7 أيام

عدد الحصص: 5 حصص (خارج الورشات التكوينية)

عدد الورشات التكوينية: ورشتان (ورشة جدول التصنيف + ورشة جدول الحفظ)

**الوسائل اللوجيستيكية:**

- لوازم العمل (مذكرة، أقلام حبرية، مطبوعات، مفاتيح يو اس بي...)
- شواهد تقديرية للمشاركة
- جهاز عرض البيانات وشاشة عرض لاسلكية
- لوازم التنشيط بورشات التكوين
- معدات وتجهيزات صوتية (ميكروفون محمول، ميكروفون طية السترة)

وتأتي برمجة هذه الدورة التكوينية لتلبي حاجيات الإدارات المركزية فيما يخص تعزيز قدرات وكفاءات المسؤولين والقائمين على الأرشيف داخل هذه الإدارات، وذلك عبر مدهم بآخر المستجدات في مجال الأرشيف وأحدث التقنيات لتمكينهم من تنظيم تكوينات فردية وجماعية لفائدة زملائهم داخل الإدارة، كما تهدف إلى تقوية قدراتهم وتأهيلهم للقيام بالمهام المنوطة بهم والمتصلة بالأرشيف، باعتبارهم حلقة وصل بين مؤسسة أرشيف المغرب والإدارة من أجل إشاعة ثقافة الأرشيف، وبالتالي ضمان التدبير الأمثل والعقلاني للأرشيف العمومي.





## محاور الدورة التكوينية:

- الإطار القانوني لتدبير الأرشيف الجاري والوسيط وإعداد برنامج تدبير الأرشيف؛
- المفاهيم وعمليات تدبير الأرشيف؛
- ورشات عملية بخصوص إعداد جداول الحفظ والتصنيف؛
- حفظ وإتاحة الاطلاع على الأرشيف.

وقد تضمنت الدورة التكوينية أربع جلسات علمية:

**الحصة الأولى:**

تمحورت حول تذكير المشاركين بالإطار القانوني المنظم لتدبير الأرشيف بالمغرب.

**الحصتان الثانية والثالثة:**

انصبت على تقديم بعض المفاهيم المرتبطة بمجال الأرشيف وعمليات تدبير الأرشيف الجاري والوسيط.

**الحصة الرابعة:**

استهدفت إشراك المستفيدين من خلال تنظيم ورشات عملية متعلقة بإعداد جداول الحفظ والتصنيف.

**الحصة الخامسة:**

عمل الأساتذة المشرفون على الدورة خلال هذه الجلسة التكوينية على عرض محاور حفظ وإتاحة الاطلاع على الأرشيف.

وقد تميز مضمون الدورة التكوينية بالمزاوجة بين الإطار النظري وتنظيم مجموعة من الورشات التطبيقية، مع فسح المجال للمشاركين من خلال المناقشة وإبداء الرأي وتقديم مجموعة من الاقتراحات لوضعيات إشكالية من وحي واقع إداراتهم، الشي ء الذي ساهم في إغناء مضمون الدورة.

## البرنامج العام للدورة التكوينية

**Planning de la formation des formateurs du 19 au 27octobre 2020**

Groupe 1 / F1 : professeur El Mostafa FAYAD

| | Lundi 19/10/2020 | Mardi 20/10/2020 | Mercredi 21/10/2020 | Jeudi 22/10/2020 | Vendredi 23/10/2020 | Lundi 26/10/2020 | Mardi 27/10/2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8h30 h - 12h00 | F1 G1 | F1 G1 | F1 G1 | TP F1 G1-1 | TP F1 G1-2 | F1 G1 | F1 G1 |
| | - Inscription<br>- Introduction.<br>Réglementation. | - Préalables à la gestion des A.C.I | - Opérations de gestion des A.C.I | - TP autour du plan de classification | - TP autour du plan de classification | - Conservation des archives. | - Évaluation de l'action de formation |
| | Pause | | | | | | |
| | - Programme de gestion des A.C.I | - Préalables à la gestion des A.C.I | - Opérations de gestion des A.C.I | - TP autour du Calendrier de conservation | - TP autour du Calendrier de conservation | - Communication des archives administratives | - Remise des attestations de participation et kit |

F = Formateur
G = Groupe
TP = Travaux Pratiques

**Planning de la formation des formateurs du 19 au 27 octobre 2020**

Groupe 2 / F2 : professeur Malika Hanane

| | Lundi 19/10/2020 | Mardi 20/10/2020 | Mercredi 21/10/2020 | Jeudi 22/10/2020 | Vendredi 23/10/2020 | Lundi 26/10/2020 | Mardi 27/10/2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 h - 16h30 | F2 G2 | F2 G2 | F2 G2 | TP F2 G2-1 | TP F2 G2-2 | F2 G2 | F2 G2 |
| | - Introduction.<br>-Réglementation | - Préalables à la gestion des A.C.I | - Opérations de gestion des A.C.I | - TP autour du plan de classification | - TP autour du plan de classification | - Conservation des archives. | - Évaluation de l'action de formation |
| | Pause | | | | | | |
| | - Programme de gestion des A.C.I | - Préalables à la gestion des A.C.I | Opérations de gestion des A.C.I | - TP autour du Calendrier de conservation | - TP autour du Calendrier de conservation | - Communication des archives administratives | - Remise des attestations de participation et kit |

F = Formateur
G = Groupe
TP = Travaux Pratiques

وتوجت هذه النقاشات بين المشاركين في الدورة، بإحداث مجموعة خاصة على إحدى منصات التواصل الاجتماعي لتبادل الأفكار والخبرات من أجل تثمين المكتسبات المعرفية للدورة وتقاسم كافة المستجدات التي يعرفها حقل تدبير الأرشيف.

كما عبر جل المشاركون عن رغبتهم الملحة في الاستفادة من تكوينات مماثلة مستقبلا من أجل تعزيز قدراتهم للقيام بالمهام المنوطة بهم على الوجه الأكمل.

## القطاعات الوزارية الممثلة

| | |
|---|---|
| | رئاسة الحكومة |
| | المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير |
| | المندوبية السامية للتخطيط |
| | المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج |
| | وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية |
| | قطاع الصيد البحري |
| | قطاع الفلاحة |
| | قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير |
| | قطاع السكن وسياسة المدينة |
| | قطاع التربية الوطنية |
| | قطاع الثقافة |
| MAROC | قطاع السياحة |
| حرف المغرب | قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي |
| | وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج |
| | الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج |
| | وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي |
| | قطاع الطاقة والمعادن |
| | قطاع البيئة |
| | قطاع المياه والغابات |
| | قطاع الشؤون العامة والحكامة |
| | قطاع الاقتصاد والمالية |
| | وزارة العدل |
| | وزارة الصحة |
| | وزارة الداخلية |
| | وزارة الشغل والإدماج المهني |
| | وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة |
| | قطاع إصلاح الإدارة |
| | قطاع التكوين المهني |
| CNDP | الهيئة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي |
| أرشيف المغرب Archives du Maroc | أرشيف المغرب |

## التقييم البعدي للتكوين

بمجرد انتهاء الدورة التكوينية، عملت اللجنة المكونة من أطر مصلحة الإدارات المركزية التابعة لمؤسسة أرشيف المغرب على إجراء تقييم بعدي موضوعي لها بالاعتماد على استبانة موجهة للمشاركين تضمنت مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمختلف جوانب ومحاور الدورة. وقد أفضى فرز الأجوبة المقدمة إلى إظهار مدى رضى المشاركين بخصوص ما تم عرضه في الدورة التكوينية، حيث عبر المستفيدون عن تفاعلهم الإيجابي وإعجابهم بالجو الودي الذي ساد الدورة التكوينية وبالبرنامج المسطر وبمختلف محاورها، بينما سجل آخرون لومهم وعتابهم للجنة المشرفة بخصوص ضيق المدة الزمنية التي تم تخصيصها للورشات التطبيقية، وهو الأمر الذي أملته ظروف جائحة كورونا وما صاحبها من تدابير احترازية أقرتها الحكومة المغربية داخل الإدارات والمؤسسات العمومية.



وقد أوضحت أجوبة المشاركين أبرز النقاط التي استفادوا منها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- إعداد جدول التصنيف
- جدول الحفظ
- الإطار القانوني لتدبير الأرشيف



كما أبرزت عينة أخرى من الأجوبة ما يلي:

- الحوارات المتبادلة مع المستفيدين من الدورة
- استيعاب مصطلحات علم الأرشيف
- باقة منشورات أرشيف المغرب
- الوسائل اللوجستية لمساعدة الأرشيفي على إنجاز مهامه
- تقاسم التجارب
- التعرف على حقوق وواجبات الأرشيفي
- فهم دورة حياة الأرشيف.



علاوة على ذلك، فقد جاءت المواضيع الأكثر ترددا والتي تعكس رغبة المشاركين في الاستفادة من تكوين تكميلي على الشكل التالي:

- جدول التصنيف
- جدول الحفظ
- التدبير الإلكتروني للوثائق
- دراسة التجارب الرائدة لبعض الإدارات المغربية في مجال تدبير الأرشيف
- الإجراءات المتبعة في مجال طلب الخبرة الخارجية في تدبير الأرشيف.

## تحليل مضمون الدورة بالاعتماد على معايير علم تدبير الرأسمال البشري

### معيار "الملاءمة"

يرتكز هذا المعيار على مدى ملاءمة أهداف التكوين مع الفئة المستهدفة منه.

> "أود أن أشكر مؤسسة أرشيف المغرب التي نظمت هذه الدورة التكوينية التي سيكون لها لا محالة نفع كبير على مستوى تحسين نظم تدبير الأرشيف داخل الإدارات المركزية."

## معيار "الأداء"

ينبني هذا المعيار على قياس مدى التفاعل بين المكونين والمستفيدين من جهة، وبين المستفيدين فيما بينهم من جهة أخرى. وقد عبر المشاركون في هذا الصدد، على الأثر الإيجابي لمضمون الدورة التكوينية في تعميق معارفهم الأولية وتمكينهم من تكوين رأي شخصي حول نظم تدبير الأرشيف داخل كل إدارة على حدة.

> أنا راضية تماما على مضمون الدورة التكوينية والمكونين ومحاور برنامج الدورة، لقد مكنتني هذه الدورة من تعميق معارفي في مجال الأرشيف وتقوية مكامن الضعف لدي.

## معيار "التجانس"

إن المزاوجة بين الإطار النظري والتطبيقي في البرنامج المسطر للدورة شكل محط إعجاب وتقدير من جل المشاركين، وهذا ما ترجم فعليا بانخراطهم الإيجابي خلال كافة جلسات الدورة التكوينية.

> لقد كانت الدورة التكوينية غنية ... كما كان الفريق التقني المنظم لها مهنيا. حبذا لو كانت المدة الزمنية المخصصة للورشات التطبيقية أطول مما تم برمجته.

## معيار "الانخراط"

لقد تميزت الدورة التكوينية بالانخراط القوي والفعال للمشاركين في مختلف الأنشطة والنقاشات الهامة والبناءة التي أطرها الأساتذة والخبراء والتي تعزز البعد البيداغوجي والتشاركي لها.





## معيار "التأثير"

يطرح معيار التأثير والفاعلية بشكل أساسي مسألة الوقوف على مدى تنزيل المعارف المكتسبة خلال الدورة التكوينية وترجمتها على أرض الواقع، الأمر الذي يستلزم من اللجنة المشرفة على الدورة وضع برنامج للتتبع الدوري للمشاركين داخل مقرات عملهم. غير أن الاستبانة التي تم إعدادها وتوزيعها في نهاية الدورة غير كافية، باعتبار أجوبتها آنية لا يمكن البناء عليها لإجراء تقييم لمعيار التأثير.

> نحن مدعوون إلى إعداد برامج لتدبير الأرشيف الجاري والوسيط بمختلف الإدارات والوزارات كل على حدة، وفي حاجة دائمة للمساعدة التقنية من مؤسسة أرشيف المغرب، كما أننا في حاجة إلى برمجة تكوينات متعلقة بإعداد أدوات تدبير الأرشيف.

توجت الدورة التكوينية بتوزيع شواهد المشاركة على المستفيدين من ممثلي الإدارات المركزية تقديرا واعترافا بمساهمتهم القيمة والفعالة في فعاليات الدورة، وذلك من خلال: عرض الشهادات ووجهات النظر المختلفة التي أغنت حلقات النقاش ومضمون الدورة وكذا تقديم توضيحات وصياغة حلول ناجعة لوضعيات إشكالية فضلا عن تنمية خبراتهم انطلاقا من تشخيص واقع الأرشيف داخل الإدارات وتقاسم المعارف والانضباط والالتزام أثناء متابعة كافة محاور الدورة.



# تدبير أرشيف المؤسسات العمومية

## 1. النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف العادي والأرشيف الوسيط

• **تقديم المساعدة التقنية**

منذ سنة 2019 وإلى غاية متم سنة 2020، قامت مؤسسة " أرشيف المغرب" بتقديم المساعدة التقنية لفائدة **27 مؤسسة عمومية و8 هيئات عمومية** من أشخاص القانون العام، وذلك عن طريق عقد اجتماعات عمل متواترة بمقر المؤسسة، وذلك لتقديم المعلومات والشروحات الضرورية لإعداد برامج تدبير الأرشيف لاسيما الإجابة عن جميع التساؤلات المتعلقة بتدبير الأرشيف وتقديم التوجيهات اللازمة بهذا الخصوص سواء التقنية منها أو القانونية.

تشمل المساعدة التقنية كذلك دراسة مشاريع أدوات تدبير الأرشيف المحالة من قبل المؤسسات العمومية وإبداء الرأي بخصوصها، لاسيما الجداول الزمنية للحفظ، حيث تعمل مصلحة أرشيف المؤسسات العمومية على إعداد تقارير بشأن ذلك تكتسي طابعا توجيهيا لتقوم بموافاة المؤسسة المعنية بها.

## 2. تمثيل أرشيف المغرب في مشاريع ذات طابع وطني ودولي

• **لجنة الحق في الحصول على المعلومات**

باعتبار أرشيف المغرب مؤسسة ممثلة في لجنة الحق في الحصول على المعلومات طبقا للمادة 23 من الظهير الشريف رقم 1.18.15 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، يتم تمثيل المؤسسة في تأليف اللجنة المنوط بها مجموع المهام الواردة بالمادة 22 من القانون السالف ذكره، لحضور اجتماعاتها.

• **الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان**

استكمالا للورش الوطني المتعلق بالخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021، تلتزم المؤسسة بأجرأة المحاور -في إطار تتبع تنفيذ تدابير خطة العمل الوطنية- لاسيما تدقيق المعطيات المتعلقة بمؤسسة أرشيف المغرب.

• **البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان**

في إطار هذا البرنامج العالمي، تتدخل مؤسسة أرشيف المغرب في المحاور المتعلقة بما يلي:

- تكوين الإدارات العمومية في مجال تدبير الأرشيف؛
- تعميق أواصر التعاون وتعزيز الشراكات ذات الصلة بالحفاظ على الأرشيف وتثمينه؛
- عقد لقاءات تواصلية وتنظيم موائد مستديرة؛
- تنظيم معارض وتظاهرات تتوخى ترسيخ ثقافة الأرشيف وحقوق الإنسان.

• **مشروع حماية Himaya**

تعتبر مؤسسة أرشيف المغرب من بين ممثلي شمال افريقيا في مشروع عملي مقترح يروم مواجهة الاتجار بالمخطوطات والكتب والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سعيا منها لدعم جهود مكافحة الاتجار والتداول غير المشروع للتراث الوثائقي بهذه المنطقة.

# الأرصدة الأرشيفية

## أدوات البحث

أثناء تصفح هذا المحور من العدد الخامس من مجلة أرشيف المغرب، سيجد القراء تقديما موجزا لأهم فهارس الأرصدة الأرشيفية التي تم إتاحتها حديثا على الموقع الرسمي للمؤسسة، مساهمة بذلك في تعريف وتقريب الجمهور الواسع من بعض المحتويات الأرشيفية المتوفرة، علاوة على مساعدة وتوجيه الباحثين في أبحاثهم الأكاديمية استعددا لتنظيم زياراتهم إلى قاعة الاطلاع على الأرشيف في أحسن الظروف.




تعتبر مجموعة **بروسبير ريكار** فريدة من نوعها نظرا لغناها وتنوعها وقيمتها العلمية في حفظ التراث المادي المغربي، وتتكون من وثائق مختلفة ومتنوعة المضامين، خاصة الدروس التي قدمها بروسبير ريكار بالمعهد العالي للدراسات المغربية، والتي شملت مواضيع تهم مجال الفنون والحرف، وتأسيس المدن الإسلامية، والتجمعات الحرفية التقليدية. كما تتضمن هذه المجموعة العديد من المقالات والدراسات والصور والمراسلات، علاوة على بعض التدوينات التي كان يلقيها بروسبير ريكار على أمواج الإذاعة عن الفنون والحرف المغربية.

كلف بروسبير ريكار بتدبير مصلحة الفنون الجميلة التي وضع المقيم العام الفرنسي الجنرال ليوطي لبنتها الأولى، ولمدة عقدين من الزمن قام بروسبير ريكار بتدوين كل أنشطة هذه المصلحة، ليتخلف عن ذلك أرشيف مهم جدا عن الحياة الثقافية والفنية في المغرب (وفي بعض البلدان الإسلامية الأخرى، خصوصا بلدان شمال إفريقيا).




يعتبر **رصيد القسم التاريخي** (SH) مادة مصدرية غنية بالنسبة لتاريخ المغرب، حيث يتكون هذا الرصيد من مجموعة من الوثائق المتنوعة التي جمعها هنري دو كاستر ومن خلفه في مهامه. ويتكون هذا الرصيد بالأساس من:

وثائق متعلقة بمشروعه التاريخي المنشور "المصادر الغميسة لتاريخ المغرب" المحتوية على نسخ وصور لمراسلات مختلفة بين السلاطين المغاربة والدول الأوروبية (ممتدة من فترة القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر).

- ملاحظات ومعلومات مدونة عن المغرب وقبائله، صور فوتوغرافية، قصاصات الصحف.
- وثائق عبارة عن مراسلات وأعمال البحث المتعلقة بتاريخ المغرب والتي قام بها بدور الأرشيف الأجنبية.
- وثائق تهم إنشاء القسم التاريخي التابع لإدارة الحماية الفرنسية بالمغرب.




يتكون **رصيد مديرية الشؤون الأهلية** من 84 علبة أرشيف، وتمتد الفترة الزمنية التي يعالجها هذا الرصيد من سنة 1909 إلى 1949. وتعنى هذه المديرية التابعة لإدارة سلطات الحماية الفرنسية، بجميع الشؤون السياسية والاقتصادية لعموم المغاربة في جميع أنحاء المنطقة الفرنسية للمغرب.




يتكون **رصيد الحوالات الحبسية** من معطيات ومعلومات تاريخية دقيقة حول الوقف؛ وتبين هذه الحوالات مدى

حرص المغاربة على العناية بالأحباس والعمل على وقف أملاكهم في سبيل الله، وجعل مداخيل هاته الأملاك المحبسة من محلات تجارية وأراضي وغلال وأشجار مثمرة وغيرها موقوفة لخدمة بيوت الله والمدارس الدينية وغيرها من المصالح ذات النفع العام.




أحدثت سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب مصلحة الأحباس التابعة لمديرية الشؤون الشريفة سنة 1912.

يتكون رصيد مصلحة الأحباس من مجموعة الوثائق الإدارية المختلفة، المكونة من مراسلات متبادلة بين مديري الإدارة ونظار أحباس المدن المغربية (فاس، مراكش، الرباط، مكناس، الصويرة..)

وتوزعت مضامين هذا الرصيد حسب ما يلي:

-المحاسبة وإدارة شؤون الموظفين

-ترميم وإصلاح مباني الأحباس

-إعداد لوائح أملاك الأحباس

-استرداد الأملاك المحجوزة من عند الألمان والنمساويين بسبب الحرب العظمى.

-التدخل في حل الخلافات والنزاعات القانونية، التي تكون فيها مصلحة الأحباس طرفا.

وتمتد الفترة الزمنية لهذا الرصيد من سنة 1912 إلى غاية 1937.




يمثل هذا الرصيد جزءا من أرشيفات مركز الدراسات العليا حول إفريقيا وآسيا الحديثتين. وهي مجموعة من البحوث المقدمة ضمن وثائق ولوج هذا المركز، أو التقارير التي قام بإنجازها الأطر الذين استفادوا من التكوين داخله، أو بحوث ميدانية أنجزت من لدن بعض الموظفين. وتتمحور هذه البحوث حول مجموعة من المواضيع المتعلقة بالمجتمع المغربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويبلغ عدد هذه البحوث، المحفوظة بقاعة المطالعة بمؤسسة أرشيف المغرب، 237 بحثا (من الحجم الصغير والمتوسط)، تغطي الفترة الزمنية من 1916 إلى 1974، وهي متاحة للاطلاع، تحت الرقم الترتيبي (3/3195 3195-/4248).




يشكل هذا الرصيد الوثائقي الرقمي حصيلة لمختلف الاتفاقيات والشراكات التي عقدها المغرب مع الأردن خلال الفترة الممتدة من بداية الستينات إلى وقتنا الحاضر، وتخص هذه الاتفاقيات مجالات متعددة نذكر منها: الثقافة، التعليم، الطيران، التجارة، السياحة، الصناعة والتعاون العلمي...

كما يحتوي هذا الرصيد على صور توثق زيارات ملوك وشخصيات مغربية وازنة للمملكة الأردنية الهاشمية، وكذا مراسلات مختلفة.




يتكون هذا الرصيد من مجموعة من الصور التي قام بالتقاطها ديزيري سيك، أثناء قيامه بمهامه بالمغرب ما بين 1912 و1933. وهو في الأصل 2000 صورة حفظت أصولها على الألواح الزجاجية، حيث تم إيداعها بالأرشيف الجهوي لهوت بروفانس بفرنسا. وقد تمكنت مؤسسة

أرشيف المغرب من الحصول على نسخ رقمية من هذا الرصيد، الذي وهبه لها حفيد ديزيري سيك وهو كولان مييج (نجل المؤرخ جان لوي مييج). ويحتوي هذا الرصيد على صور تهم المغرب في فترة الحماية إلى جانب الحياة العامة بمختلف المناطق التي زارها منتج هذا الرصيد في تلك الفترة.




يكتسي **رصيد عائلة المريني** أهمية بالغة، في التعريف بالأسرة المغربية التي تقلدت مهام حيوية في الدولة. وهذه الوثائق تبين حركية هذه العائلة وما كانت تقوم به من معاملات تجارية ومهام مخزنية. ويحتوي هذا الرصيد على وثائق متنوعة ومختلفة المواضيع والمضامين، وهي عبارة عن وثائق رسمية وأخرى شخصية وعائلية (ظهائر، عقود النكاح والصداق، عقود البيع، عقود الشراء، رسائل رسمية وشخصية، عقود التوكيل، عقود الكراء، عقود التركة والإرث، إشهادات بالوفاة، عقود الشراكة، وصايا، إشهاد بدين، عقود الملكية، سجل، دعاوى، إشهاد بالوصاية وبلوغ سن الرشد، عقود الحيازة، عقود وإيصالات الأداء، طلبات، وثائق متنوعة المضامين).




يعتبر **رصيد عائلة قرقوز** من الأرصدة التاريخية التي تكتسي أهمية بالغة في التعريف بالأسرة المغربية اليهودية التي مزجت بين التجارة والسياسة، فهو يعكس حركية هذه العائلة وما كانت عليه من معاملات تجارية ومهام مختلفة وحظوة عند السلاطين العلويين.

يحتوي هذا الرصيد على وثائق متنوعة ومختلفة المواضيع والمضامين، وهي عبارة عن وثائق رسمية وأخرى شخصية وعائلية (ظهائر، عقود البيع، رسائل رسمية وشخصية، عقود الكراء، عقود الشراكة، إشهاد بدين، عقود الملكية، دعاوى).




نظراً لما تشكله الأرشيفات العائلية من دور مهم في إغناء الرصيد الوثائقي الوطني، ووعياً بالدور المنوط بمؤسسة "أرشيف المغرب" في الحفاظ على هذه الأرشيفات وإتاحتها للباحثين، تسلمت المؤسسة على سبيل الهبة رصيد "عبد الله عواد" المكون من مجموعة رسائل وكنانيش تؤرخ لفترة ما قبل الحماية. واحتوت مضامين هذه الوثائق معلومات عن تلك المهام التي أنيطت بهذه الأسرة السلاوية من فترة السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام إلى عهد السلطان المولى عبد العزيز. وتهم هذه الوثائق أساسا نظارة الأحباس وأمانة مرسى العدوتين، وتكليفها باستخلاص مداخيل صيد سمك الشابل بمرسى العدوتين، وتنظيم المعاملات اليومية للتجارة بالرباط وسلا.




يعتبر **رصيد محمد المقري** من الأرصدة التاريخية التي تكتسي أهمية بالغة، نظراً للمهام الحيوية التي تقلدتها هذه الشخصية في دواليب المخزن. لقد كان على رأس قائمة رجالات المخزن، إذ شغل منصب الصدر الأعظم في فترة من فترات تاريخ المغرب المعاصر تميزت بالهيمنة الاستعمارية على البلاد. ونقدم في هذا الجرد القسم الأول من وثائقه المحفوظة في "أرشيف المغرب"، على أن يليه قسم آخر لاحقا.




يعتبر **رصيد محمد حسن الحجوي** من الأرصدة البالغة الأهمية بالنسبة لمغرب القرن العشرين. فقد كان الرجل وهو من خريجي القرويين علامة وفقيها، كما تولى مسؤوليات رسمية سامية (وزارة العدل- وزارة المعارف) في دواليب المخزن. ورصيده الوثائقي المحفوظ في "أرشيف المغرب" عبارة عن وثائق رسمية وأخرى شخصية وعائلية (ظهائر، رسائل رسمية وشخصية، عقود، فتاوى، محاضرات، مذكرات شخصية، دفاتر مدرسية، جرائد، مجلات، عقود الملكية، سجلات، دعاوى، عقود وإيصالات الأداء، طلبات، معاملات تجارية، أوراق رسمية، أوسمة، وغيرها).




يتكون **رصيد مولاي أحمد الوكيلي** من مجموعة من الوثائق التي أنتجها وجمعها خلال حياته، فضلا عن وثائق أخرى أضافها نجله السيد حاتم الوكيلي بعد وفاة والده.

يحتوي الرصيد بالأساس على وثائق شخصية (بطاقات شخصية ومهنية، شهادات وإجازات في الموسيقى، تكريمات وتوشيحات، مراسلات ومذكرات) ووثائق متعلقة بعمل مولاي أحمد الوكيلي في مجال الموسيقى (قوائم بأسماء تسجيلات إذاعية، وثائق العمل بالجوق الأندلسي التابع للإذاعة والتلفزة المغربية ومراسلات مهنية)، بالإضافة إلى بعض الوثائق التي تم تجميعها بعد وفاته: رسائل وبرقيات التعزية، تأبين...

كما يضم الرصيد مجموعة من المذكرات الشخصية لمولاي أحمد الوكيلي، متوفرة على شكل نسخ رقمية.




يتكون **رصيد فرانسيس كوان** من الوثائق التي تهم فترة عمله كمدرس بالمدرسة الفلاحية في نواحي مدينة تمارة، هذا بالإضافة إلى أرشيف عائلته المتعلق بتسيير مزرعة والده نيكولا كوان. ويضم هذا الرصيد 36 علبة أرشيف تعالج مواضيع مختلفة ومضامين متنوعة، مثل الفواتير، والمراسلات، والخرائط، والصور، والمقالات، وتقارير.. إلخ. هذا بالإضافة إلى وثائق تعود لإيف رابوردان -عم فرانسيس كوان-، ومشروع طائرة صغيرة كان قد اخترعها. وكان رابوردان هذا قد عاش لمدة في مرشوش، كما كان يساعد في تسيير الضيعة الفلاحية.




يتكون **رصيد عبد الكريم كريم** من بعض الوثائق الشخصية (مذكرات، شهادات) ومجموعة من الوثائق تهم بالخصوص تاريخ المغرب... باعتباره مؤرخا وأستاذا للتاريخ (مقالات، قصاصات صحف)، وأخرى تخص "مجلة التاريخ العربي" التي كان مديرا لها (مراسلات، إشادات، ندوات).

كما يضم الرصيد مجموعة من الصور والمذكرات الشخصية للأستاذ عبد الكريم كريم، وهي متوفرة على شكل نسخ رقمية إضافة إلى أقراص مدمجة. كما يشمل هذا الرصيد شهادة حية (فيديو) سجلتها مؤسسة أرشيف المغرب لتوثيق المسار المهني والعلمي لصاحب الرصيد.




يتكون **رصيد المسرحي عبد الصمد الكنفاوي** من وثائق متنوعة، شق منها أنتجه وجمعه بنفسه، وشق أخر جمعته زوجته دانيال فالسيوني بعد وفاته. ويتكون هذا الرصيد الخاص من مجموعة من الوثائق الشخصية تتعلق باهتمامات الكنفاوي بالمسرح؛ ومجموعة من المراسلات المختلفة المضامين والعديد من قصاصات الجرائد. هذا بالإضافة إلى رسائله الشخصية التي كان يبعث بها لزوجته.

كما يحتوي الرصيد على العديد من الصور والوثائق الرسمية، تتعلق بالمهام التي زاولها صاحب الرصيد، بالإضافة إلى مسودات أعمال غير مكتملة تم نشرها وتجميعها بعد وفاته.



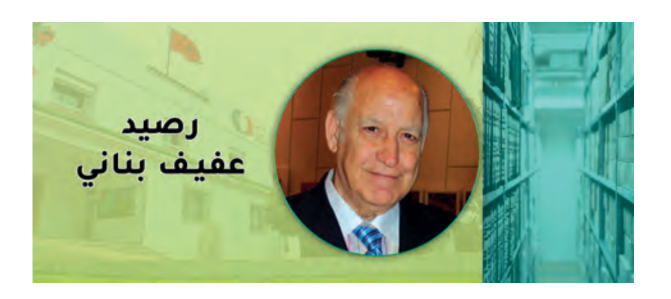

يتكون **رصيد عبد الله شقرون** من 10 علب أرشيف، تضم العشرات من المسرحيات والتمثيليات والمسلسلات المقتبسة، التي ألفها في الفترة الممتدة بين خمسينات وسبعينات القرن العشرين؛ كما يشتمل الرصيد على مجموعة من البطاقات الشخصية والصور المرقمنة.

أغلب وثائق الرصيد مكتوبة بخط اليد، باللهجة العامية المغربية (الدارجة).

وقد سبق لمؤسسة أرشيف المغرب أن قامت، في دجنبر/فبراير 2019، بتثمين هذا الرصيد من خلال معرض للصور والوثائق، تحت عنوان "عبد الله شقرون: ثقافة وإعلام".




يتكون الرصيد أساساً من قصاصات صحف ومجلات قام **محمد العربي المساري** بتجميعها، كما يتكون من مراسلات، ومذكرات، وخطاباته خلال الندوات ومشاركاته بالمؤتمرات. كما يحتوي الرصيد على وثائق تخص عمله في صفوف حزب الاستقلال وفي النقابة الوطنية للصحافة المغربية، بالإضافة إلى الوثائق التي تخص مختلف المناصب التي تقلدها خلال مسيرته المهنية؛ نذكر منها توليه سفارة المملكة المغربية بالبرازيل، وأيضاً وزارة الاتصال ضمن حكومة التناوب.




يعتبر الرصيد الوثائقي للفنان **عفيف بناني** حصيلة لمختلف محطات حياته، حيث نجد فيه وثائق تتعلق بحياته الخاصة (وثائق الحالة المدنية، مراسلات شخصية، صور فوتوغرافية...إلخ.) وأخرى متعلقة بحياته المدرسية والجامعية (دروس، واجبات ونتائج مدرسية، نماذج امتحانات، شواهد...إلخ).

كما يحتوي هذا الرصيد على وثائق تخص نشاطه المهني (وثائق مكتب التسويق والتصدير)، وأخرى تتعلق بحياته الفنية (أعمال فنية، مؤلفات، مقالات نقدية، شهادات... إلخ)، بالإضافة إلى وثائق تعكس نشاطه داخل النقابة المغربية للفنون التشكيلية.



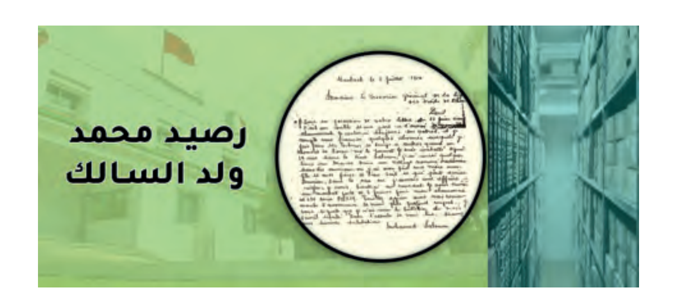

يتضمن هذا الرصيد الأرشيفي الوثائق الخاصة **بمحمد جسوس** والتي قام بإنتاجها وتجميعها، كما يحتوي على بعض الوثائق المضافة من طرف عائلته، المؤرخة في فترة ما بعد وفاته (مقالات النعي، دعوات حفل التأبين،...) يتكون الرصيد من 42 علبة أرشيف، ويغطي كافة مراحل حياة الراحل، حيث نجد وثائق تتعلق بحياته الشخصية وأخرى بعمله الأكاديمي كأستاذ وعالم اجتماع ، بالإضافة إلى أوراق الحزب التي تعكس نشاطه الحزبي كقيادي داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كما نجد وثائق خاصة بالنقابة الوطنية للتعليم العالي.

فيما يتعلق بالنوعية، يزخر أرشيف محمد جسوس بعدة أنواع من الوثائق: صور، رسائل، دعوات، قصاصات جرائد ومجلات، دروس، بيبليوغرافيا، رؤوس أقلام، محاضر اجتماعات، بيانات، تقارير، مذكرات... يحتوي الرصيد على وثائق بالعربية والفرنسية والإنجليزية.




لقد تم تعزيز أرصدة مؤسسة أرشيف المغرب بمجموعة من الوثائق الخاصة بالمقاوم **محمد بنعزو**، أحد الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال سنة 1944. وقد أهدت ابنته ثريا بنعزو مجموعة من الكتب المختلفة ونسخاً رقمية متعلقة بوالدها المرحوم بنعزو. واسمه الكامل محمد بن عبد الوهاب بنعزو، ازداد في 23 ماي 1909 ودرس بالمسيد لحفظ القرآن؛ وامتهن بعدها التجارة. كان تأثير الاحتلال الفرنسي للمغرب بالغ الأثر في نفسية وشخصية هذا المقاوم، حيث التحق في سن مبكرة بالعمل الوطني منذ سنة 1931؛ ليصبح أحد قادته بمدينة مكناس. فتزعم العديد من الأنشطة ضد المعمر، حيث شارك في الحركة المناهضة لسياسة الحماية الفرنسية التي هدفت إلى تحويل مياه بوفكران لصالح أراضي المعمرين الفرنسيين بأحواز مدينة مكناس. وانتهت باعتقاله يوم 22 شتنبر 1937، وأودع بسجن سيدي سعيد رفقة مناضلين أخرين؛ وبعد خروجه من السجن بدأ في تأطير خلية وطنية سرية للحزب الوطني بمدينة مكناس عرفت باسم "الطائفة".

يحتوي هذا الرصيد على مجموعة من الوثائق الشخصية والصور التي تهم المقاوم محمد بن عزو، وبطائق شخصية وصور اجتماعات كتلة العمل الوطني بمكناس التي كان بنعزو أحد مؤسسيها. هذا بالإضافة إلى وثائق ورسائل جمعت بعد وفاته.




يحتوي هذا الرصيد على مجموعة من المراسلات المؤرخة بين سنة 1913و 1929، والمتبادلة مع نخبة من التجار في مختلف البلدان كالسنغال ومالي وموريتانيا والجزائر وإسبانيا وبريطانيا. وتمحور أغلبها حول مراجعة الحسابات وطلب السلع الاستهلاكية؛ خاصة السكر والشاي والقمح.

كما تخللت هذه المراسلات التجارية الموثقة في أربعة سجلات، مجموعة من المعلومات الشخصية ذات الطابع الاجتماعي كطلب المشورة في بعض الأمور الشخصية، والتقصي عن الأحوال العامة للبلاد والعائلة والسؤال عن الأحوال الصحية ومواعيد السفر وغير ذلك.



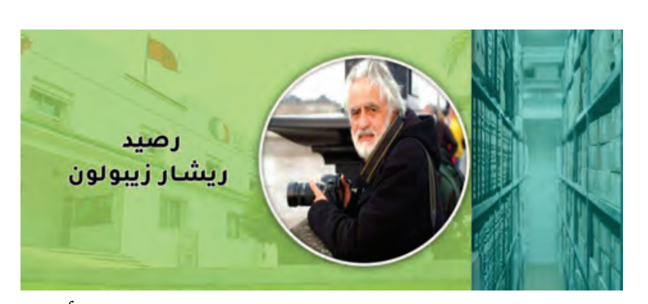

يتكون **رصيد شمعون ليفي** من 63 علبة أرشيف، تضم وثائق قام بإنتاجها أو بتجميعها، تعكس جوانب من

حياته الشخصية والأكاديمية والمهنية والسياسية، إضافة إلى وثائق تخص مواضيع شكلت مركز اهتماماته. والوثائق التي يتكون منها الرصيد عبارة عن مراسلات ومقالات وقصاصات صحف وأوراق عمل ودراسات أكاديمية، مكتوبة باللغة الفرنسية والعربية والإسبانية.




يحتوي **رصيد آلان ماصون** على مجموعة من الوثائق التي أنتجها وجمعها السيد ماصون نفسه، والتي تتضمن جزءًا من نشاطه المهني بالمغرب، والمهام التي زاولها بوزارة التعمير والإسكان (DUH)، ومركز التجارب في البحث والتدريب (CERF) ومدرسة الإدارة بالرباط. وهو يتكون هذا الرصيد من 51 ملفا مرقمنا عن جوانب العمارة وتخطيط المدن في المغرب.

كما يحتوي على صور وجداول وأرقام وخرائط، أنجزها ماصون حول المغرب.




يتكون **رصيد زيبولون** في مجمله من صور رقمية وأخرى عبارة عن شفافات، والتي وزعت مضامينها إلى قسمين رئيسين: شق متعلق بالمغرب وفرنسا، وشق ثاني ضم مجموعة من الصور المختلفة التي همت العديد من المواقع والمدن التي زارها ريتشار زيبولون.

كما أظهر صاحب الرصيد شغفه وحبه للمغرب وكذا اهتمامه بالمكون العبري والثقافة اليهودية المغربية، وذلك من خلال ما وثقته عدسته من أماكن ودور عبادة ومقابر تهم اليهود المغاربة وتراثهم بمختلف مدن ومناطق المغرب.

هذا بالإضافة لاحتواء الرصيد على مجموعات صور متنوعة، أبدى من خلالها صاحب هذا الرصيد الفوتوغرافي حبه للمغرب ومعماره؛ وكذا فن الطبخ المغربي والحرف التقليدية. إضافة إلى توثيقه لعدة أماكن عامة، وحدائق، ومناظر طبيعية، ومتاحف، ومساجد، وأسوار، وأبواب، وغيرها. وقد عكس هذا الرصيد الحياة العامة اليومية للمغاربة بمختلف المناطق والجهات التي وصل إليها ريشارد زيبولون والتقطتها عدسته.




يحتوي **رصيد حميد التريكي** على مجموعة متنوعة من المخطوطات التي تهم عائلته، بالإضافة إلى ما جمعه خلال مسيرته العلمية والمهنية عن تاريخ المغرب الاقتصادي. ويشمل هذا الأرشيف مجموعة من المراسلات والوثائق المخزنية، بالإضافة إلى عقود البيع والشراء تخص منطقة تمانارت بجهة سوس.




يعكس **رصيد دانييل كوتوريي** جوانب مختلفة من حياته المهنية وكذا الشخصية، والتي تنوعت مضامينها تبعاً لمحطات حياته؛ حيث كان شغوفاً بالأدب الفرنسي، واهتم بكل ما هو فني من خلال أعماله وحسه النقدي.

كما ضم هذا الرصيد العديد من الوثائق الخاصة المتنوعة، كالشهادات والفواتير، وكذلك المذكرات والمقالات التي حررها في مجال الفن والابداع.

كما تضمن الرصيد أيضاً العديد من المراسلات التي تبادلها دانييل كوتوريي مع نخبة من الفنانين، علاوة على ما كتب من مقدمات مؤلفات لفائدة العديد من الكتاب في المجال الفني.

# الأرشفة

## علم ومهنة




الأرشيف وحقوق الإنسان

# المبادئ الأساسية بشأن دور الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق في دعم حقوق الإنسان (*)

وثيقة عمل
المجلس الدولي للأرشيف

## المقدمة

الأرشيفات مفيدة للدفاع عن حقوق الإنسان. وكثير من هذه الوثائق ضروري لضمان بعض الحقوق والخدمات: مثل ملفات الموظفين، ووثائق برامج التأمين الاجتماعي، وملفات الصحة والسلامة المهنية، وسجلات الخدمة العسكرية. وتساعد الأرشيفات الأخرى في إثبات الحقوق المدنية: لوائح انتخابية، وسندات الملكية العقارية، وملفات المواطنة. كما تُبرهن بعض الأرشيفات على انتهاك حقوق الإنسان، مثل سجلات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة والاستخبارات خلال فترات الحكم الديكتاتوري، بل وحتى سجلات السجون والمستشفيات ومستودعات الأموات والمقابر.

يتحتم على الأرشيفيين وعلى المكلفين بتدبيرالوثائق، الذين يتعاملون مع الأرشيفات ذات الصلة بحقوق الإنسان، معالجة مسائل قانونية ملموسة، وأخرى متعلقة بالسياسة الاجتماعية بمعناها الواسع، هذا فضلا عن أمور متصلة بأخلاقياتهم المهنية. وهذا أمر معقد في العديد من البلدان، ولكن يمكن التحكم فيه اعتمادا على أفضل الممارسات المهنية. ومع ذلك، قد يتعرض الأرشيفيون والمكلفون بتدبير الوثائق في مختلف المواقف والمؤسسات للضغط وهم يحاولون تدبير هذه الأرشيفات. فقد لا يسمح لهم بالوصول إلى الوثائق من أجل تدبيرها وتقييمها، أو قد تمارس عليهم ضغوط للموافقة على إتلاف الأرشيفات التي يعتقدون أن لها آثار على حقوق الإنسان، كما قد يُطلب منهم عدم الإشارة في أدوات العمل إلى وجود هذه الوثائق، أو قد يعجزون عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ هذه الأرشيفات، أو قد لا يسمح لهم باتخاذ قرارات بشأن وصول الجمهور إليها أو إتاحتها للباحثين المؤهلين. وقد يخشون التعرض لأعمال انتقامية إذا ما حاولوا التشبث بالمبادئ المهنية.

يبحث جميع الأرشيفيين والمكلفين بتدبيرالوثائق عن الدعم من زملائهم في المهنة لأنهم يسعون إلى إظهارها في أفضل صورها وأكثرها كفاءة أثناء تعاملهم مع الأرشيفات ذات الأهمية في مجال حقوق الإنسان. واعتمد المجلس الدولي للأرشيف في العام 1996 مدونة أخلاقيات المهنة التي توفر مجموعة من المعايير الأخلاقية التي يستنير بها الأرشيفيون عند ممارسة مهامهم. و كرس الإعلان العالمي للأرشيف، الذي اعتمدته اليونسكو في العام 2011، أهمية حقل الأرشيف وعمل الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق بالنسبة لشعوب العالم. ويوفر كل من الإعلان والمدونة إطارًا عامًا لمسؤوليات المهنة؛ ومع ذلك، فإن الصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان والأرشيف تُحتم التركيز بوضوح على المشاكل الأخلاقية والعملية التي لم يرد ذكرها إلا بشكل عام في هاتين الوثيقتين.

تنتظم المبادئ الأساسية لدور الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق في دعم حقوق الإنسان في جزأين: الأول عبارة عن تمهيد، والثاني يعرض مجموعة من المبادئ. ويُوفر التمهيد

(*) انظر النسخة الفرنسية في العدد 3 من مجلة "أرشيف المغرب" (القسم الفرنسي، ص.30 - 44)

إطارًا فكريًا للمبادئ. وكل مبدإ يصاحبه نص تفسيري لا يشكل جزءًا من المبدإ. وتُجمع المبادئ في خمسة أقسام. ويغطي الأول والثاني منها وظائف الأرشيف الأساسية، بينما يغطي القسم الثالث الحالة الخاصة بالعمل على أرشيفات يحتمل أنها توثق لمخالفات، وعلى أرشيفات تم ترحيلها. أما القسمان الرابع والخامس ، فيركزان على دور وحقوق الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق بصفتهم محترفين.

ويلي هذه المبادئ تعريف المصطلحات المستعملة فيها، وقائمة بالمعاهدات الدولية والعهود والاتفاقيات والآراء وغيرها من النصوص التي تشكل أساسًا للمبادئ.

## المبادئ الأساسية المتعلقة بدور الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق في دعم حقوق الإنسان

### التمهيد

حيث إن حفظ الأرشيف وتيسير الاطلاع عليه يُعزز إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يحق لجميع الأشخاص التمتع بها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من المعاهدات والصكوك القانونية الدولية؛

وحيث إن كافة المبادئ كما تم تحيينها -المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال العمل على مكافحة الإفلات من العقاب التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان- تؤكد أن من مسؤولية الدولة "ضمان حفظ الأرشيفات التي تخص انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وإتاحة الولوج إليها". كما تنص على أن الحق في المعرفة – بما في ذلك معرفة مضامين الأرشيف - هو حق شخصي وجماعي على السواء، ويقع على عاتق الدولة واجب الذاكرة. وتشدد المبادئ أيضًا على أهمية الأرشيف في ضمان محاسبة الأشخاص، مع ضمان الدفاع العادل عن المتهمين بارتكاب الجرائم الجنائية،

وحيث إن السلطات العمومية تتحمل مسؤولية تعزيز وحماية الحق في طلب المعلومات وتلقيها لكونه شرطًا أساسيًا لضمان مشاركة الجمهور في الحكامة؛

وحيث إن الحماية المجدية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يحق لجميع الأشخاص التمتع بها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مدنية أو سياسية، تقتضي أن يتاح لجميع الأشخاص الحصول الفعلي على الخدمات الأرشيفية التي يقدمها مهنيون مستقلون في هذا المجال؛

وحيث يتحتم على الجمعيات المهنية للأرشيفيين وللمكلفين بتدبير الأرشيف أن تلعب دورًا حيويا في التمسك بالمعايير والأخلاقيات المهنية، وذلك بتقديم الخدمات الأرشيفية لكل من هم في حاجة إليها، والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغيرها في تحقيق غايات العدالة والمصلحة العامة.

وحيث إن حفظ الأرشيف وإتاحة الوصول إليه لا يمكن ضمانهما إلا إذا شاركت كل الأطراف المعنية من مؤسسات وأفراد في تحقيق هذه الأهداف وفقًا لمسؤوليات كل طرف؛

قد صيغت المبادئ الأساسية لدور الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق في دعم حقوق الإنسان، المبينة أدناه، من أجل:

- مساعدة المؤسسات التي تحافظ على الأرشيف في مهمتها المتمثلة في ضمان الدور المناسب للأرشيفيين في دعم حقوق الإنسان؛

- تقديم مبادئ توجيهية للأرشيفيين وللمكلفين بتدبير الوثائق الذين يتعين عليهم في سياق عملهم اليومي اتخاذ قرارات قد تؤثر على تطبيق حقوق الإنسان وحمايتها؛

-تعزيز الدعم المقدم للجمعيات المهنية للأرشيفيين وللمكلفين بتدبير الوثائق؛

- مساعدة المسؤولين الدوليين الذين يتعاملون مع قضايا حقوق الإنسان على فهم أهمية القضايا التي تغطيها المبادئ، والمساهمة التي يمكن أن يقدمها المهنيون من الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق في مجال حماية حقوق الإنسان.

## المبادئ

### I- اختيار الأرشيفات وحفظها

**1. يجب على مؤسسات الأرشيف وعلى الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الأرشيف، أن ينشئوا ويصونوا أنظمة لحفظ الأرشيف بغرض حماية الأرشيفات التي توثق حقوق الإنسان، وأن يعملوا على ضمان محافظة تدبير تلك الأرشيفات على شموليتها وأصالتها وقيمتها الثبوتية.**

وبغض النظر عن شكلها، فإن الأرشيفات ضرورية لتعزيز الحقوق والصلاحيات، أو تمكين الأشخاص من الاحتجاج بفعالية عندما تنتهك حقوقهم. كما يجب أن يتم تدبير الأرشيفات بصرامة منذ إنشائها لضمان إمكانية الوصول إليها ومصداقيتها. وقد نشرت المنظمة الدولية للمعايير (أيزو) عددًا من المعايير التي تلبي هذه المتطلبات. فعلى سبيل المثال، يضع معيار الأيزو ISO 15489 -المعلومات والتوثيق - تدبير الوثائق- المفاهيم والمبادئ الأساسية لإنشاء الأرشيفات وضبطها وإدارتها. وتقدم سلسلة الأيزو ISO 30300 ، التي تتوافق مع معيار الأيزو ISO 15489، مقاربة شاملة في موضوع إنشاء الأرشيف وتدبيره، يركز على تنفيذ واستغلال نظام فعال لتدبير الوثائق الجارية. وفي الميدان الرقمي، يوفر معيار الأيزو ISO 16175، المتعلق بالمبادئ والمتطلبات الوظيفية للوثائق في بيئة المكاتب الإلكترونية ، مبادئ متفق عليها دوليًا ومتطلبات وظيفية للبرامج المستخدمة في إنشاء المعلومات الرقمية وتدبيرها في البيئات المكتبية. وتحتاج النظم التي تُنشئ أرشيفات حقوق الإنسان وتدبرها إلى التأكد من أن هذه الأرشيفات يمكن إثبات أنها حقيقية ودقيقة ويمكن الوثوق بها، وأنها كاملة وغير مُحرفة وفي مأمن من الوصول غير المصرح به، ومن التعديلات والحذف. كما يتعين العثور عليها عند الحاجة، وأنها مرتبطة بأرشيفات أخرى قيمة وذات صلة. وتنشر الجمعيات المهنية الدولية الساهرة على "مبادئ حفظ الوثائق " المعايير المتفق عليها عامة فيما يخص تدبير الأرشيفات في القطاعين العام والخاص.

**2. ينبغي على المؤسسات وعلى الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق منع إتلاف الأرشيفات التي يحتمل أن تحتوي على أدلة على انتهاك حقوق الإنسان أو القانون الإنساني.**

ينص المبدأ 14 "تدابير صون الأرشيفات" من مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على أن: "الحق في المعرفة يقتضي الحفاظ على الأرشيفات. ويتعين اتخاذ تدابير وعقوبات تقنية لمنع أي إزالة أو إتلاف أو إخفاء أو تزوير للأرشيفات، ولا سيما إن كانت هذه الأفعال تهدف إلى ضمان إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان و/أو القانون الإنساني من العقاب". وحتى في الحالة التي يكون فيها الأرشيفي أو المكلف بتدبير الوثائق لا يعرفان أن رصيدا وثائقيا يحتوي على أدلة عن حدوث انتهاكات، فإنه من المفروض أن يكونا قادرين على افتراض اشتمال المحتوى على مثل هذه المعلومات استنادًا إلى مصدر الأرشيفات، ولذا لا يجب إتلافها.

**3. ينبغي على الأرشيفيين وعلى المكلفين بتدبير الوثائق اختيار الأرشيفات التي تقع ضمن نطاق مهام مصلحة الأرشيف التي يعملون بها، والحصول عليها والاحتفاظ بها، دون أي تمييز يحظره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.**

تنص المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات "دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر". وينبغي أن يكفل الأرشيفيون الحصول على أرشيفات تعكس جميع أرشيفات الاجتماعية وترتبط بها. وتُركز بعض مصالح الأرشيف مثلا على أشياء خاصة، كأرشيفات الهيئات الدينية، وأرشيفات مجتمعات الشعوب الأصلية، والأرشيفات التي توثق للحركات الاجتماعية. وقيام هذه المصالح بالتمييز في برنامج الاقتناء يتم وفقًا لصلاحياتها، وليس لغرض مقصود في إطار هذه الصلاحيات، فالمقاربة تكون شاملة.

**4. ينبغي أن ينظر الأرشيفيون والمكلفون بتدبير الوثائق عند كل قرار تقييمي في مدى جدوى مجموعة هذه الأرشيفات في دعم أو تحديد مطلب متعلق بحقوق الإنسان، أو المساعدة في تحديد هوية مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، أو السماح بتحديد هوية الأشخاص الذين يشغلون مناصب قد تكون سببا لتورطهم في انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توضيح الأحداث التي أدت إلى انتهاك حقوق الإنسان، أو المساعدة في حل مصير الأشخاص المفقودين، أو تمكين الأفراد من المطالبة بالتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.**

وفقاً للمفاهيم الواردة في "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب" التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يُفهم أن العدالة الانتقالية تقتضي مساءلة الجناة، وضمان ألا يكون الأشخاص المسؤولون عن الانتهاكات في النظام القديم في مواقع السلطة في النظام الجديد، وتوضيح حقائق الأمور التي حدثت للمجتمع بأكمله -الفئات داخل المجتمع والأفراد-، ورد الحقوق وجبر الضرر. وتُطالب الدول الديمقراطية بمطالب مماثلة في أعقاب الإجراءات الحكومية التي ينجم عنها صدمات للمواطنين، كما تُطالب مطالبات متزايدة بشأن أعمال الهيئات الخاصة التي تنتهك الحقوق. وتُعد الأرشيفات شيئا أساسيًا في هذه العمليات.

تدعم العديد من الأرصدة الأرشيفية الأخرى حقوق الإنسان، من سجلات الحالة المدنية إلى سندات ملكية الأراضي، إلى ملفات الموظفين في الهيئات الدينية، إلى الأرشيفات التي تظهر العناية الواجبة التي تبذلها مؤسسة تجارية عندما تتعاقد على السلع، على النحو الذي تقتضيه مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان المعتمدة في العام 2011. وينبغي أن يكون الأرشيفيون والمكلفون بتدبير الوثائق على دراية بالحقوق التي قد تدعمها الأرشيفات التي يديرونها.

**5. ينبغي على الحكومات أن تكفل الحفاظ على الأرشيفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتكفل الحكومات والهيئات الخاصة توفير التمويل الكافي والموارد الأخرى من أجل الإدارة المهنية لهذه الأرشيفات.**

ينص المبدأ 3 - واجب الذاكرة - من "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب" التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على أن: "معرفة شعب ما لتاريخ اضطهاده هو جزء من تراثه. فيجب، بناءً على ذلك، صيانة هذا التراث من خلال اتخاذ تدابير مناسبة لكي تقوم الدولة بواجبها الكامل المتمثل في حفظ الأرشيفات وغيرها من الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتيسير عملية معرفة هذه الانتهاكات. وتستهدف مثل هذه التدابير حفظ الذاكرة الجماعية من النسيان بغية الاحتياط على وجه الخصوص من ظهور نظريات تحرف الوقائع أو تنفيها".

ولا ينص المبدأ في نصه على تخصيص حفظ الأرشيفات العمومية وحسب؛ بل يستخدم صيغة "الأرشيفات" دون تحديد صنفها. فالدولة تملك العديد من الخيارات لدعم المحافظة على الأرشيفات غير الحكومية والولوج إليها، مثل الإدلاء بتصريحات عامة ومقنعة بشأن الحفظ والإتاحة، وسن التشريعات التي تقضي بضرورة الحفاظ على هذه الأرشيفات، والحصول على أحكام قضائية تفرض حفظ أرشيفات محددة، وتقديم الدعم المالي للأرشيفات غير الحكومية، وإجراء دراسات استقصائية، وإنشاء قواعد بيانات لتعريف الجمهور بمكان وجود الأرشيفات ذات الصلة، وقبول هبات من أرشيفات القطاع الخاص، أو توفير مستودع رقمي موثوق به ليكون ملاذًا آمنًا لحفظ الأرشيفات الرقمية المُعرضة للخطر.

**6. يجب على المؤسسات وعلى الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق ضمان حماية وحفظ أرشيفات الهيئات المؤقتة التي أنشئت للمساعدة في العدالة الانتقالية ، سواء أثناء قيامها بمهامها أو بعد نهاية مأموريتها، ولا يتم إتلاف أية أرشيفات خلفتها هذه الهيئات دون إشعار مسبق بذلك.**

ينص المبدأ 5 - ضمانات إعمال الحق في المعرفة- من "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب" التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في جزء منه على ما يلي: " قد يكون من مصلحة المجتمعات التي شهدت جرائم وحشية ارتُكبت على أساس جماعي أو منهجي إنشاء لجان للحقيقة أو لجان أخرى للتحقيق وإثبات الوقائع التي تحيط بهذه الانتهاكات، لكي يكون بالإمكان التحقق من الوقائع والحيلولة دون اختفاء الأدلة. وبغض النظر عما إذا أنشأت الدولة أم لا مثل هذه اللجان، فإنه يجب عليها أن تكفل حفظ مثل هذه الأرشيفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وإمكانية الاطلاع عليها".

وتتعلق أرشيفات هيئات العدالة الانتقالية -سواء أنشأتها الحكومة أو قطاع خاص- بانتهاكات حقوق الإنسان، وتندرج في هذا النطاق. وإن إصدار إشعار عام قبل إتلاف جزء من الأرشيفات هو ممارسة راسخة في دول مثل إسبانيا والولايات المتحدة، وتتيح فرصة للجمهور للاعتراض على التخلص من هذه الأرشيفات. وتتضح أهمية هذا الأمر عندما تكون الأرشيفات هي نتاج مؤسسات العدالة الانتقالية الحساسة المذكورة.

## II- إتاحة الوصول إلى المعلومات في الأرشيفات

**7. يجب أن يُدرج الأرشيفيون في وصفهم للأرشيفات، حسب علمهم، معلومات تمكن المرتفقين من تحديد إذا ما كانت هذه الأرشيفات قد تحتوي على معلومات مفيدة في المطالبة بحق من حقوق الإنسان، لا سيما المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، والمعلومات التي قد تساعد في تحديد مصير الأشخاص المفقودين أو التي قد تمكن الأفراد من المطالبة بالتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.**

ينص المبدأ 2 - الحق غير القابل للتصرف في معرفة الحقيقة- من "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب" التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على ما يلي: "لكل شعب حق غير قابل للتصرف في معرفة الحقيقة عن الأحداث الماضية المتعلقة بارتكاب جرائم شنيعة وعن الظروف والأسباب التي أفضت إلى ارتكاب هذه الجرائم نتيجة الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان. وتعتبر الممارسة الكاملة والفعالة للحق في معرفة الحقيقة ضمانًا حقيقيًا يمنع تجدد وقوع هذه الانتهاكات". ويُعترف بالحق في معرفة الحقيقة صراحةً في "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" التي اعتُمدت في العام 2010. كما توضح التوصية رقم 13 (2000) R الصادرة من لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن السياسة الأوروبية التي تخص الولوج إلى الأرشيفات أن: "أي بلد سيظل يفتقر إلى الديمقراطية حتى تتاح لكل فرد داخله إمكانية معرفة عناصر تاريخه بموضوعية". إن وصف الأرشيفات المصاغة جيدًا يتيح تطبيق الحق في معرفة الحقيقة ويعزز الديمقراطية.

**8. يجب أن يبادر الأرشيفيون والمكلفون بتدبير الوثائق بسرعة إلى إنجاز ترتيبٍ ووصفٍ للأرشيفات التي في حوزتهم لضمان إتاحتها للمرتفقين بصورة متساوية وعادلة وفعالة ، مع إعطاء الأولوية لترتيب ووصف الأرصدة الأرشيفية التي توثق للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.**

قد لا تتمتع مصالح الأرشيف بعددٍ كافٍ من الأرشيفيين لكي يقدموا وصفا ملائما لجميع الوثائق التي في حوزتها. وعند تحديد أولويات وصف الأرصدة الأرشيفية، ينبغي أن تراعى في المقام الأول تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

**9. ينبغي للحكومات أن تكفل تيسير إتاحة الأرشيفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني.**

تنص المادة 2-19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" على أن: "لكل إنسان حق في حرية التعبير؛ ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها إلى الآخرين".

وينص "الإعلان المشترك" الصادر في ديسمبر 2004 من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية الإعلام، والمقرر

الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير، على أن: "حق الاطلاع على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العمومية هو حق أساسي من حقوق الإنسان".

وضعت "المبادئ الشاملة للأمن القومي والحق في المعلومات" (مبادئ تشوان) توجيهات بشأن كيفية ضمان ولوج الجمهور إلى المعلومات الإدارية -ما أمكن ذلك- مع الحفاظ على مصالح الأمن القومي المشروعة؛ وينص المبدأ 10-أ-1 على أن: "هناك مصلحة عامة عليا في الكشف عن معلومات تخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الجرائم بموجب القانون الدولي، والانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق للحق في الحرية الشخصية والأمن. فلا يجوز حجب مثل هذه المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي في أي ظرف من الظروف". وقد أقرت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا مبادئ تشوان في القرار 1954 (2013): الأمن القومي والولوج إلى المعلومات.

**10. يجب أن يدافع الأرشيفيون والمكلفون بتدبير الوثائق عن الحق في الاطلاع على الأرشيفات العمومية وأن يدعموه، كما يجب أيضا أن يشجعوا المنظمات غير الحكومية على إتاحة أرشيفاتها وفقًا للمبادئ التي اعتمدها المجلس الدولي للأرشيف في هذا الشأن.**

يرتكز هذا المبدأ على أساس "المبادئ العشرة لإتاحة الأرشيفات" التي وضعها المجلس الدولي للأرشيف (ICA). وعلاوة على ذلك، ينص المبدأ 6 من مدونة أخلاقيات المهنة للمجلس الدولي للأرشيف على أنه: "يجب على الأرشيفيين تعزيز إتاحة الأرشيف على نطاق واسع، وتقديم خدماتهم لكافة المستفيدين دون تمييز". كما ينص الإعلان العالمي للأرشيف الذي أقره المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في العام 2011 على أنه: "يتاح للجميع الاطلاع على الأرشيفات مع احترام القوانين ذات الصلة، وكذا حقوق الأفراد والمبدعين والمالكين والمرتفقين".

ويضع المبدأ 16 - التعاون بين مصالح الأرشيف والمحاكم ولجان التحقيق غير القضائية - من "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب"، التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، شرطًا خاصًا لإتاحة الأرشيفات ينص على أنه: "يجب أن تتاح للمحاكم ولجان التحقيق غير القضائية وكذلك المحققين الذين يرفعون تقاريرهم إليهم إمكانية الاطلاع على الأرشيفات المعنية. ويجب تنفيذ هذا المبدأ على نحو يحترم ضرورات الخصوصية، بما في ذلك على وجه الخصوص تقديم ضمانات بالسرية إلى الضحايا وغيرهم من الشهود كشرط مسبق لإدلائهم بشهاداتهم. ولا يجوز الحرمان من الاطلاع على الوثائق تذرعًا بالأمن القومي ما لم ينص القانون على هذا القيد في ظروف استثنائية؛ وفي هذه الحالة يتعين على الحكومات أن تثبت أن فرض هذا القيد أمر ضروري في مجتمع ديمقراطي لحماية مصالح الأمن القومي المشروعة. ويخضع منع الاطلاع لمراقبة قضائية مستقلة".

**11. يجب أن تكفل المؤسسات والأرشيفيون والمكلفون بتدبير الوثائق وجود جميع الضمانات التي تحمي المعلومات الشخصية من الولوج غير المصرح به ، وذلك ضمانا لاحترام حقوق الأشخاص الذين تتعلق بهم هذه المعلومات، وصون حرياتهم الأساسية وكرامتهم.**

وبالإضافة إلى أحكام مبادئ الإتاحة، ينص المبدأ 7 من مدونة أخلاقيات المهنة للمجلس الدولي للأرشيف على أنه: "يجب أن يراعي الأرشيفيون احترام خصوصية الأشخاص المعنويين والطبيعيين، كما يراعوا أيضا الأمن القومي دون اللجوء إلى إتلاف المعلومات، لا سيما في حالة الأرشيفات الإلكترونية التي تنتشر فيها عمليات التحديث والمحو. ويجب عليهم أن يحترموا خصوصية الأفراد الذين أنشأوا الأرشيفات أو هم طرف في موضوعها، ولا سيما أولئك الذين لم يكن لهم قول في استخدام المعطيات أو التصرف فيها". فقد يؤدي فتح الأرشيفات دون قيد أو شرط إلى انتهاك خصوصية الأفراد و إلى تعرضهم لأعمال انتقامية. لذا يتعين على الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق التوفيق بين الحق في معرفة الحقيقة والحاجة إلى حماية خصوصية الأشخاص الذين يمكن التعرف عليهم.

**12. ينبغي أن يقدم الأرشيفيون خدمة مرجعية دون تمييز يحظره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويحق لجميع الأشخاص طلب المساعدة من الأرشيفيين لمساعدتهم في العثور على وثائق تمكنهم من إثبات حقوقهم واسترجاعها.**

وكما ورد في المبدأ 3 أعلاه، فإن المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات "دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر".

وينص المبدأ 15 - التدابير الرامية إلى تيسير الاطلاع على المحفوظات- من "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب"، التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في جزء منه على ما يلي: "ينبغي تيسير اطلاع الضحايا وأقاربهم على الأرشيفات من أجل المطالبة بحقوقهم...وينبغي أيضًا تيسير الاطلاع على الأرشيفات لأغراض البحث التاريخي، رهنًا بقيود معقولة تستهدف الحفاظ على خصوصية وأمن الضحايا وغيرهم من الأفراد. ولا يجوز استغلال الشروط الرسمية التي تنظم الاطلاع على الأرشيفات لأغراض الرقابة ". ولا يحظر هذا المبدأ القواعد التنظيمية للمؤسسة بشأن من يجوز له استخدام الأرشيفات (مثل اشتراط أن يكون الشخص في سن معينة ، أو أن يكون للشخص الحق في الاطلاع على ملفه في حين لا يجوز ذلك للجمهور). ولكنه يشترط على المصالح المعنية أن تضع تلك القواعد مع بذل جهدٍ واعٍ لجعل الولوج إلى الأرشيفات منصفًا ومتساويًا قدر الإمكان.

**13. ينبغي أن يكفل الأرشيفيون إتاحة إمكانية الولوج إلى الأرشيفات للأشخاص الذين يحاولون الدفاع عن أنفسهم من تهم انتهاك حقوق الإنسان.**

يتضمن المبدأ 15 من "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب"، التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ما يلي: "ينبغي أيضًا تيسير الوصول إلى الأرشيفات، كحاجة ضرورية، للأشخاص المتهمين الذين يطلبونها للدفاع عن أنفسهم ". ويجب ألا يُفرق أمناء الأرشيفيون والمكلفون بتدبير الوثائق بين المدعين والمدعى عليهم عند إتاحة الوصول إلى الأرشيف.

**14. وينبغي على المؤسسات ، وكذا على الجمعيات المهنية للأرشيفين والمكلفين بتدبير الوثائق ، والأفراد تشجيع البرامج التي تهدف إلى إعلام عموم الناس بحقهم في الوصول إلى الأرشيفات، والدور الهام الذي يضطلع به الأرشيفيون في حماية حرياتهم الأساسية. ويجب منح اهتمام خاص لكي يعلم الأشخاص ذووا الحاجيات الخاصة بأنهم يستطيعون مناشدة الأرشيفيين للعثور على الوثائق التي قد تمكنهم من المطالبة بحقوقهم ، والوصول إليها.**

ينص المبدأ 3 من "مبادئ إتاحة الأرشيفات" التي اعتمدها المجلس الدولي للأرشيف على ما يلي: "تعتمد المؤسسات المعنية بحفظ الأرشيف على نهج طرق استباقية لإتاحة الوثائق"، وتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمرتفقين. وعلى وجه الخصوص، تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن لهذه الفئة الحق في ممارسة: "الحرية في طلب المعلومات والأفكار وتلقيها والإفصاح عنها على قدم المساواة مع الآخرين، وذلك باستخدام جميع وسائل الاتصال التي يختارها المعنيون بأنفسهم" وأن المعلومات الموجهة لعامة الناس يجب أن تُقدم إلى "الأشخاص ذوي الإعاقات باستعمال أشكال وتكنولوجيا سهلة المنال وملائمة لمختلف أنواع الإعاقات في الوقت المناسب، ودون تحميل الأشخاص ذوي الإعاقة تكلفة إضافية". وبالمثل، يؤكد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أن لهذه الأخيرة الحق في الحفاظ على مظاهر ثقافاتها في الماضي والحاضر والمستقبل، وحمايتها وتطويرها، بما في ذلك أرشيفاتها؛ ويلزم لتحقيق هذه الغايات مساعدتها في تحديد مواقع الأرشيفات واستنساخها.

## III- الضمانات الخاصة

**15. ينبغي على الأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق أن يبلغوا السلطات المختصة بوجود أرشيفات والتي قد يكتشفونها أثناء ممارسة عملهم ويعتقدون**

**بحسن نية ولأسباب معقولة أنها تحتوي على أدلة على وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان معترف بها دوليًا (a) يجري تنفيذها في ذلك الحين أو (b) التي قد يطلب الضحايا تعويضًا عنها.**

a. ينبغي على السلطات العمومية أن تزود الموظفين الحكوميين بالقنوات اللازمة للإبلاغ عن هذه الانتهاكات، سواء داخليًا أو إلى هيئات الرقابة.

b. يجوز للمنظمات غير الحكومية أن توفر قنوات لموظفيها للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وإذا لم تكن هذه القنوات موجودة، يجوز للسلطات العمومية حينئذ أن توفر قنوات للإبلاغ من جانب أشخاص ليسوا موظفين حكوميين.

ينبغي الإفصاح إلى السلطات المختصة عن المعلومات التي تكشف المخالفات، سواء أكانت متاحة للعموم أو لم تكن متاحة وقتئذ. ويشير المبدأ 37 من "المبادئ الشاملة للأمن القومي والحق في المعلومات" إلى أن المعلومات التي تتعلق بفئات المخالفات التالية يجب النظر فيها باعتبارها "إفشاء المعلومات من أجل المصلحة العامة":

(b.a) الجرائم الجنائية؛

(b.b) انتهاكات حقوق الإنسان؛

(b.c) انتهاكات القانون الإنساني الدولي؛

(b.d) الفساد؛

(b.e) مخاطر على الصحة والسلامة العامة؛

(b.f) الأخطار التي تهدد البيئة؛

(b.g) استغلال الوظيفة العمومية؛

(b.h) إساءة تطبيق أحكام العدالة؛

(b.i) سوء إدارة الموارد أو إهدارها؛

(b.j) الانتقام تبعا للكشف عن أي من فئات المخالفات المذكورة أعلاه؛

(b.k) الإخفاء المتعمد لأي مسألة في فئة من الفئات المذكورة أعلاه.

وإذا كانت المبادئ الشاملة تقصد المعلومات العمومية تحديدًا، فلا شك أن هذه المعلومات قد تكون موجودة أيضًا في أرشيفات المنظمات غير الحكومية وأرشيفات الخواص .

تُعد مسألة قنوات الإبلاغ المناسبة مسألةً صعبةً. فإذا كان لدى المؤسسة قناة إبلاغ رسمية لا يُعرض استخدامها الأرشيفي أو المكلف بتدبير الوثائق لخطر الانتقام، فيجب استخدام هذه القناة في المقام الأول. أما الهيئات الرقابية المستقلة أو السلطات القضائية فهي قنوات إبلاغ بديلة. وفي حالة عدم ائتمان أي مؤسسة حكومية على هذه المعلومات، فيمكن أن يلجأ الأرشيفي أو المكلف بتدبير الوثائق إلى الهيئات الدولية، مثل موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

**16. يحق للأرشيفيين وللمكلفين بتدبير الوثائق الذين يفصحون عن معلومات تكشف انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الدولي - بغض النظر عما إذا كانت هذه المعلومات محجورة أو سرية لأسباب أخرى- أن يبلغوا إحدى السلطات المختصة في حالة تعرضهم لأي تدابير انتقامية أو تلقيهم أي تهديدات بالانتقام تتعلق بما كشفوا عنه من معلومات؛ وذلك شريطة (أ) أن تكون لدى الأرشيفي عند الكشف أسباب معقولة للاعتقاد أن المعلومات التي كشف عنها تحتوى على مخالفات، و(ب)أن يكون قد حاول مسبقا استخدام أي آلية إبلاغ داخلية طالما أن هذا لا يزيد من خطر الانتقام.**

ينبغي أن تملك الحكومات قوانين تحمي الأشخاص الذين يفصحون عن المعلومات التي تتعلق بالمخالفات من التعرض للانتقام على النحو المحدد في المبدإ 15 أعلاه. وينص قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رقم 1954 (2013) بشأن الأمن القومي والولوج إلى المعلومات على ما يلي: "يجب حماية الشخص الذي يكشف عن مخالفات من أجل المصلحة العامة (المُبَلِّغ عن المخالفات) من أي شكل من أشكال الانتقام،

شريطة أنه تصرف بحسن نية واتبع الإجراءات المعمول بها". وأعربت لجنة وزراء مجلس أوروبا عن وجهة نظر مماثلة في توصيتها CM/Rec (2014) 7 الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن حماية المُبلغين عن المخالفات.

وكما تشير "المبادئ الشاملة للأمن القومي والحق في المعلومات" في المبدإ 40، فإنه: "إذا حصل الطعن، قد يحتاج الشخص إلى الدفاع عن معقولية اعتقاده، وفي النهاية يتعين أن تقرر محكمة أو هيئة قضائية مستقلة بعد الاختبار ما إذا كان هذا الاعتقاد كافيا لوضع هذا الكشف عن المعلومات في صنف الحماية". وعلى غرار المبدإ 15، يجب الإبلاغ عن الانتقام إلى السلطات الوطنية أولًا، ويجوز إبلاغ السلطات الدولية إذا اعتُقد أن الحماية الوطنية غير متاحة أو غير آمنة.

**17. ينبغي أن تحترم المؤسسات والأرشيفيون والمكلفون بتدبير الوثائق، التراث الثقافي والقانوني للأمم والجماعات، وألا يحصلوا على أرشيفات لا تقع ضمن اختصاصهم. وينبغي أن تحترم سياسات الاقتناء التي تسلكها المؤسسات حق المجتمعات المحلية في كتابة تاريخها.**

اعتمدت اللجنة التنفيذية للمجلس الدولي للأرشيف في اجتماعها في ربيع 1995 ورقة مبدئية حددت فيها موقف الأرشيفيين بشأن تسوية القضايا المتنازع عليها. وتنص على أن: "عقيدة علم الأرشفة أساسها هو مبدأ المصدر، ولا يسمح من جهة بإمكانية وجود وحدات أرشيفية مفككة، أو من جهة أخرى باقتناء أي مؤسسة أرشيف لوحدات أرشيفية لا تندرج في نطاق اختصاصها". ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة بالنسبة للشعوب الأصلية؛ وكما ورد ذلك في المبدإ 14 أعلاه، فإن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يؤكد على حق الشعوب الأصلية في الحفاظ على مظاهر ثقافاتها بما في ذلك أرشيفاتها.

**18. ينبغي أن تتعاون مراكز الأرشيف والأرشيفيون مع المؤسسات والخواص في الدول الأخرى لتدبير وحل المطالب بشأن الأرشيفات المرحلة المتنازع عليها، وتسوية المسألة بروح من الإنصاف والاحترام المتبادل. وإذا كانت إعادة الأرشيفات المرحلة إلى مكانها الأصلي قد يُعرضها إلى الإتلاف، أو قد تستغل في أغراض قمعية، أو تُعرض للخطر الأشخاص الذين تنعكس أفعالهم في تلك الأرشيفات، فينبغي تأجيل عملية الاسترجاع.**

تخفيفًا من حدة الصراعات الدولية في شأن الأرشيفات، أوصت اليونسكو باستخدام مفهوم "التراث المشترك"، واعتمد المجلس الدولي للأرشيف هذا المفهوم في ورقة عن الموقف مذكورة في المبدإ 17 أعلاه. ويقضي "البروتوكول الأول لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح" (لاهاي، 1954) أن: "تُمنع الأطراف من تصدير الممتلكات الثقافية من إقليم تحتله أثناء نزاع مسلح" ويشمل هذه الأرشيفات. ومع ذلك، إذا تم تصدير الممتلكات الثقافية إبان النزاعات المسلحة، فإن الاتفاقية تلزم الأطراف بإعادة الممتلكات الثقافية إلى أصلها في نهاية النزاع.

وتتناول اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، الموقعة في العام 1995، مسألة إعادة المواد الثقافية. ويشمل هذا على وجه التحديد "الأرشيفات، بما في ذلك الأرشيفات الصوتية والفوتوغرافية والسينمائية." وينص المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) على فترات زمنية يمكن خلالها المطالبة بالاسترداد، كما يكفل "المطالبة باسترداد من دولة متعاقدة لمادة ثقافية مقدسة أو مهمة على نطاق جماعي، تنتمي إلى جماعة قبلية أو أصلية وتستخدم فيها بصفتها جزءا من تقاليد أو شعائر هذه الجماعة". وعلى الرغم من ورقة الموقف المشار إليها في المبدإ 17 أعلاه وأحكام معهد "اليونيدوا"، فإذا تبين أنه من الممكن أن تُعرض إعادة الأرشيفات حياة الأشخاص أو حرياتهم الأساسية للخطر، أو تؤدي إلى إتلاف هذه الأرشيفات، فيجب عندئذ إعطاء الأولوية لحماية حقوق الأشخاص المذكورين في الأرشيفات، وتأجيل إعادتها إلى موعد لاحق.

**19. تُتيح المؤسسات الولوج إلى الأرشيفات، بما في ذلك الأرشيفات المرحلة، لهيئات العدالة الانتقالية وللأفراد، بمن فيهم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والناجين منها - بغض النظر عن جنسيتهم- الذين يحتاجون إليها لطلب التعويض عن الأضرار السابقة التي لحقت بحقوقهم الإنسانية أو لحماية حقوقهم الأساسية.**

ينص المبدأ 15 على التدابير الرامية إلى تيسير الاطلاع على الأرشيفات - من "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب"، التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في جزء منه على ما يلي: "ينبغي تيسير اطلاع الضحايا وأقاربهم على الأرشيفات من أجل المطالبة بحقوقهم". وفيما يلي النص الكامل للمبدإ 16- التعاون بين مصالح الأرشيف والمحاكم ولجان التحقيق غير القضائية- من "مجموع المبادئ المحينة لمكافحة الإفلات من العقاب" التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "يجب أن تتاح للمحاكم ولجان التحقيق غير القضائية ، وكذلك للمحققين الذين يرفعون تقاريرهم إليها، إمكانية الاطلاع على الأرشيفات المعنية. ويجب تنفيذ هذا المبدإ على نحو يحترم المعطيات الخصوصية المطبقة، بما في ذلك على وجه الخصوص تقديم ضمانات بالسرية إلى الضحايا وغيرهم من الشهود كشرط مسبق لإدلائهم بشهاداتهم. ولا يجوز منع الاطلاع على الوثائق تذرعًا بالأمن القومي، ما لم ينص القانون على هذا القيد في ظروف استثنائية. وفي هذه الحالة يتعين على الحكومات أن تثبت أن فرض هذا القيد أمر ضروري في مجتمع ديمقراطي لحماية مصالح الأمن القومي المشروعة. ويخضع منع الاطلاع لمراقبة قضائية مستقلة".

## IV- التكوين الأولي والمستمر

**20. ينبغي على السلطات العمومية، وعلى الجمعيات المهنية للأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق، وكذا على مصالح الأرشيف، والمؤسسات التعليمية، والأفراد المهنيين المنخرطين في مجال الأرشفة، أن يضمنوا حصول الأرشيفيين على التكوين الأولي والمستمر المناسبين، علاوة على دراية بواجبات أخلاقيات مهنة الأرشيفيين فيما يخص حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تعترف بها القوانين الوطنية والدولية.**

ينص المبدأ 9 من مبادئ مدونة أخلاقيات المهنة للمجلس الدولي للأرشيف على أنه: "يجب أن يسعى الأرشيفيون إلى تحقيق التميز المهني من خلال تحديث معارفهم الأرشيفية باستمرارٍ وبالمنهجية، وتبادل نتائج أبحاثهم وخبراتهم". كما يُوضح المبدأ أن على الأرشيفيين "السهر على أن يكون المتدربون الذين يُشرفون على تكوينهم أو أنشطتهم مؤهلين للاضطلاع بمهامهم بكفاءة". ويفرض التطور المستمر لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تدريبًا متواصلًا في هذا المجال.

**21. ينبغي أن تكفل السلطات العمومية، والجمعيات المهنية للأرشيفيين وللمكلفين بتدبير الوثائق، ومصالح الأرشيف، والمؤسسات التعليمية، عدم وجود تمييز تجاه أي شخص فيما يتعلق بدخول مهنة الأرشفة أو مواصلة ممارستها.**

لا يجوز اللجوء إلى التمييز، حسب تعريفه الوارد في التعليق على المبدإ 3، وفقًا للمجالات التي يحظرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في توظيف الأرشيفيين.

**22. في الدول التي بها جماعات أو مجتمعات أو مناطق لا تُلبى احتياجاتها من خدمات الأرشيف، ولا سيما الجماعات التي تنعم بثقافات أو تقاليد أو لغات متميزة، أو كانت ضحية من ضحايا التمييز في الماضي، يجب على السلطات العمومية، والجمعيات المهنية للأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق، ومصالح الأرشيف، والمؤسسات التعليمية، والمهنيين أن يتخذوا تدابير خاصة لكي يُتيحوا فرصًا للأشخاص الذين ينتمون لهذه الجماعات تمكنهم من الانخراط في مهنة الأرشفة، وأن يكفلوا حصولهم على التدريب الذي يلائم احتياجات جماعاتهم.**

تُعاني كثير من الجماعات والمجتمعات والمناطق من عدم كفاية خدمات الأرشيف. وقد شددت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على ضرورة إتاحة الفرص لهذا الصنف من الجماعات.

### V- حرية التعبير وتكوين الجمعيات

**23. يحق للأرشيفيين وللمكلفين بتدبير الوثائق، شأنهم شأن أي إنسان آخر، التمتع بحرية التعبير والمعتقد وتكوين الجمعيات والتجمع. ولهم خصوصًا الحق في المشاركة في المناقشات العمومية التي تتناول ما يرتبط بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمسؤوليات المهنية المتعلقة بها. لكن، عند ممارستهم لهذه الحقوق، لا يكشف الأرشيفيون عن معلومات حصلوا عليها أثناء القيام بمهامهم ما لم يأذن المسؤولون المفوضَون بكشفها للعموم.**

تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الحصول على المعلومات والأفكار، وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود". ويُحذر المبدأ 8 من مدونة أخلاقيات المهنة للمجلس الدولي للأرشيف من أن الأرشيفيين "لا ينبغي أن يأخذوا أو يستخدموا المعلومات التي اكتسبوها خلال عملهم مع أرصدة الأرشيف التي يحظر الاطلاع عليها". وتظل مسؤولية الحفاظ على السرية قائمة حتى بعد أن يترك الأرشيفي وظيفته. ولا يتعارض المبدأ 23 مع المبدإ 16 أعلاه الذي يتناول الإفصاح عن المعلومات إلى عدد محدود من السلطات المختصة بغية الكشف عن المخالفات، وليس الإفصاح عنها للمناقشة العمومية.

**24. يحق للأرشيفيين وللمكلفين بتدبير الوثائق تكوين جمعيات مهنية مستقلة، والانضمام إليها لتمثيل مصالحهم، وتعزيز تكوينهم وتدريبهم المستمرين، وحماية نزاهتهم المهنية. وينبغي أن ينتخب أعضاء الجمعية المهنية هيئتها التنفيذية، وأن تمارس الجمعية وظائفها ومهامها دون تدخل جهات خارجية. كما يجب على السلطات العمومية أن تعترف بالجمعيات المهنية للأرشيفيين وللمكلفين بتدبير الوثائق بوصفها منظمات للمجتمع المدني تمثل مصالح المهنة والعاملين بها.**

تنص المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية. ولا يجوز إجبار أحد على الانتماء إلى إحدى الجمعيات".

**25. يجب على الجمعيات المهنية للأرشيفيين والمكلفين بتدبير الوثائق توفير التوجيه والدعم للأرشيفيين الذين يتولون الأرشيفات المتعلقة بحقوق الإنسان.**

ينص المبدأ 10 من مدونة أخلاقيات المهنة للمجلس الدولي للأرشيف على أنه: "يجب على الأرشيفيين أن يشجعوا بالتعاون مع زملائهم من نفس المهنة والمهن الأخرى المجاورة في الحفاظ على التراث الوثائقي العالمي واستخدامه". ولا شك أن من أهم المجالات التي تتطلب العمل التعاوني هي تقديم المساعدة في إدارة المهام المُعقدة التي ترتبط بالأرشيفات المتعلقة بحقوق الإنسان.

## الملحق 1. تعريف المصطلحات

في هذه المبادئ، تطبق التعريفات التالية:

**الأرشيفات (أو الأرشيف).** هي الوثائق التي أنشأها شخص أو مؤسسة، أو تلقاها وجمعها في سياق إدارة الأعمال، وحفظها بسبب ما تحمله من قيمة مستمرة. وإذا كان المبدأ يقصد مؤسسة عملها الأساسي هو الحصول على الأرشيفات التاريخية وحفظها، فإنه سيطلق عليها "مؤسسة الأرشيف". ويشمل هذا المصطلح الوثائق.

**الأرشيفات المرحلة.** هي الأرشيفات التي نقلت إلى شخص أو مؤسسة وأصبحت في عهدتهم رغم أنها ليست مخولة لهم قانونًا. ويشمل التعريف الأرشيفات التي نُزعت من البلد التي جمعتها في الأصل، والأرشيفات المسلوبة.

**المؤسسة.** هي أي هيئة اعتبارية، عامة كانت أو خاصة، حكومية أو غير حكومية، بما في ذلك، على سبيل المثال، المؤسسات التجارية، والهيئات الدينية، والسلطات العمومية الوطنية والجهوية، والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، والأحزاب السياسية المنظمة. وهذا يُعادل التعريف الذي يضعه المعيار الدولي للضبط الاستنادي الأرشيفي للكيانات الاعتبارية والأشخاص والعائلات (ISAAR (CPF لمصطلح "الهيئة الاعتبارية" حيث يُعرفها على أنها: "منظمة أو مجموعة من الأشخاص يُعرفون باسم معين ويتصرفون أو يجوز لهم أن يتصرفوا بصفتهم كيانا مستقلا". وإذا استخدم المبدأ عبارة "السلطات العمومية" فهو يقصد به استبعاد أنواع المؤسسات الأخرى، أما إذا كان يقصد نوعا معينا من المؤسسات، فإنه يستخدم عندئذ لفظ "مؤسسة الأرشيف" أو "مؤسسة تعليمية".

**الوثائق.** هي المعلومات المسجلة في أي شكل أو واسطة التي أُنشئت أو استُلمت أو حُفظت على يد منظمة أو شخص في المعاملات التجارية أو إدارة الأعمال. (التعريف مأخوذ من التقنين الدولي للوصف الأرشيفي ISADG. وفي متن المبادئ لا يُستخدم لفظ "الوثائق" إلا في الاقتباسات، حيث فُضّل استخدام لفظ "الأرشيفات" في صياغة المبادئ وهو يشمل الوثائق.

**مؤسسات العدالة الانتقالية** هي الهيئات التي أنشئت في أعقاب تغييرات في الحكومة جعلتها تتحول من نظام قمعي إلى نظام أكثر ديمقراطية. وقد تشمل مؤسسات العدالة الانتقالية محاكم خاصة، ولجان تقصي الحقائق، وهيئات التدقيق والتعويض.

## الملحق 2. المصادر والمراجع

**ملاحظة:** تتاح الوثائق التالية على الإنترنت وبأكثر من لغة واحدة عادةً، باستثناء وقائع ندوات المؤتمر الدولي للمائدة المستديرة للأرشيف في 1993-1995 الذي أقامه المجلس الدولي للأرشيف (التي صدرت ورقيًا فقط باللغتين الإنجليزية والفرنسية).


______. ASSOCIATION OF SOUTH EAST ASIAN NATIONS (ASEAN). Human Rights Declaration (AHRD) (2012)

رابطة دول جنوب شرق آسيا. إعلان حقوق الإنسان (2012)

**COUNCIL OF EUROPE. مجلس أوروبا**

______. Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms (also known as European Convention on Human Rights) (adopted in 1950).

اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المعروفة أيضًا بالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان) (اعتمدت في العام 1950)

______. Convention for the Protection of Individuals with regard to Automatic Processing of Personal Data (adopted in 1981).

اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية (اعتمدت في العام 1981)

______. Recommendation No. R (2000) 13 of the Committee of Ministers to member states on a European policy on access to archives (adopted in 2000).

التوصية رقم 13 (2000) R من لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن السياسة الأوربية التي تخص الوصول إلى الأرشيفات (اعتمدت في عام 2000)

______. Recommendation Rec(2002)2 of the Committee of Ministers to member states on access to official documents (adopted in 2002).

التوصية رقم Rec(2002)2 من لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن الحصول على الوثائق الرسمية (اعتمدت في العام 2000)

______. Convention on Access to Official Documents (2009, not yet in force).

اتفاقية بشأن الحصول على الوثائق الرسمية (عام 2009، لم تدخل بعد حيز النفاذ)

______. Recommendation CM/Rec(2014)7 of the Committee of Ministers to member States on the protection of whistleblowers (adopted in 2014).

التوصية رقم CM/Rec(2014)7 من لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن حماية المُبلغين عن المخالفات (اعتمدت في العام 2014)

COUNCIL OF EUROPE'S PARLIAMENTARY ASSEMBLY (PACE). Resolution 1954 (2013): National security and access to information (2013).

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) القرار 1954 (2013): الأمن القومي والوصول إلى المعلومات (2013)

**INTERNATIONAL COUNCIL ON ARCHIVES.**

**المجلس الدولي للأرشيف**

______. The View of the Archival Community on Settling Disputed Archival Claims (Position Paper adopted by the Executive Committee. Guangzhou, 10-13 April 1995).

رأي مهنيي الأرشيف بشأن تسوية المطالب المتعلقة بالأرشيفات المتنازع عليها (ورقة موقف اعتمدتها اللجنة التنفيذية. غوانزو، 10-13 أبريل 1995)

______. Reference dossier on Archival Claims. Documents collated by Hervé BASTIEN (1995).

ملف مرجعي عن المطالب المتعلقة بالأرشيف. جمع الوثائق هيرفي باستين (1995)

______. Code of Ethics (adopted in 1996).

مدونة أخلاقيات المهنة (اعتمدت في عام 1996)

______. CITRA 1993-1995. Interdependence of Archives. Proceedings of the Twenty-Ninth, Thirtieth and Thirty-First International Conference of the Round Table on Archives: XXIX Mexico 1993, XXX Thessaloniki 1994, XXXI Washington 1995. Dordrecht: 1998 (special issue of Janus).

المؤتمر الدولي للمائدة المستديرة للأرشيف (CITRA) في 1993-1995. الترابط بين الأرشيفات. وقائع المؤتمر الدولي التاسع والعشرين والثلاثين والحادي والثلاثين للمائدة المستديرة للأرشيف: التاسع والعشرون في المكسيك في العام 1993، الثلاثون في سالونيك في العام 1994، والحادي والثلاثين في واشنطن في العام 1995.دورديريخت: 1998 (عدد خاص من Janus)

______. Universal Declaration on Archives (adopted in 2010, endorsed by UNESCO in 2011).

الإعلان العالمي بشأن الأرشيف (الصادر في 2010، والمعتمد من اليونيسكو في عام 2011)

______. Principles of Access to Archives (adopted in 2012).

مبادئ إتاحة الأرشيفات (اعتمدت في عام 2012)

INTERNATIONAL INSTITUTE FOR THE UNIFICATION OF PRIVATE LAW (UNIDROIT). Convention on Stolen or Illegally Exported Cultural Objects (1995).

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا). الاتفاقية بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (1995)

INTERNATIONAL MECHANISMS FOR PROMOTING FREEDOM OF EXPRESSION. Joint Declaration by the UN Special Rapporteur on Freedom of Opinion and Expression, the OSCE Representative on Freedom of the Media and the OAS Special Rapporteur on Freedom of Expression (2004).

الآليات الدولية لتعزيز حرية التعبير. الإعلان المشترك الصادر عن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير (2004)

**INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR STANDARDIZATION.**

**المنظمة الدولية للمعايير (أيزو)**

______. 15489. Information and documentation – Records management (2001).

المعلومات والوثائق – تدبير الوثائق (2001)

______. 16175. Principles and Functional Requirements for Records in Electronic Office Environments (2011).

المبادئ والمتطلبات الوظيفية للوثائق في بيئات المكاتب الإلكترونية (2011)

______. Management systems for records 30300. (2011).

نُظم تدبير الوثائق (2011)

ISLAMIC COUNCIL OF EUROPE. Universal Islamic Declaration of Human Rights (adopted in 1981).

المجلس الإسلامي الأوروبي. الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان (اعتمد في العام 1981)

**LEAGUE OF ARAB**

STATES. Arab Charter on Human Rights (adopted in 2004).

جامعة الدول العربية. الميثاق العربي لحقوق الإنسان (اعتمد في عام 2004)

ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD). G20, Whistleblower Protection Frameworks, Compendium of Best Practices and Guiding Principles for Legislation (2011).

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. مجموعة العشرين، G20، أطر حماية المبلغين عن المخالفات وخلاصة أفضل الممارسات والمبادئ الإرشادية للتشريع (2011)

**ORGANISATION OF AFRICAN UNITY.**

**منظمة الوحدة الأفريقية**

______. African Charter on Human and Peoples' Rights (also known as the Banjul Charter) (adopted in 1981).

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المعروف أيضًا باسم ميثاق بانجول) (اعتمد في عام 1981)

______. Declaration of Principles on Freedom of Expression in Africa, adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights (2002).

إعلان مبادئ حرية التعبير في إفريقيا، الذي اعتمدته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (2002)

______. Guidelines and Principles on Economic, Social and Cultural Rights in the African Charter on Human and Peoples' Rights (2011).

التوجيهات والمبادئ بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (2011)

**ORGANIZATION OF AMERICAN STATES.**

**منظمة الدول الأمريكية**

______. American Convention on Human Rights (also known as Pact of San Jose, Costa Rica) (adopted in 1969).

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (وتُعرف بميثاق سان خوسيه، كوستاريكا) (اعتمدت في العام 1969)

______. Additional Protocol to the American Convention on Human Rights in the Area of Economic, Social and Cultural Rights (also known as Protocol of San Salvador) (adopted in 1988).

البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المعروف أيضًا باسم بروتوكول سان سلفادور) (اعتمد في العام 1988).

______. Inter-American Convention on Forced Disappearance of Persons (adopted in 1994).

اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري للأشخاص (اعتمدت في العام 1994)

______. Declaration of Principles on Freedom of Expression (2000).

إعلان مبادئ حرية التعبير (2000)

______. Inter-American Democratic Charter (adopted in 2001).

الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية (اعتمد في العام 2001).

______. Inter-American Convention against All Forms of Discrimination and Intolerance

(adopted in 2013).

اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري والتعصب (اعتمدت في العام 2013)

______. Promotion and Protection of Human Rights in Business (General Assembly Resolution, adopted at the second plenary session, held on June 4, 2014).

تعزيز حقوق الإنسان في قطاع الأعمال وحمايتها (قرار الجمعية العامة الذي اعتُمد في الجلسة العامة الثانية التي عقدت في 4 يونيو 2014)

**UNITED NATIONS.**

**الأمم المتحدة المعاهدات**

______. Convention (IV) respecting the Laws and Customs of War on Land and its annex: Regulations the Laws and Customs of War on Land. The Hague, 18 October 1907.

الاتفاقية الرابعة الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، وملحقاتها: اللوائح، قوانين وأعراف الحرب البرية. لاهاي، 18 أكتوبر 1907

______. Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War. Geneva, 12 August 1949.

الاتفاقية الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب. جنيف، 12 أغسطس 1949

______. International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination

(adopted in 1965).الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (اعتمدت في العام 1965)

______. International Covenant on Civil and Political Rights (adopted in 1966); Optional Protocol (adopted in 1966); Second Optional Protocol (adopted in 1989).

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اعتمد في العام 1966)؛ البروتوكول الاختياري (اعتمد في العام 1966)؛ البروتوكول الاختياري الثاني (اعتمد في العام 1989)

______. International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (adopted in 1966).

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اعتمد في العام 1966)

______. Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (adopted in 1979).

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اعتمدت في العام 1979)

______. Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (adopted in 1984).

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اعتمدت في العام 1984)

______. Convention on the Rights of the Child (adopted in 1989).

اتفاقية حقوق الطفل (اعتمدت في العام 1989)

______. International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families (adopted in 1990).

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (اعتمدت في العام 1990)

______. Convention on the Rights of Persons with Disabilities (adopted in 2006).

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (اعتمدت في العام 2006)

**UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS BODIES.**

**هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**

______. Commission on Human Rights. The Administration of Justice and the Human Rights of Detainees Question of the impunity of perpetrators of human rights violations (civil and political). Revised final report prepared by Mr. Joinet pursuant to sub-commission decision 1996/119 (1997).

لجنة حقوق الإنسان. إقامة العدل وحقوق الإنسان للمحتجزين، مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب (المدني والسياسي). التقرير النهائي المنقح الذي أعده السيد جوانيه عملًا بقرار اللجنة الفرعية 119/1996 (1997)

______. Commission on Human Rights. Updated Set of Principles for the Protection and Promotion of Human Rights through Action to Combat Impunity. E/CN.4/2005/102/Add.1. (2005).

لجنة حقوق الإنسان. المبادئ المحينة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال العمل على مكافحة الإفلات من العقاب E/CN.4/2005/102/Add.A.(2005).

______. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Rule of Law Tools for Post-Conflict States: Reparations Programmes (2008).

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات: برامج جبر الضرر (2008)

______. Human Rights Committee, General comment No. 34 Article 19: Freedoms of opinion and expression (2011).

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34 المادة 19: حرية الرأي وحرية التعبير (2011)

______. Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations 'Protect, Respect and Remedy'

______. International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance (adopted in 2006).

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (اعتمدت في العام 2006)

**United Nations General Assembly.**

**الجمعية العامة للأمم المتحدة**

______. Universal Declaration of Human Rights (adopted 1948).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (اعتمد في العام 1948)

______. Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms (adopted 1998).

الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا (اعتمد في العام 1998)

______. Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law (adopted 2005).

المبادئ الأساسية والتوجيهات بشأن الحق في الإنصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني (اعتمدت في عام 2005)

______. United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (adopted 2007).

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (اعتمد في العام 2007)

United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders. Basic Principles on the Role of Lawyers (adopted in 1990).

مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. مبادئ أساسية بشأن دور المحامين (اعتمدت في العام 1990)

Framework (endorsed by the Human Rights Council in 2011).

المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة بعنوان "الحماية والاحترام والإنصاف" (الذي أقره مجلس حقوق الإنسان في عام 2011)

______. Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the seminar on experiences of archives as a means to guarantee the right to the truth (2011).

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الحلقة الدراسية المتعلقة بتجارب حفظ الأرشيفات كوسيلة لضمان الحق في معرفة الحقيقة (2011)

______. Human Rights Council. Report of the independent expert in the field of cultural rights, Farida Shaheed (2011).

مجلس حقوق الإنسان. تقرير أعدته فريدة شهيد، الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية (2011)

______. Human Rights Council. Resolution 21/7 Right to the Truth (2012).

مجلس حقوق الإنسان. القرار 21/7 الحق في معرفة الحقيقة (2012)

______. Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression (2013).

تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (2013)

______. The Right to Privacy in the Digital Age. Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (2014).

الحق في الخصوصية في العصر الرقمي. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2014)

______. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Rule of Law Tools for Post-Conflict States: Archives (2015).

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات: الأرشيفات (2015)

______. Human Rights Council. Report of the Special Rapporteur on the promotion of truth, justice, reparation and guarantees of non-recurrence, Pablo de Greiff (2015).

مجلس حقوق الإنسان. تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف (2015)

**UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION (UNESCO).**

**منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)**

**الاتفاقيات**

______. Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict with Regulations for the Execution of the Convention (The Hague, 14 May 1954) - First Protocol, The Hague, 14 May 1954; - Second Protocol, The Hague, 26 March 1999.

اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، مع لوائح تنفيذ الاتفاقية (لاهاي، 14 مايو 1954) - البروتوكول الأول، لاهاي في 14 مايو 1954؛- البروتوكول الثاني، لاهاي، 26 مارس 1999

______. Convention against Discrimination in Education Paris, 14 December 1960.

اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم في باريس، 14 ديسمبر 1960

______. Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property (1970).

اتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (1970)

. Convention concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage (1972).

الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (1972)

_____. Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage (2003).

اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (2003)

. Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions (2005).

اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005)

**Other UNESCO resources.**

**مصادر أخرى لليونسكو**

KECSKEMÉTI Charles. Archival claims. Preliminary study on the principles and criteria to be applied in negociations. / Les contentieux archivistiques: Étude préliminaire sur les principes et sur les critères à retenir lors des négociations. Paris: UNESCO, 1977.

تشارلز كيسكميتي. مطالب متعلقة بالأرشيفات. دراسة أولية عن المبادئ والمعايير الواجب تطبيقها في المفاوضات. باريس: يونسكو، 1977

GONZALEZ QUINTANA, Antonio, et al. Archives of the security services of former repressive regimes: report prepared for UNESCO on behalf of the International Council of Archives. Paris: UNESCO, 1995; revised by GONZALEZ QUINTANA as Archival Policies in the Protection of Human Rights. Paris: ICA, 2009.

أنطونيو كونزاليس كينتانا وآخرون. أرشيفات الأجهزة الأمنية في الأنظمة القمعية السابقة: تقرير مُعد لليونسكو باسم المجلس الدولي للأرشيف. باريس: اليونسكو، 1995؛ نقحه كونزاليس كينتانا بعنوان " سياسات الأرشيف في حماية حقوق الإنسان". باريس: المجلس الدولي للأرشيف، 2009

UNESCO. Charter on the Preservation of Digital Heritage (2003).

اليونسكو. ميثاق الحفاظ على التراث الرقمي (2003)

_____. Declaration Concerning the Intentional Destruction of Cultural Heritage (2003).

إعلان بشأن الإتلاف المتعمد للتراث الثقافي (2003)

**CIVIL SOCIETY STATEMENTS.**

**تصريحات المجتمع المدني.**

Johannesburg Principles on National Security, Freedom of Expression and Access to Information (1995).

مبادئ جوهانسبرغ بشأن الأمن القومي وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات (1995)

Global Principles on National Security and the Right to Information (Tshwane Principles) (2013).

المبادئ العالمية للأمن القومي والحق في المعلومات (مبادئ تشوان) (2013)




## محضر اجتماع

# المجلس الإداري لمؤسسة أرشيف المغرب

طبقا للمادة 30 من القانون رقم 99-69 المتعلق بالأرشيف، وفي ظل التدابير الاحترازية المتخذة للحد من انتشار جائحة كورونا، انعقد يوم الجمعة 25 دجنبر 2020 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا، اجتماع افتراضي للمجلس الإداري لمؤسسة أرشيف المغرب بمشاركة جميع أعضائه. وقد تمحورت أشغال هذه الدورة حول النقط الآتية المدرجة في جدول الأعمال المعروض على أنظار أعضاء المجلس:

- كلمة افتتاحية للسيد وزير الثقافة والشباب والرياضة، رئيس المجلس الإداري؛
- تقديم السيد مدير "أرشيف المغرب" لتقرير عن أنشطة المؤسسة خلال سنة 2020 وبرنامج عملها برسم سنوات 2021-2023؛
- مناقشة حصيلة المؤسسة برسم السنة المالية 2020 ومشروع ميزانيتها لسنة 2021؛
- المصادقة على التقرير السنوي للمؤسسة بشقيه الأدبي والمالي؛
- تدارس النقاط الواردة في برنامج عمل المؤسسة والمصادقة عليها؛
- مناقشة مشاريع القرارات المقترحة من طرف المؤسسة والمصادقة عليها.

في كلمة افتتاحية لأشغال هذه الدورة، رحب السيد عثمان الفردوس، وزير الثقافة والشباب والرياضة ورئيس المجلس الإداري بالمشاركين في هذا الاجتماع الافتراضي معتبرا أن مؤسسة أرشيف المغرب تشكل دعامة من الدعائم الأساسية للدولة الحديثة.

إثر ذلك، قدم السيد جامع بيضا، مدير أرشيف المغرب، ملخصا عن حصيلة المؤسسة برسم 2020، استهله بالتذكير بقرارات المجلس الإداري خلال دورته السابقة، والمتمثلة أساسا في إعداد مشروع استراتيجية وطنية للأرشيف الذي يتطلب الاعتماد على كفاءات ذات خبرة عالية في هذا المجال والذي تم إرجاؤه إلى السنة المقبلة بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها بلادنا؛ وفي مشروع تشييد بناية مناسبة للمؤسسة بالمعايير الدولية لحفظ الأرشيف وحمايته وتثمينه والذي قدرت تكلفته، حسب دراسة البرمجة الهندسية والتقنية التي أنجزها مكتب دراسات متخصص من فرنسا، بنحو 500 مليون درهم. يضاف إلى ذلك القرارات المتعلقة بتحيين الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتخصيص تعويض عن الأخطار لفائدة العاملين بمستودعات أرشيفها، وتعديل نظام صفقاتها.

وعلى الرغم من تأجيل أو إلغاء بعض أنشطة المؤسسة خلال هذه السنة نظرا للظرفية الاستثنائية المشار إليها أعلاه، فقد تحققت عدة انجازات بفضل الاعتمادات المالية المرصودة لها والتي بلغت، بعد زيادة ما تبقى من ميزانية 2019، ما مجموعه 22.261.238,66 درهما، موزعة بين ميزانية الاستثمار : 9.876.759,93 درهما وميزانية الاستغلال بمبلغ 12.384.478,73 درهما، خصص منه 75,16% لتغطية أجور المستخدمين البالغ عددهم 50 فردا، وبلغ ما تم صرفه إلى حدود منتصف شهر دجنبر الجاري 8.074.484,91 درهما أي ما يناهز 65,20%. أما نفقات الاستثمار الملتزم بها فلم تتجاوز 454.442,20 درهما بعد فسخ الصفقة المتعلقة باقتناء ووضع نظام معلوماتي لتدبير الأرشيف بقيمة 2.843.464,80 درهما لعجز الفائز بها عن الوفاء بالتزاماته، كما انخفضت المداخيل إلى 3.143,20 درهما بسبب ظروف الجائحة التي قلصت من توافد الباحثين والمهتمين بالأرشيف على قاعة البحث والمطالعة.

وبالنظر إلى اقتصار مهام المؤسسة في الوقت الحالي على معالجة وتثمين الرصيد الوثائقي المحفوظ لديها، في انتظار تشييد المقر الجديد واستقبال الأرشيفات النهائية للإدارات والمؤسسات العمومية، فقد تم الاستغناء عن منحة الاستثمار برسم السنة الجارية والمقدرة بمليوني درهم . وفيما يلي المشاريع المنجزة:

- إطلاق مشروع إعداد مرجع لتصنيف وحفظ الوثائق المشتركة بين الإدارات العمومية
- اقتناء ووضع منصة للتدبير الإلكتروني للوثائق والمراسلات (GED)
- اقتناء العلب الخاصة بالحفظ الوقائي للأرشيف
- اقتناء تجهيزات ونظم معلوماتية
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة المكونين العاملين بمختلف الإدارات العمومية
- اقتناء أثاث وتجهيزات المكاتب
- اقتناء تجهيزات ومعدات سمعية بصرية
- تنظيم معرض تحت عنوان " CASARCHIVES " بمناسبة اليوم الوطني للأرشيف
- صيانة التجهيزات المعلوماتية

وعلى مستوى تدبير الموارد البشرية، فقد تم تسوية الوضعية الإدارية للمستخدمين الثمانية الذين تم توظيفهم أواخر السنة المنصرمة لتلبية الحاجيات الملحة لبعض المصالح، كما استفاد جميع الأطر والأعوان من الشطر الثاني من الزيادة في الأجور المقررة في إطار اتفاق الحوار الاجتماعي. وقد كان مقررا استفادة مستخدمتين من تدريب متخصص بفرنسا لمدة خمسة أسابيع، قبل أن يتم إلغاء ذلك بسبب الجائحة، في حين تم تمكين عدد من المستخدمين من المشاركة في الدورة التكوينية المنظمة بشراكة مع مدرسة علوم المعلومات بالرباط لفائدة 43 مكونا في مجال الأرشيف يمثلون معظم الإدارات المركزية.

وفيما يتعلف بالمواكبة التقنية للإدارات والمؤسسات العمومية والمساهمة في إعداد وسائل تدبير الأرشيف العادي والوسيط، قامت المؤسسة بتقديم المساعدة التقنية ل 20 إدارة وهيأة عمومية، كما تمت المصادقة على مخرجات المرحلة الأولى لمشروع إعداد مرجع تصنيف وحفظ الوثائق المشتركة بين الإدارات العمومية من لدن اللجنة المكلفة بذلك . أما مشروع مرسوم تبسيط مساطر إعداد جداول الحفظ، فقد أعيد إلى الوزارات المعنية قصد تحيين توقيعات الوزراء وإحالته مجددا على الأمانة العامة للحكومة.

وسعيا للنهوض ببرامج تدبير الأرشيف بالإدارات المركزية، واصلت المؤسسة مساعيها لتشكيل لجان الأرشيف تحت رئاسة الكتاب العامين للقطاعات الوزارية وتسريع إحداث البنيات الإدارية المكلفة بالأرشيف، حيث بلغ عدد القطاعات المتوفرة على بنية محدثة أو في طور الإنشاء لتدبير الأرشيف ثمانية عشر قطاعا. كما تم إصدار "دليل الموظف للتعامل مع الأرشيف العمومي" لتحسيس الموظفين بأهمية الأرشيف وتصحيح المفاهيم المغلوطة عنه.

وبخصوص جمع مصادر التراث الأرشيفي الوطني الموجود في الخارج، تسلمت المؤسسة بتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج رصيدا رقميا من أرشيف العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية بين المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية. وفي الوقت ذاته، تستمر المؤسسة في استقبال عدد من الأرشيفات الخاصة على سبيل الهبة، الشيء الذي يثري أرصدتها.

ولتيسير الولوج إلى الأرصدة المعالجة من الأرشيفات التي تسلمتها المؤسسة من الخواص والأرشيف المحفوظة لديها، أعدت مجموعة من الفهارس تم وضعها رهن إشارة الباحثين على موقعها الرسمي.

وقبل تقديم مشروع ميزانية وبرنامج العمل للسنوات الثلاث القادمة 2021-2023، استعرض السيد المدير بعض التظاهرات التي شاركت فيها المؤسسة والأنشطة الإشعاعية التي نظمتها على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تفرضها الحالة الوبائية.

عقب ذلك، تدخل عدد من أعضاء المجلس لمناقشة بعض النقط الواردة في التقريرين الأدبي والمالي، قبل المصادقة بالإجماع عليهما وعلى مشروع ميزانية المؤسسة وبرنامج عملها برسم سنوات 2021-2023. وفي الختام تمت المصادقة على القرارات التالية:

- إعداد مشروع استراتيجية وطنية للأرشيف، تأخذ بعين الاعتبار التجربة المتراكمة منذ انطلاق المؤسسة (2011-2021).

- التسريع بتكوين لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة، ومؤسسة أرشيف المغرب، للانكباب على دراسة سبل إنجاز مشروع بناء مقر جديد يليق بهذه المؤسسة؛

- حصر الميزانية الخاصة بالمؤسسة برسم سنة 2021، بشقيها المتعلقين بالاستغلال والاستثمار، و إحالتها على المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة قصد المصادقة عليها وفقا لأحكام المادة 7 من القانون 99-69 المتعلق بالرقابة المالية للدولة على المؤسسات العامة والهيئات الأخرى؛

- التسريع بإعداد مشروع مرسوم يحدد التعويضات عن الأخطار لفائدة المستخدمين الذين يشتغلون بشكل مباشر ومستمر في الأماكن المخصصة لمعالجة الأرشيف وترميمه وتصنيفه ورقمنته ومناولته للرواد الوافدين على قاعات البحث والاطلاع.

- تعزيز الموارد البشرية للمؤسسة بتوظيف كفاءات جديدة (2 أو 3 مناصب) تتولى إنجاز بعض المهام الموكلة للمؤسسة.

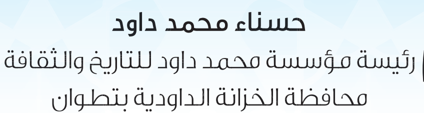
**عثمان الفردوس**
**وزير الثقافة والشباب والرياضة**
**-رئيس المجلس الإداري-**

**جامع بيضا**
**مدير أرشيف المغرب**

## نموذج من أرشيفات الخزانات الخاصة بالمغرب:

# خزانة المؤرخ الأستاذ محمد داود بتطوان





**حسناء محمد داود**
رئيسة مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة
محافظة الخزانة الداودية بتطوان

غير خاف أن الأرشيف يكتسي أهمية بالغة لدى من يهتم بتدوين الحقائق والأحداث التاريخية، وذلك لكونه يضم شهادة حية، ويمثل ذاكرة ناطقة باسم المجتمعات التي عاشت وانقرضت، ولم يبق من زمانها إلا ما تم تدوينه ضمن الوثائق التي تحفظ في الأرشيفات الخاصة والعامة. فالأرشيف إذن هو الوعاء الذي يحتضن ويعكس ماهية الأحداث التاريخية، وهو السجل الحي الذي يضم الوثائق والمستندات التي واكبت حياة البشر بخصوصياتها وتطوراتها عبر مختلف المراحل والعصور، فأصبح بإمكانها أن تبوح لنا بما تخفيه السنون والأعوام، وأن تحدثنا بما يكشف لنا عن مختلف جوانب تلك الحياة، دينيا وسياسيا وأدبيا واجتماعيا واقتصاديا ... إلخ، فكأننا برجوعنا إلى الأرشيف ومحتوياته، قد دخلنا في ما يعرف بـ "كهف الزمان الماضي" الذي يصل بنا إلى تك الفترات التي مرت وانقضت، ولا سبيل إلى معرفة خباياها البعيدة إلا بهذه الواسطة أو الوسيلة الصادقة.

أقول هذا الكلام وأقره، انطلاقا من تجربة متواضعة عشتها شخصيا منذ عقود من الزمن، بصفتي مسؤولة عن إحدى المعالم الثقافية المغربية المرموقة، وهي "الخزانة الداودية" التابعة لمؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة بمدينة تطوان، حيث كان لي شرف القيام بمسؤولية هذه المعلمة بعد وفاة والدي مؤرخ تطوان الأستاذ محمد داود تغمده الله برحمته سنة 1984، علما بأنه رحمه الله قد ساهم بقدر وافر في حفظ الذاكرة التاريخية والاجتماعية والعلمية والأدبية لمدينته تطوان، وذلك في إطار اهتمامه بتاريخ المغرب ككل، فجمع من الكتب والصحف والملفات والوثائق والمراسلات وغيرها، ما شكل رصيدا هائلا قد اعتمده في مختلف أبحاثه ومصنفاته القيمة؛ وعلما بأنني قد حاولت جهد المستطاع، أن أتبع خطاه في استكمال تلك الأبحاث والمصنفات[1]، فما كان من الممكن أن أستمر في ذلك السبيل إلا بالرجوع إلى الرصيد القيم من الوثائق المحفوظة في أرشيفه الخاص بخزانته.

(1) الكتب التي ألفها المرحوم ذ. محمد داود والتي كان علي أن أستكمل عملية مراجعتها وتنقيحها وتصحيحها وتحقيقها واستكمال معلوماتها، هي كالآتي:
1) موسوعة "تاريخ تطوان" (في 12 جزءا). (طبعة ثانية مكتملة سنة 2014-2013)
2) "مختصر تاريخ تطوان". (سنة 2008)
3) "التكملة"، وهي ذيل مكمل لتاريخ تطوان، يتناول خطط مدينة تطوان وعرضا عن سكانها ومختلف جوانب حياتها الاجتماعية. (سنة 2016).
4) عائلات تطوان (في 3 أجزاء). (سنة 2016)
5) الأمثال العامية في تطوان والبلاد العربية (في 4 أجزاء) (سنة 2019)..
6) مذكرات محمد داود "على رأس الأربعين". (سنة 2001).
ثم الكتب التي أنجزتها شخصيا، وهي:
7) "الرسائل المتبادلة بين الأستاذ علال الفاسي والأستاذ محمد داود" (سنة 1999).
8) تتمة مذكرات اذ. محمد داود بعنوان "على رأس الثمانين". (سنة 2011).
9) "الرحلة الشرقية للأستاذ محمد داود سنة 1935". (سنة 2014)
10) "مراسلات وطنية أخوية"، وهي مجموع مراسلات واردة على ذ. محمد داود من 12 شخصية بارزة في ميدان الفكر والأدب والسياسة والعمل الوطني (سنة 2016).
11) "تطوان، سمات وملامح من الحياة الاجتماعية" (سنة 2019).
12) "الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان وذ. محمد داود" (حاليا تحت الطبع).

وعملا مني على التعريف بهذا الأرشيف الخاص، وتلبية لطلب من الدكتور جامع بيضا، مدير مؤسسة أرشيف المغرب المحترم، فإنه يطيب لي ويشرفني أن أساهم في هذا العدد المتميز من المجلة التابعة لهذه المؤسسة الموقرة، بقصد إطلاع المثقفين والمهتمين عموما على ما تزخر به هذه الخزانة من المحتويات التي يستفيد منها الباحثون والدارسون الوافدون عليها من مختلف أقطار العالم.

فالخزانة الداودية هي خزانة خاصة تضم الرصيد الثقافي والفكري الذي أنتجه وجمعه مؤسسها مؤرخ تطوان الأستاذ محمد داود (1318-1404هـ = 1901–1984م)، مع ما أضيف إليها من الكتب والمخطوطات والصور ونسخ الوثائق بعد وفاته رحمه الله، حيث إنها قد استقبلت العديد من المواد المذكورة التي تم تقديمها هدية للخزانة من طرف رجال ونساء يقدرون قيمة مثل هذه المؤسسات العاملة من أجل المنفعة العامة، جزاهم الله خيرا.

وتعتبر هذه الخزانة من أهم وأكبر المكتبات الخاصة بمدينة تطوان، وقد أوقفها مؤسسها رحمه الله على أفراد عائلته، حتى يستفيد منها كل من له اهتمام بالعلم منهم، لكنهم فضلوا أن يكون نفعها أعم وأوسع، فسمحوا لكريمته الأستاذة حسناء داود أن تتولى إدارتها وتنظيمها وفهرستها وفتحها في وجه المهتمين الذين يفدون عليها من كل حدب وصوب لينهلوا من معينها الثمين، فقامت بإعادة تنظيمها وترتيب محتوياتها وفهرستها، وفتحتها بالفعل في وجه العموم منذ سنة 1986 م، ثم يسر الله تعالى لها تأسيس مؤسسة باسم "مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة"، حيث تم ذلك بفضل الله سنة 2011، فتولت هذه المؤسسة تسيير الخزانة المذكورة والقيام بشؤونها.

هذا وإن لهذه المؤسسة أهدافا من أهمها:

- الحفاظ على التراث المتعلق بمدينة تطوان، والتعريف بهذه المدينة وأصالتها، وذلك في إطار التعريف بالتراث المغربي بصفة عامة والحفاظ عليه.
- إفادة الباحثين والدارسين بتنظيم وتهييء المصادر والمراجع والوثائق التي تتوفر عليها، وجعلها رهن إشارتهم.
- تنظيم الندوات والمحاضرات واللقاءات والمعارض، وكذا المساهمة في الأنشطة الثقافية على اختلاف أنواعها في مختلف المناسبات محليا ووطنيا وخارج الوطن.
- السعي لتنمية الموارد المعرفية وإغناء الرصيد العلمي للخزانة، وكذا ربط العلاقات مع مختلف المؤسسات الثقافية التي تعمل لنفس الأهداف داخل المغرب أو خارجه.

أما عن محتويات الخزانة المذكورة، ففيما يلي عرض موجز عن ذلك، مع التركيز على قسم الوثائق، اعتبارا لما لهذه المستندات من أهمية في باب العناية بالأرشيف التاريخي الذي تهتم به مؤسسة "أرشيف المغرب"، الساهرة على حفظ الوثائق، والعاملة على رصد كل ما من شأنه أن يهيئ معينا نافعا لكي ينهل منه أهل البحث والتنقيب العلمي، ولا أدل على ذلك من إصدار هذه المجلة التي تضم بين جنباتها مقالات وأبحاثا ذات قيمة عالية هادفة.

تشتمل الخزانة الداودية على المواد الآتي ذكرها:

## 1- الكتب المطبوعة:

وتضم ما يلي:

- القسم العربي، ويتضمن مجموعة من الكتب المطبوعة في مختلف المعارف والمواضيع، وتتميز هذه المجموعة بكثير من الطبعات الأولى، وكذا بما اشتملت عليه نسبة كبيرة منها من طرر وهوامش وتعليقات لمن سبق أن امتلكها من العلماء والفقهاء والأدباء، بالإضافة إلى كون مجموعة مهمة منها تحمل إهداءات وتوقيعات أسماء بارزة في عالم الفكر والأدب والعلوم. كما أنها تضم مجموعة متميزة من الكتب المطبوعة طباعة حجرية بمصر أو بفاس.
- القسم الأجنبي، ويشتمل على مجموعة كبيرة من الكتب باللغات الإسبانية والفرنسية والإنجليزية بالدرجة الأولى، مع مجموعة لا باس بها من الكتب بمختلف اللغات الأخرى (العبرية والروسية والألمانية والإيطالية ... إلخ).

## 2- المخطوطات:

ويضم هذا القسم مخطوطات ومجاميع عربية أصلية أو منسوخة لكُتاب ومؤلفين مرموقين في مختلف العلوم والمواضيع التي تستجلب اهتمام الأساتذة والطلبة الباحثين الذين يعتمدونها في إنجاز أطاريحهم الجامعية على مختلف المستويات. مع مجموعة طريفة من الكنانيش الحاملة لنصوص القوانين والمعاهدات والظهائر والقرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية بالمنطقة الخليفية أثناء فترة الحماية الإسبانية على شمال المغرب (1913 – 1956)، وكذا الإدارات المسؤولة عن بعض القطاعات المهمة، ومن ذلك بعض الكنانيش الخاصة بأمناء الديوانات والثغور وغيرها.

ومن بين نوادر هذه المخطوطات:

- "المصحف الغرناطي"، الذي يعتبر تحفة من بقايا التراث الأندلسي بالمغرب، إذ يرجع تاريخه إلى القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، وهو مخطوط يضم بعض الجزء 49 من القرآن الكريم، وقد كتب بخط كوفي على رق الغزال، كما زين بزخارف مذهبة وملونة رائعة.

- "كناش الحايك في صنائع الآلة الأندلسية"، وهو كناش السيد محمد بن الحسين الحايك التطواني، المكتوب بتاريخ 1202 هـ = 1788 م، وهو مخطوط في غاية الجمال، ويعتبر الكتاب المعتمد فيما يخص جميع الأشعار والأزجال المغناة في الموسيقى الأندلسية المغربية الأصيلة.

- ديوان ابن خفاجة الأندلسي، وهو مخطوط كتب بتاريخ 997 هـ = 1588 م.

- الجزء الثاني من كتاب "الكافي في علوم الدين" لمحمد بن يعقوب الكليني، وهو مخطوط كتب بتاريخ 974 هـ = 1567 م.

## 3- الأرشيف:

ويضم ما يلي:

- الوثائق التاريخية: فقد كان مؤسس الخزانة الأستاذ محمد داود مؤرخا ذا منهجية خاصة تعتمد الوثائق بالدرجة الأولى، ومن هنا كان اهتمامه بهذا النوع من المصادر يدفع به إلى البحث عنها والعمل على اقتنائها، وذلك رغبة منه في توظيفها أولا كشواهد حية ضمن أبحاثه ومؤلفاته، ثم سعيا منه في الحفاظ عليها كذخائر تنفع الباحثين. ومن هنا فإن رحلاته وأسفاره إلى مختلف المناطق المغربية كثيرا ما كانت بهدف الاطلاع على مختلف الوثائق، كما أنه كان يقتنيها بكل الوسائل، حتى جمع منها رصيدا ذا أهمية كبرى، ويتمثل ذلك في الوثائق المخزنية الرسمية، كالظهائر والأوامر والرسائل السلطانية، وكذا القرارات الوزيرية والمراسلات بين القادة والمسؤولين والموظفين التابعين لهم ... إلخ. ويرجع تاريخ أقدم وثيقة بهذه المجموعة إلى سنة 1116 هـ = 1704 م.

أما الملفات التي يتضمنها هذا القسم فأهمها كالتالي:

- وثائق سلطانية.
- وثائق حرب تطوان والعلاقات المغربية الخارجية.
- وثائق المنطقة الخليفية.
- وثائق الحرس الخليفي.
- وثائق النائب السلطاني الحاج محمد بن العربي الطريس.
- وثائق السفير الحاج عبد الكريم بريشة.
- وثائق باشا تطوان عبد السلام ابن الحسين البخاري.
- وثائق أبي المواريث بتطوان.
- وثائق الحاج أحمد الرزيني أمين الأمناء بطنجة.
- وثائق السيد محمد الخطيب قنصل إيطاليا بتطوان.
- وثائق القطب سيدي عبد السلام بن ريسون.
- وثائق سيدي الحسين بن محمد الريسوني.
- وثائق الفقيه المؤرخ أحمد الرهوني.
- وثائق السيد علي الخطيب.

- الوثائق العدلية: وتتمثل في الرسوم الصادرة عن العدول والقضاة الموثوقين، وهي وثائق خاصة بالبيع والشراء والعقود والهبات والوصايا والتركات والتوكيلات وغيرها، إذ يبلغ عددها ما يفوق الألفي وثيقة، جلها صادر بمدينة تطوان أو ناحيتها، وهي تتناول الفترات التي عاشها سكان هذه المدينة منذ إعادة تأسيسها من طرف المهاجرين

الأندلسيين في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. وقد اعتمدها ذ.محمد داود في بعض أبحاثه، وخاصة في كتابه "عائلات تطوان"، الذي يضم بين فصوله تفاصيل عن نوعية وأصول هذه العائلات، مع ضبط للفترة التي عاشت فيها بتطوان، ومع ذكر لأبرز شخصياتها ودورهم في الحياة، ويرجع تاريخ أقدم وثيقة منها إلى سنة 984 هـ 1586 م.

- الأرشيف الخاص: لقد ساهم مؤسس الخزانة الداودية الأستاذ محمد داود في مجالات مختلفة أثناء حياته، فأعطى الكثير في ميدان التربية والتعليم والعمل الوطني والصحافة والعمل الجمعوي والعناية بالبحث والتأليف في التاريخ والمجتمع، كما أنه كان ولوعا بالسفر والرحلات والمساهمة في المؤتمرات واللقاءات العلمية والأدبية، ومن هنا كانت خزانته معينا زاخرا بالوثائق التي جمعها خلال مسيرته العمَلية ومساهماته العِلمية ونشاطاته المتنوعة، وكان القسم الخاص بأرشيفه الشخصي متضمنا لملفات من أبرز مواضيعها:

- ملف المجمع العلمي المغربي بتطوان سنة 1916.
- ملف أول مدرسة وطنية حرة بتطوان "المدرسة الأهلية" سنة 1924.
- ملف أول مطبعة وطنية حرة بتطوان "المطبعة المهدية" سنة 1928.
- ملف أول مجلس بلدي منتخب بتطوان سنة 1931.
- ملف الحركة الوطنية والقضية البربرية سنة 1931.
- ملف المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي بالمنطقة الخليفية سنة 1934.
- ملف المجلس الأعلى للأحباس بنفس المنطقة سنة 1939.
- ملف التربية والتعليم بالمنطقة الخليفية (القوانين والظهائر واللوائح والمدارج والمناهج والموظفون.... إلخ) .
- ملف المجلس الوطني الاستشاري بالمغرب سنة 1956-1957.
- ملف البعثة إلى الريف سنة 1958.
- ملف خاص بشخصية الأمير محمد ابن عبد الكريم الخطابي.
- ملف الجمعيات بتطوان.

## 4- الصور:

ويشمل هذا القسم مجموعة الصور البريدية لمختلف أقطار العالم، وصور الشخصيات والجماعات، وصور الملوك والمؤتمرات والبعثات، وكذا صور الأحداث التاريخية والوطنية والمناسبات الاجتماعية، ثم الملفات الخاصة بالفنون والصناعة التقليدية والفولكلور والرياضة، إلى جانب ملفات وألبومات الصور الخاصة بحياة مؤسس الخزانة ذ. محمد داود ومختلف نشاطاته وإسهاماته ورحلاته، وكذا صور أفراد أسرته ذكورا وإناثا، وأسرة عائلة بنونة[1]، ويبلغ عدد مجموعات الصور أكثر من 15.000 صورة.

## 5- الصحافة:

ويضم هذا القسم مجموعات من الجرائد والمجلات العربية الصادرة بمختلف أنحاء العالم (إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا) منذ أوائل القرن العشرين، ويقدر عددها بنحو 50.000 من الجرائد والمجلات العربية، بالإضافة إلى مجموعة مهمة من الصحافة الإسبانية.

## 6- مجموعات الطرائف:

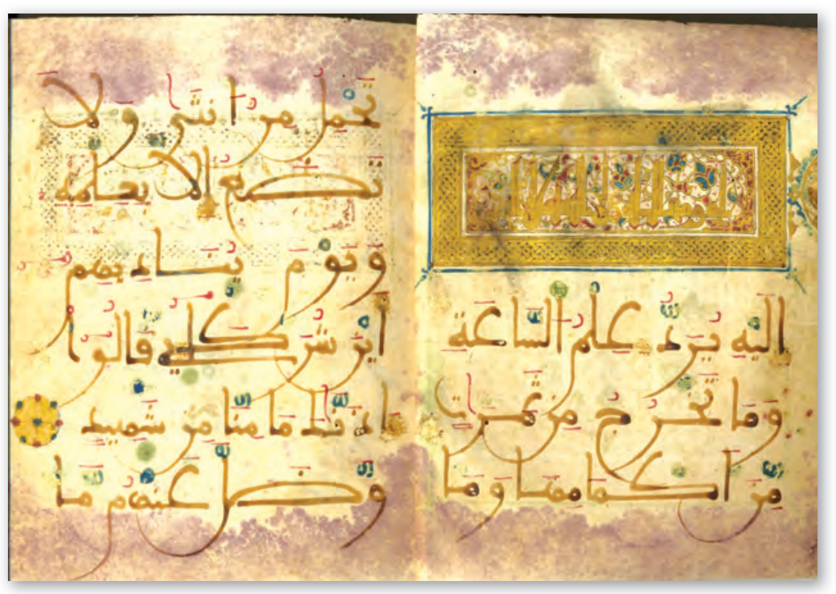
وتضم نوادر من العملة ومن الخرائط الجغرافية، والطوابع البريدية، وبطاقات الزيارة، ودعوات الأعراس والحفلات،... إلخ.

(1) أفراد عائلة بنونة هم أصهار الأستاذ محمد داود، حيث إن زوجته كانت هي السيدة الحاجة رقية بنت الوطني الكبير المرحوم الحاج عبد السلام بنونة.

## صور لنماذج من المواد والوثائق المتضمنة
## في أرشيف الخزانة الداودية



صفحة الواجهة من المصحف الغرناطي
(من القرن 8 هـ = 14 م)



الصفحتان الأولى والثانية من المصحف الغرناطي



من صفحات مخطوط كناش "الحايك"

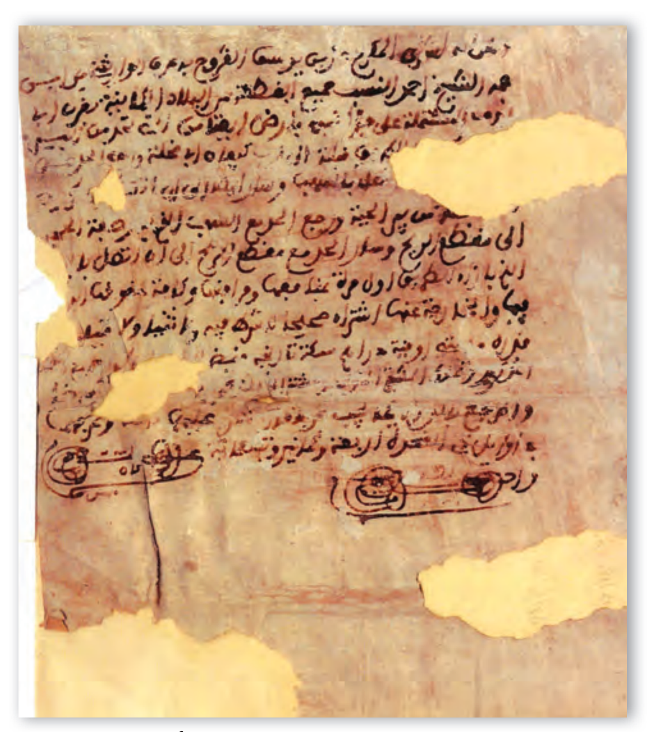


الوثيقة التاريخية (سل 1) = رسالة المولى سيدي محمد بن إسماعيل (نائب والده على منطقة سوس) في موضوع توجيه الحركة وقبض الجزية، بتاريخ 15 محرم 1116 هـ (الموافق لـ 19 ماي 1704 م).



**الوثيقة التاريخية (خط 3) = رسالة من باشا تطوان محمد بن أحمد الخضر السلاوي إلى السيد محمد الخطيب نائب الدولة الإيطالية بتطوان**
**بتاريخ 14 صفر 1315 هـ (الموافق لـ 14 يوليوز 1897 م).**

**الوثيقة التاريخية (بر 14) = رسالة السفير الحاج عبد الكريم بريشة من مدريد إلى النائب السلطاني محمد بارقش في موضوع المفاوضات حول سَنْطَ كْرُوز بِكَنْيَة (سيدي إفني)**
**بتاريخ 5 شعبان 1299 هـ (الموافق لـ 21 يونيو 1883 م)**



**الوثيقة العدلية (رقم 1) = شراء أرض**
**بتاريخ أوائل ذي القعدة 984 هـ (الموافق لـ 19 يناير 1577 م)**

**الوثيقة العدلية رقم 5 = شراء فدان خارج تطوان**
**بتاريخ 1 رمضان 1052 هـ (الموافق لـ 22 نوفمبر 1642 م)**

# ملف العدد
# DOSSIER




# أرشيفات الدار البيضاء

# CASARCHIVES

تشهد الآثار والمستحاثات الأثرية التي تم العثور عليها بموضع الدار البيضاء على قدم استقرار الإنسان بالمنطقة الذي يعود إلى عهود ما قبل التاريخ في المجالات الممتدة بين منطقة العنق وتيط مليل ومقالع شنايدر. وقد دخل هذا التجمع التاريخ من باب تسمية "أنفا" الأمازيغية التي تذكرها المصادر منذ القرن الحادي عشر.

وقد كانت أنفا في هذه الفترة مدينة صغيرة نشطت في التجارة، مستفيدة من مزايا مينائها في تطوير المبادلات بين منطقتها بالشاوية ومثيلاتها بضفاف البحر المتوسط. وعند بداية القرن السادس عشر استوطنها البرتغال وأطلقوا عليها اسم كازا برانكا الذي تحول إلى كازابلانكا (الدار البيضاء) على عهد الإسبان. وبعد إجلائهم تدهور حالها وعمها الخراب إلى حين مجيء السلطان العلوي سيدي محمد بن عبد الله الذي أعاد بناء مرافقها ودعاماتها الدفاعية حوالي 1770.

عرفت المدينة تطورا ملحوظا مع مجيء الاستعمار الفرنسي في بداية القرن العشرين، حيث عادت الحياة إلى ميناءها ونشطت مبادلاته من جديد، كما توسع مجالها الحضري وتعزز بمختلف المرافق لتصبح واحدة من أهم المدن المغربية.

*********

Le site de Casablanca est habité depuis la plus haute antiquité, comme en témoigne les vestiges préhistoriques d'EL-Hank, de Tit-Mellil et de la carrière Schneider. Sa dénomination d'Anfa remonte à l'agglomération des premiers Berbères qui ont occupé la région.

Vers le début du XVIème siècle, les Portugais s'y sont installés en la baptisant "Casa Branca", la maison blanche, "Dar el Baida", devenue désormais Casablanca avec l'arrivée des Espagnols. Une fois ces derniers partis, la ville est restée en ruines jusqu'à l'avènement du sultan Sidi Mohammed ben Abdellah qui, vers 1770, a fait relever ses murs et l'a dotée d'une mosquée, d'une médersa, d'un hammam et d'une garnison.

Après l'occupation française (1912), les différentes œuvres d'équipements et d'infrastructures qui y sont installés ont constitué les bases d'un grand pôle économique.



# الدار البيضاء أواخر القرن XIX وبدايات القرن XX

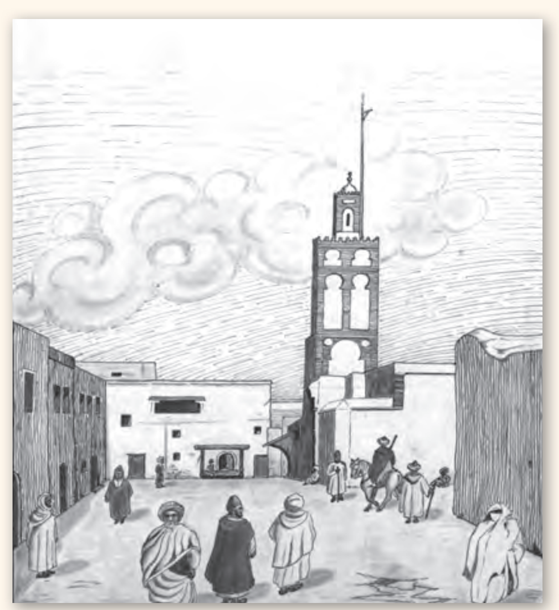
# Casablanca fin XIXᵉ siècle – début XXᵉ

## Urbanisme العمران



بنايات برتغالية

Edifices portugais



رسم لإحدى ساحات المدينة

Une place de la Médina

## Vie religieuse et culturelle الحياة الدينية والثقافية



فرجة كناوة

Spectacle des Guenaoua



ضريح سيدي بليوط

Sidi Beliout, patron de la ville

## Vie économique et sociale الحياة الاقتصادية والاجتماعية



تفريغ القوارب بالمرسى

Déchargement des barcasses à la marina



سوق الفواكه والفخار

Souk de fruits et de poterie

## Vie polique et diplomatique الحياة السياسية والدبلوماسية



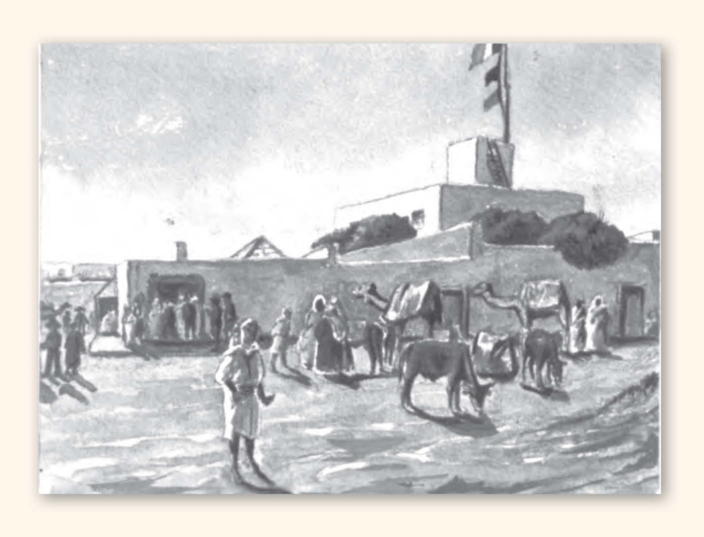
طابور المخازنية

Tabor de Mokhaznis



القايد وأعوانه

Le Caïd et ses Mokhaznis



قنصلية فرنسا

Consulat de France



# الدار البيضاء إبان الفترة الاستعمارية

# Casablanca à l'époque du Protectorat

## منشآت البنية التحتية Œuvres d'infrastructures

### الميناء Port



ميناء الدار البيضاء

Port de Casablanca



Fait à Rabat, le 13 Joumada II-1338 (4 mars 1920)

Vu pour promulgation et mise à exécution
RABAT, le 5 mars 1920
LE COMMISSAIRE RÉSIDENT GÉNÉRAL

Dahir sur le pilotage au port de Casablanca.

ظهير متعلق بإحداث مصلحة لاستخلاص الضرائب وتنظيم الملاحة بالميناء، 1920

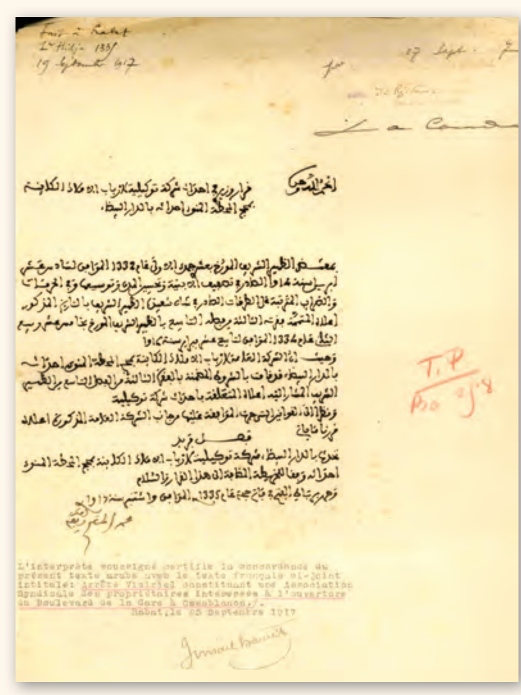
Dahir portant création d'un service de pilotage et fixant les taxes à percevoir au port, 1920

## الشوارع والطرق والساحات ... Boulevards, rues et places ..




التصميم العام للأزقة، 1916

Plan des rues, 1916

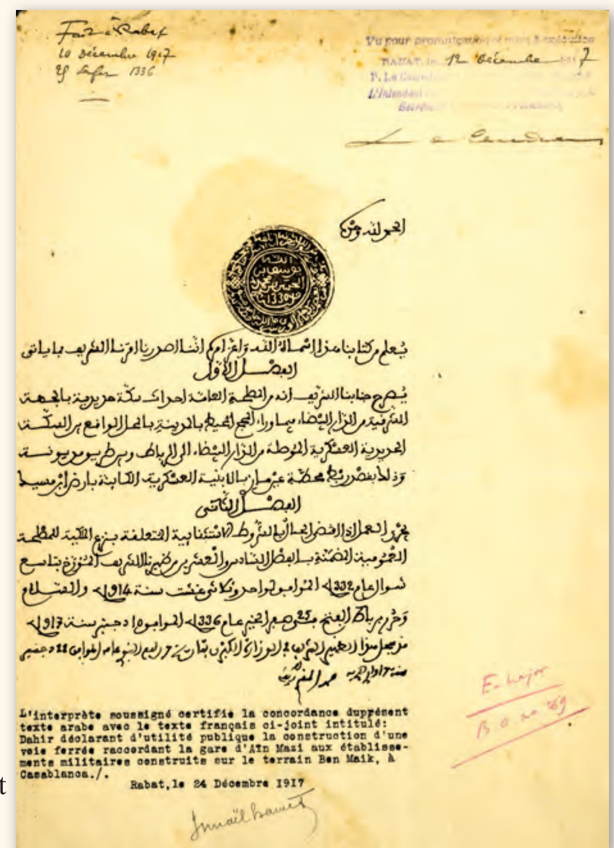


L'interprète soussigné certifie la concordance du présent texte arabe avec le texte français ci-joint intitulé: Arrêté Viziriel constituant une Association Syndicale des propriétaires intéressés à l'ouverture du Boulevard de la Gare à Casablanca./.
Rabat, le 25 Septembre 1917

قرار وزيري بشأن فتح شارع المحطة، 1917

Arrêté viziriel relatif à l'ouverture du Boulevard de la Gare, 1917

## السكك الحديدية Chemins de fer



L'interprète soussigné certifie la concordance du présent texte arabe avec le texte français ci-joint intitulé: Dahir déclarant d'utilité publique la construction d'une voie ferrée raccordant la gare d'Aïn Mazi aux établissements militaires construits sur le terrain Ben Maik, à Casablanca./.

Rabat, le 24 Décembre 1917

ظهير متعلق بإعداد خط للسكة الحديدية يربط محطة عين مازي بالأبنية العسكرية، 1917

Dahir relatif à la construction d'une voie ferrée raccordant la gare d'Aïn Mazi aux établissements militaires, 1917

## الطراموای والحافلات العمومية Tramway et autobus



L'interprète soussigné certifie la concordance du présent texte arabe avec le texte français ci-joint intitulé "DAHIR déclarant d'utilité publique l'établissement d'un réseau de tramways et d'autobus à Casablanca./.

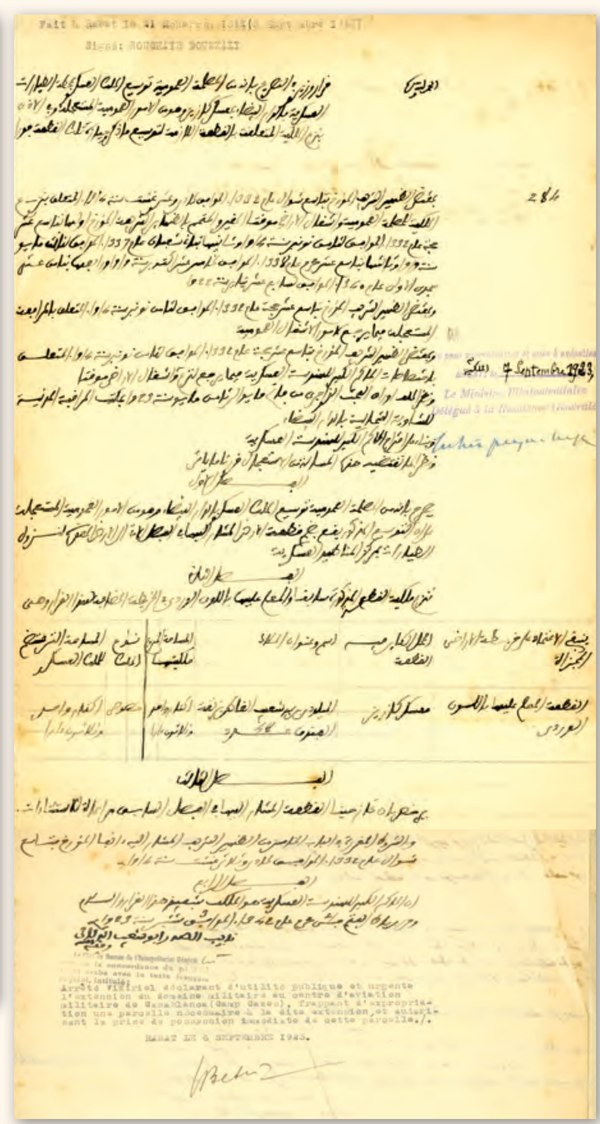
Rabat le 27 Décembre 1919

ظهير متعلق بإنشاء خط الطراموای والحافلات العمومية، 1919

Dahir relatif à la création du tramway et d'autobus, 1919

## L’aviation الطيران



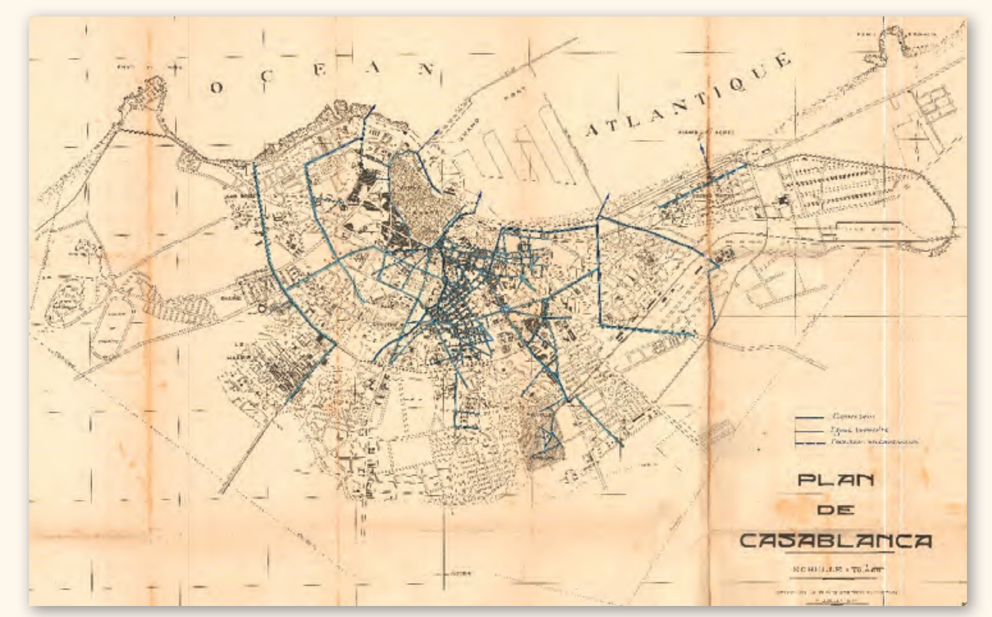
Arrêté Viziriel déclarant d'utilité publique et urgente l'extension du domaine militaire du centre d'aviation militaire de Casablanca (Camp Cazes), frappant d'expropriation une parcelle nécessaire à la dite extension, et autorisant la prise de possession immédiate de cette parcelle./.

RABAT LE 6 SEPTEMBRE 1923.

قرار وزيري بشأن توسيع المطار العسكري، 1923

Arréte visiriel relatif à l’extention de l’aéroport militaire, 1923

## Distribution d’eau et assainissement شبكة الماء والتطهير




تصميم شبكة التطهير، 1923

Plan du réseau d’assainissement, 1923

## Réhabilitation de la médina تأهيل المدينة القديمة


5052

الحمد لله

في 21 رجب عام 34

Au Nadir de Casablanca
Rép à 746
21 Rajeb 34 = 23 mai 16

A/s des réparations de la mosquée de Dar El Maghzen.

Le M H autorise le nadir à exécuter les réparations prévues à la mosquée qu'il convient de natter et éclairer avec 3 lampes

Il lui prescrit d'affecter un imam à la mosquée

رسالة بخصوص تجديد مسجد دار المخزن، 1916

Lettre concernant la rénovation de la mosquée Dar El Makhzen, 1916




رسالة تصميم تصنيف أسوار المدينة القديمة، 1951

Plan de classement des remparts de la médina, 1951

# Ville européenne المدينة الأوروبية


Fait à Rabat le:
4 Chaabane 1334
(5 Juin 1916)

Vu pour promulgation et mise à exécution
Fez 10 Juin 1916
LE COMMISSAIRE RÉSIDENT GÉNÉRAL

L'interprète soussigné certifie la concordance du présent texte arabe avec le texte français ci-joint intitulé: Dahir approuvant et déclarant d'utilité publique le plan d'aménagement du quartier de l'Horloge à Casablanca.
Rabat, le 22 Juin 1916
N. Bakhus

ظهير بشأن تصميم تهيئة حي المكّانة، 1916
Dahir relatif au plan d'aménagement du quartier de l'Horloge, 1916




تصميم تهيئة حي المكّانة، 1916
Plan d'aménagement du quartier de l'Horloge, 1916

## Nouvelle ville marocaine المدينة المغربية الجديدة

Vu pour promulgation et mise à exécution.

RABAT, le 20 décembre 1920

Le Délégué à la Résidence Générale,

Le Secrétaire Général du Protectorat,

Le Chef du Bureau de l'Interprétariat Général certifié la concordance du présent texte arabe avec le texte français ci-joint intitulé

ARRETE VIZIRIEL DECLARANT D'UTILITE PUBLIQUE L'EXPROPRIATION DES PARCELLES NECESSAIRES A LA CREATION DE LA NOUVELLE VILLE INDIGENE DE CASABLANCA./.

RABAT LE 16 DECEMBRE 1920.

قرار وزيري متعلق ببناء المدينة المغربية الجديدة، 1920

Arrêté viziriel relatif à la création de la nouvelle ville marocaine, 1920

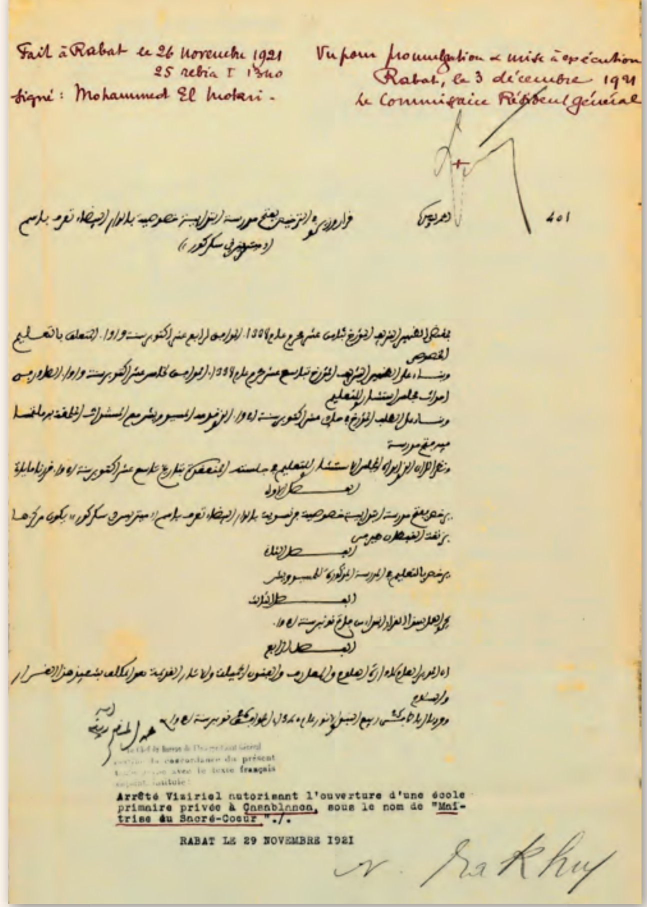



تصميم تهيئة حي مرس السلطان،1925

Plan d'aménagement du quartier Mers Sultan, 1925

## Equipements et services المرافق والخدمات

### Écoles المدارس



Fait à Rabat le 26 novembre 1921
25 rebia I 1340
Signé : Mohammed El Mokri.

Vu pour promulgation et mise à exécution
Rabat, le 3 décembre 1921
Le Commissaire Résident général

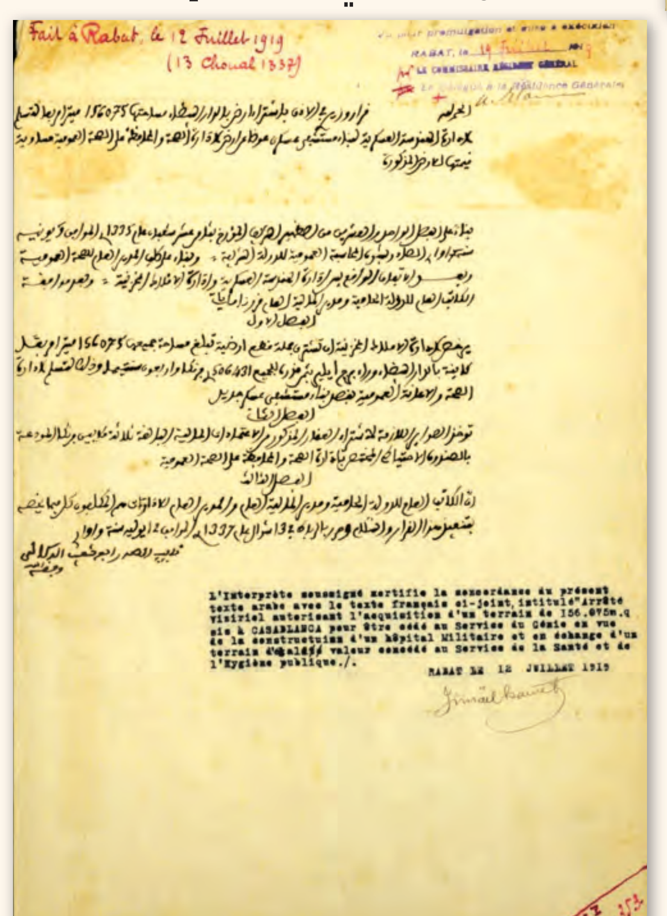
Arrêté Viziriel autorisant l'ouverture d'une école primaire privée à Casablanca, sous le nom de "Maitrise du Sacré-Coeur "./.

RABAT LE 29 NOVEMBRE 1921

قرار وزيري للترخيص بفتح مدرسة " ميتريز دي سكركور" الخصوصية بالدار البيضاء، 1921

Arrêté viziriel autorisant l'ouverture d'une école privée " Maitrise du Sacré Cœur ", 1921

### Hôpitaux المستشفيات



Fait à Rabat, le 12 Juillet 1919
(13 Chaoual 1337)

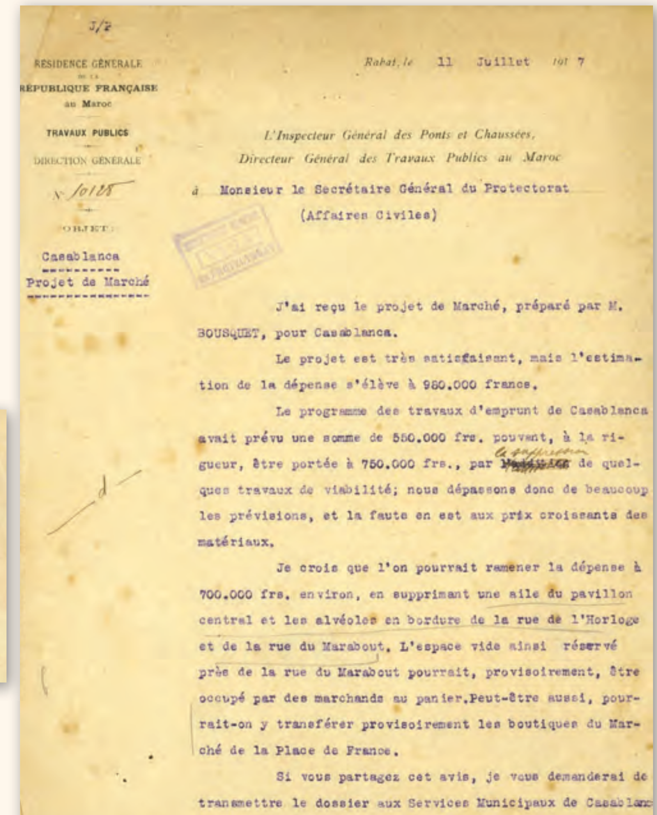
Vu pour promulgation et mise à exécution
RABAT, le 19 Juillet 1919
LE COMMISSAIRE RÉSIDENT GÉNÉRAL

L'Interprète soussigné certifie la concordance du présent texte arabe avec le texte français ci-joint, intitulé "Arrêté viziriel autorisant l'acquisition d'un terrain de 156.075m.q sis à CASABLANCA pour être cédé au Service du Génie en vue de la constructuion d'un hôpital Militaire et en échange d'un terrain d'égale valeur concédé au Service de la Santé et de l'Hygiène publique./.

RABAT LE 12 JUILLET 1919

قرار وزيري في شأن بناء مستشفى عسكري، 1919

Arrêté viziriel relatif à l'édification d'un hopital militaire, 1919



3/2

RÉSIDENCE GÉNÉRALE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE au Maroc

TRAVAUX PUBLICS

DIRECTION GÉNÉRALE

N° 10185

OBJET :

Casablanca

Projet de Marché

Rabat, le 11 Juillet 1917

L'Inspecteur Général des Ponts et Chaussées,
Directeur Général des Travaux Publics au Maroc

à Monsieur le Secrétaire Général du Protectorat
(Affaires Civiles)

J'ai reçu le projet de Marché, préparé par M. BOUSQUET, pour Casablanca.

Le projet est très satisfaisant, mais l'estimation de la dépense s'élève à 980.000 francs.

Le programme des travaux d'emprunt de Casablanca avait prévu une somme de 550.000 frs. pouvant, à la rigueur, être portée à 750.000 frs., par [illegible] la suppression de quelques travaux de viabilité; nous dépassons donc de beaucoup les prévisions, et la faute en est aux prix croissants des matériaux.

Je crois que l'on pourrait ramener la dépense à 700.000 frs. environ, en supprimant une aile du pavillon central et les alvéoles en bordure de la rue de l'Horloge et de la rue du Marabout. L'espace vide ainsi réservé près de la rue du Marabout pourrait, provisoirement, être occupé par des marchands au panier. Peut-être aussi, pourrait-on y transférer provisoirement les boutiques du Marché de la Place de France.

Si vous partagez cet avis, je vous demanderai de transmettre le dossier aux Services Municipaux de Casablanca

en les priant de demander à M. BOUSQUET un projet définitif dans le sens ci-dessus./.

P. le Directeur Général
Le Directeur-Adjoint,

رسالة بشأن بناء السوق البلدي، 1917

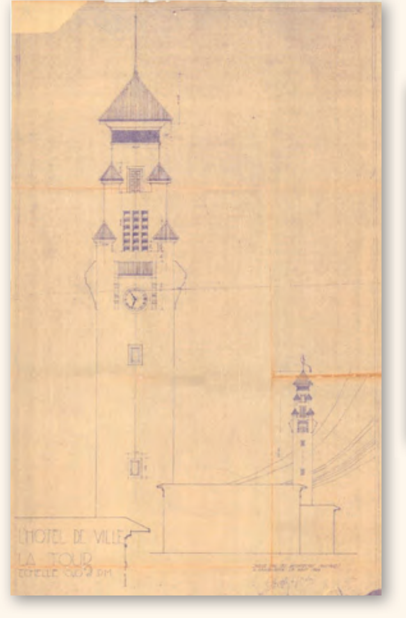
Lettre relative à la création d'un marché municipal, 1917

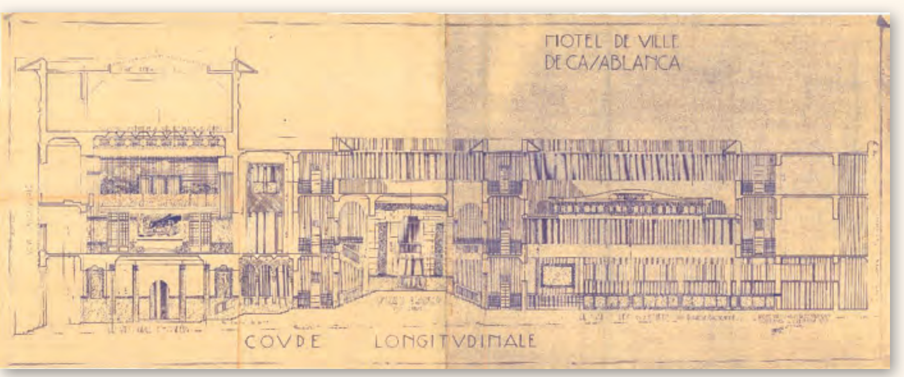



تصميم إحداث سوق بحي ألزاس لورين، 1946

Plan de création d'un Souk au quartier Alsace-Lorraine, 1946

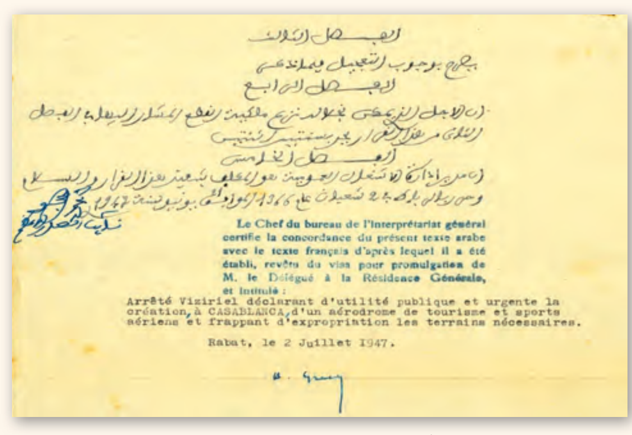
## Services administratifs مرافق إدارية




قصر البلدية، 1927
Hôtel de ville, 1927

## Divertissement الترفيه

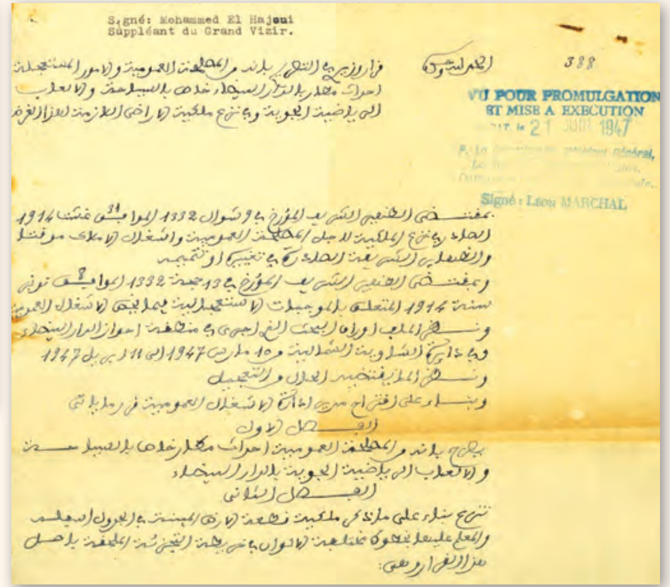


Le Chef du bureau de l'Interprétariat général certifie la concordance du présent texte arabe avec le texte français d'après lequel il a été établi, revêtu du visa pour promulgation de M. le Délégué à la Résidence Générale, et intitulé :

Arrêté Viziriel déclarant d'utilité publique et urgente la création, à CASABLANCA, d'un aérodrome de tourisme et sports aériens et frappant d'expropriation les terrains nécessaires.

Rabat, le 2 Juillet 1947.

قرار وزيري بشأن إحداث للسياحة والألعاب الرياضية الجوية، 1947
Arrêté viziriel relatif à la création d'un aérodrome de tourisme et sports aériens, 1947

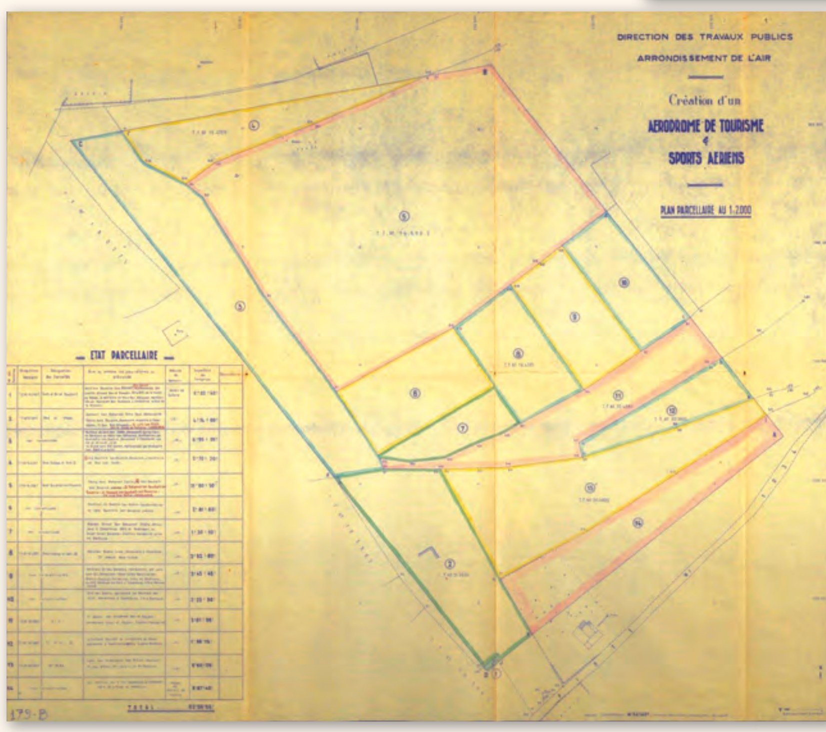


Signé: Mohammed El Hajoui
Suppléant du Grand Vizir.

388

VU POUR PROMULGATION
ET MISE A EXECUTION
le 21 JUIN 1947

Signé : Léon MARCHAL




تصميم مطار للسياحة والألعاب الرياضية الجوية، 1947
Plan de l'aérodrome de tourisme et sports aériens, 1947

# مقتطفات من الكتاب الذهبي للمعرض

## *Extraits du Livre d'Or de l'exposition*

VRAIMENT!!!
EXCELENTE EXPOSITION PAR TOUT SES ASPECTS
UNE RICHESSE DES DOCUMENTS
UNE CHRONOLOGIE DETAILLÉE
DES ILLUSTRATIONS DIDACTIQUES
OUVERTES A TOUT PUBLIC.
ET SURTOUT UN ACCUEIL CHALEUREUX.

BRAVOS
ET BONNE CONTINUATION.

[signature]

بتاريخ 16 دجنبر 2020

زرت اليوم رواق المتحف الخاص ببعض معالم مدينة الدار البيضاء من صور، وثائق، صور، رسوم، تصاميم...
إن هذا الغنى يدل على غنى المغرب عامة وغنى مدينة الدار البيضاء نفسها...
وبهذه المناسبة أتوجه بالشكر الجزيل لكل العاملين في هذا الرواق كل حسب ما قدمه من مجهودات وخدمات لإنتاج هذا المعرض والسهر عليه، وأخص بالذكر المدير المحترم الأستاذ جامع بيضا.
مزيدا من العطاء والتألق ونشر أنوار الحضارة المغربية خدمة للتعريف بتاريخ البلاد المشرق وتاريخ رجالاتها.

وشكرا.

د. صالح سكاك

Merci M. le Directeur pour ce parcours d'archives,
Une immersion complète et érudite dans
le passé marocain,
l'histoire des archives s'écrit
au futur.

Adrien Delmas,
directeur du Centre Jacques Berque
16/12/2020

Superbe exposition, très évocatrice
du passage du temps et du dynamisme
de la grande ville de Casablanca,
Précieux souvenir grâce aux archives
nationales !

[signature]
Conseillère
Culturelle
Ambassade de France

بسم الله الرحمن الرحيم

كل الشكر والتقدير للجهود المبذولة من أجل
الحفاظ على ذاكرة المغرب والمغاربة، تجميعا وتثمينا
وتعريفا.
دمتم في خدمة الذاكرة والتاريخ العريق

د. بديعة بناني
رئيسة مجلس مقاطعة
أكدال - الرياض

الأرشيف ذاكرة الشعوب
هنيئا للمغرب ملكا، شعبا
بهذا المنتوج في مجال حفظ الذاكرة
للأجيال القادمة
معرض متميز في أعماق أماكن
الشام عن ذاكرة باقية
الأقطاب الحضارية الأخرى
وخصوصا أرشيف الصحراء
المغربية
شكرا أرشيف المغرب
شكرا لكل من ساهم في حفظ
ذاكرة الشعوب
للإنسانية

[illegible]
إطار مالي
بمجلس النواب
[signature]

L'intérêt pour le patrimoine archivistique comme partie intégrante du patrimoine national est également apparu au Maroc depuis quelques années et semble se renforcer au fil du temps. Des exemples de cette prise de conscience sont à citer à titre indicatif et non exhaustif: la Banque du Maroc, la Trésorerie Générale du Royaume, Barid Al Maghrib, Ittisalat al Maghrib, l'OCP, etc. Or, bien d'autres institutions méritent de figurer dans la liste pour avoir joué un rôle prépondérant dans l'histoire du Maroc contemporain, mais nous manquons de visibilité au sujet de leur patrimoine archivistique : a-t-il été sauvegardé? valorisé? de quelle façon? Comment le savoir en l'absence d'inventaires, garants de la transparence ? La publication des inventaires de ce patrimoine répondra, certes, à des attentes dans le milieu universitaire, mais c'est également un moyen efficace de garantir la pérennité des fonds et empêcher que des pièces d'archives ne se retrouvent un jour chez des antiquaires ou chez des particuliers ayant assumé quelque responsabilité dans ces entreprises.

C'est donc avec grande joie que nous avons accueilli la nouvelle de la tenue de cette rencontre autour de la mémoire de la Caisse Marocaine des Retraites (la CMR), établissement public fondé en mars 1930 et qui détient certainement des trésors archivistiques qu'elle souhaiterait faire connaitre et partager à l'occasion de son 90è anniversaire.La sauvegarde et la valorisation des archives historiques des entreprises et institutions (publiques et privées) est donc une nécessité; elles ont droit de cité dans le panthéon du patrimoine national qui n'est en fait qu'un réceptacle qui reçoit son contenu de diverses provenances. Un état des lieux s'impose et le meilleur moyen de le concrétiser, c'est de diffuser une « culture d'entreprise » (forcément imbriquée dans la culture nationale) et que chaque institution se prenne en charge d'une façon volontariste pour inventorier son patrimoine archivistique.

Bien entendu, les Archives du Maroc sont interpellées :

- De par la loi lorsqu'il s'agit d'entités publiques (comme la CMR)

- Et par conscience professionnelle et nationale lorsqu'il s'agit d'entités privées.

L'expertise de l'établissement Archives du Maroc est à la disposition de tous, notamment pour l'élaboration du calendrier de gestion pour ce qui est des institutions publiques (je crois savoir que la CMR est déjà engagée dans cette voie). Un guide référentiel des archives publiques a été publié depuis 2017 et peut être téléchargé à partir du site web des Archives du Maroc. Il contient l'essentiel des éléments et des bonnes pratiques à prendre en compte pour une gestion rationnelle des archives, tout en rappelant les dispositions de la loi marocaine en la matière. Un engagement sérieux d'une entreprise pour la valorisation de son patrimoine archivistique historique ne doit pas être réduit à la conservation et à la valorisation de pièces d'archives à valeur historique, il doit faire partie d'une stratégie globale prenant en compte également la bonne gestion des archives courantes et intermédiaires (objet du Guide référentiel évoqué tantôt), car les archives vivantes d'aujourd'hui sont en fait les archives historiques de demain.

# Discours prononcé lors de la célébration à Rabat du 90ème anniversaire de la Caisse Marocaine des Retraites (1930-2020)



**Jamaâ BAIDA**
Directeur des Archives du Maroc

Mesdames et Messieurs, honorable assistance (en présentiel comme en virtuel),

La mémoire d'une institution est plurielle, elle comprend ce qui est matériel et immatériel: édifices, productions diverses, le capital humain, le savoir-faire, etc. C'est tout cela, et bien d'autres aspects, qui peuvent, une fois reliés, étudiés et synthétisés, donner un cachet propre à telle entreprise pour la distinguer des autres. Il serait téméraire de ma part de vouloir parler de tout, c'est pourquoi je me contenterai d'aborder sommairement de ce que je connais un peu, à savoir les archives.

Une institution ou une entreprise ne sont jamais créées d'une façon aléatoire. Elles existent parce qu'il y a un besoin et il leur incombe de jouer un rôle économique, social, culturel ou autre. Ce rôle est souvent défini par des statuts et des règlements internes qui peuvent évoluer au fil du temps. Ces entreprises ou ces institutions peuvent s'inscrire dans le court terme comme elles peuvent aspirer à la longue durée.

Dans la foulée de l'action, peu d'entreprises se préoccupent de leur mémoire, particulièrement de leurs archives qui s'accumulent quelque part et parfois sont abandonnées à la merci de l'humidité et d'autres agents de dégradation; il arrive même qu'elles soient délibérément détruites pour faire place à des espaces bureaux. Quant à parler d'archives gérées d'une façon professionnelle et sous la responsabilité de gens du métier, c'est vraiment encore exceptionnel.

C'est seulement avec le temps et au fur et à mesure que l'entreprise arrive à maturité, devient un acteur de l'Histoire, prend de l'importance à l'échelle nationale, voire internationale, que des responsables avertis se rendent compte que le legs archivistique constitue un atout pouvant , par le biais de sa valorisation, notamment par la communication, contribuer à l'ancrage de l'entreprise et à l'amélioration de son positionnement dans son environnement, mais également renforcer le sentiment d'appartenance chez les membres de cette institution et mettre à la disposition des historiens (et autres chercheurs) un matériau documentaire leur permettant de faire correctement leur travail. Dans cette démarche mémorielle, qui tente de dépasser le cœur du métier d'une institution, des exemples à l'international sont à cet égard nombreux, mais citons seulement quelques cas français qui nous sont plus familiers : Saint Gobain (qui date du XVII e siècle, le Crédit Lyonnais (datant du XIX e), Total et Elf Aquitaine, La SNCF, EDF, la RATP, etc. Ces entreprises/institutions, et d'autres, ont élaboré des chartes archivistiques et parfois créé des musées, voire des centres d'archives qui sauvegardent leurs mémoires respectives et pérennisent leur histoire.

Mais les aléas des relations internationales en ont décidé autrement. Néanmoins, pendant un siècle, en tant qu'organisation politique, le Royaume de Madagascar a joué un rôle majeur dans l'Océan Indien en étant l'interface pour asseoir l'hégémonie britannique sur l'ensemble de l'Océan Indien.

## Lectures complémentaires


AUBER, J, Histoire de l'Océan Indien, Tananarive: Société Lilloise d'imprimerie de Tananarive, 1955, 498p.

BRUNET, Auguste, Trois cents ans de colonisation- La Réunion (Ancienne Ile de Bourbon), Paris: Ed. de l'empire française, 1948, 178p.

DUMONT, Louis, La civilisation indienne et nous, Paris: Imprimerie Touron et compagnie, 1964, 115p.

DUCHENE, Albert, Histoire des finances coloniales de la France, Paris: Payot, 1938, 319p.

FAIVRE, Jean- Paul, « Au service de l'empereur dans les mers de l'Inde » in Le Contre-amiral HAMELIN et la Marine française, Paris: Imprimeries Réunies, 1962, pp.67-98.

FILLIOT, Jean-Marie, La traite des esclaves vers les Mascareignes au XVIIIe siècle (Tom I-II), Paris: ORSTOM, 1974, 268p.

GUENIN, Eugène, La route de l'Inde, Paris: Librairie Hachette et compagnie, 1903, 408p.

HARDY, Georges, Histoire de la colonisation française, Paris: Larose, 1953, 268p.

JULIEN, Charles-André, Les techniciens de la colonisation (XIXe-XXe siècles), France: PUF, 1947, 317p.

LOUGNON, Albert, Sous le signe de la tortue: Voyages anciens à l'Ile Bourbon (1916-1725), Paris, Editions Larose, 1958, 199p.

MAGUET, Edouard, Concessions domaniales dans la compagnie française, Paris: Imprimerie du Réveil de Beaujolais, 1930, 425p.

MARTIN, Gaston, Histoire de l'esclavage dans les colonies françaises, Paris: PUF, 1948, 318p.

MUNTHE Ludvig, AYACHE Simon, RAVOAJANAHARY Charles, Radama I et les Anglais: les négociations de 1817 d'après les sources malgachesin Omaly sy Anio 3-4 (1976), pp. 9-104.

Océan Indien et Méditerranée, Lisbonne, 1963, 523p.

TEMPANY, H.A, Quelques notes sur l'Ile Maurice, Maurice: The General printing et stationery Compagny Limited, 1923, 47p.

TOUSSAINT, Auguste, La route des Iles: contribution à l'histoire maritime des Mascareignes, France: Imprimerie Nationale, 1967, 526p.

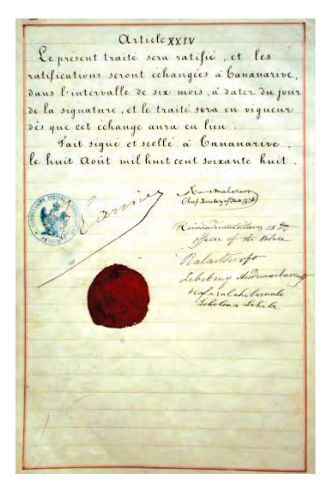
TOUSSAINT, Auguste, Histoire de l'Océan Indien, France, PUF, 1961, 286p.

TOUSSAINT, Auguste, L'administration française de l'Ile Maurice et ses archives (1751-1810), Maurice: Imprimerie. Commerciale, 1965, 137

TOUSSAINT, Auguste, Une cité tropicale: Port Louis de l'Ile Maurice, Paris: PUF, 1966, 159p.

RAKOTO, Ignace, La route des esclaves: système servile et traite dans l'est malgache, France: L'harmattan, 2001, 335p.



Article XXIV

Le présent traité sera ratifié, et les ratifications seront échangées à Tananarive, dans l'intervalle de six mois, à dater du jour de la signature, et le traité sera en vigueur dès que cet échange aura eu lieu.

Fait signé et scellé à Tananarive, le huit Août mil huit cent soixante huit.

Officer of the Palace



Ces accords diplomatiques normalisent les relations tout en consolidant le droit vers la liberté (pratiques religieuses, commerce, circulation), le foncier (transactions foncières, propriété privée et baux emphytéotiques, succession, location), le travail salarié ainsi que l'amélioration du fonctionnement de l'administration. Mais cette politique a été insuffisante pour contrer le partage du monde et les menaces d'annexion.

### 3- 1880, combattre la menace d'annexion

Les groupes de traités à partir de 1880 se situent dans la stratégie pour combattre la menace d'annexion française. Ainsi de nouveaux traités avec les Etats-Unis d'Amérique en 1881[17], l'Italie en 1883, la Prusse en 1883, la Suède et Norvège en 1885 ont été signés.

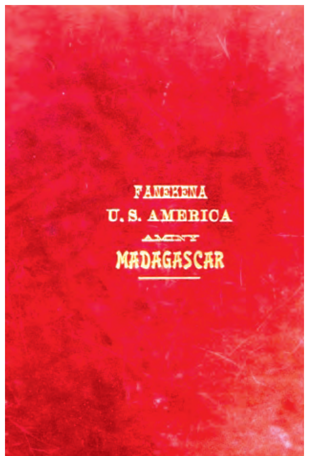
Madagascar cherche à renforcer son image et sa crédibilité au plan international. Un consulat a été ouvert à Londres en 1880[18].

Les ambassades envoyées avaient comme mission de récolter des informations et étudier les modes de vie, mœurs, ou de négocier les intérêts de Madagascar. Tous les pays visités ont respecté le protocole et ces ambassades ont été reçues par les plus hautes autorités (reine d'Angleterre, ministre chargé d'affaires, ).

(17) Photo 3 DD3 Traité d'amitié et de commerce entre Madagascar et les Etats-Unis d'Amérique le 17 mai (17 alakaosy) 1881.

(18) DD29, consulat de 1880 à 1894.

DD 3(1): Traité d'amitié et de commerce entre Madagascar et les Etats-Unis d'Amérique le 17 mai (17 alakaosy) 1881




FANEKENA | THEATY.

WHEREAS a treaty of friendship and commerce between the Government of Madagascar and the Government of the United States of America was concluded on the fourteenth of February one thousand eight hundred and sixty seven at Antananarivo the Capital of Madagascar under which the most friendly relations between the two have existed up to the present time



authority have been signed and sealed at Antananarivo Madagascar on the Thirteenth day of May, seventeenth of Alakaosy eighteen hundred and eighty one.

United States Consul for Madagascar.



En conclusion, les archives de la série DD révèlent la base de la diplomatie du Royaume de Madagascar, l'intégration du pays dans les réseaux globaux des relations internationales. Le Ministère des Affaires Etrangères était une pierre angulaire du royaume au XIXème. Rahaniraka, en 1862 sous Rasoherina, Ravoninahitriniarivo à partir de 1881 secondé par Rainandriamampandry et Andriamifidy ont su convaincre et asseoir des relations normalisées pour la bonne image du pays mais aussi attirer les considérations des partenaires. La diplomatie était un outil critique utilisé par le royaume pour sauvegarder son indépendance.

Les Archives révèlent l'influence que le royaume a tenté d'obtenir, d'avoir vis-à-vis des différents acteurs ou puissances étrangères comme le prouve l'envoi de plusieurs ambassades en Europe et aux Etats-Unis d'Amérique.

Bretagne et les amener à l'appuyer. Ce qui est réalisé en 1820.

### 2- Une nouvelle dynamique à partir de 1861[8]

Les relations de Madagascar avec l'étranger ont connu une nouvelle dynamique à partir de 1861.

Entre 1828 et 1861, le pays s'est refermé, pour diverses raisons. L'ouverture et les changements engendrés précipitent la fin de l'ancien régime. Le nouveau système économique basé sur le travail et le salariat (artisans,...) déstabilise le pouvoir et l'oblige à redéfinir sa politique. La société et les relations sociales évoluent. L'enseignement, la culture, l'architecture, l'urbanisation, le mode de vie, la mode vestimentaire, l'appropriation de la religion chrétienne, apportent de nouvelles dimensions.

L'attente de la population de revenir aux coutumes ancestrales lors de son avènement, les difficultés à maîtriser la ferveur des chrétiens et les comportements des missionnaires contraignent Ranavalona I à temporiser les relations avec l'étranger. Ce n'est plus une relation d'état à état, mais une gestion des intrigues tissées par quelques étrangers entrainant le choix d'une politique de fermeture aux étrangers. Mais des aventuriers (Laborde[9], Lambert[10], de Lastelle[11],...) investis dans l'artisanat et le négoce ont été tolérés pour des raisons économiques. Ces derniers en ont profité pour prendre de l'importance et asseoir leurs intérêts à travers des intrigues politiques. Ceci a valu leur expulsion.

À partir de 1861, le pays change d'orientation et adopte une politique extérieure visant l'affirmation de son existence en tant qu'état dans le monde. Les contacts ont été multipliés. Ainsi, sur de nouvelles bases ont été signés des accords avec l'Angleterre en 1865, avec les Etats Unis en 1867, avec la France en 1868[12]. Une mission d'ambassade a été envoyée en Europe en 1863 pour négocier les propositions du gouvernement malgache sur la base d'un accord en sept points «*Fanekena fito loha*[13]». Ces propositions portées par Rainifiringa[14] ont pour objet : un traité d'amitié et de non-agression, de non-ingérence, la liberté de commerce, la règlementation douanière, la nomination et protection des agents consulaires, la coopération judiciaire, les passeports, la navigation maritime, le travail des étrangers. En fait, ces propositions, en somme classique, ont été bloquées par l'obligation de résoudre les conséquences de la charte Lambert[15]. Madagascar a dû s'engager à indemniser la France[16].

**DD 1 : TRAITE FRANCO-MALGACHE DU 8 AOUT 1868**




Article V

Les Hautes Parties Contractantes se reconnaissent le droit réciproque d'avoir un Agent politique résidant auprès de chacune d'elles, et de nommer des Consuls ou Agents consulaires partout où les besoins du service l'exigeront. Cet agent politique et ces Consuls ou agents consulaires jouiront des mêmes droits et prérogatives qui pourront être accordés aux agents de même rang de la Puissance la plus favorisée, ils pourront arborer le pavillon de leur nation respective sur leur habitation.

(8) À la mort de la reine Ranavalona (1861-1828), son fils Rakoto (devenu Radama II) lui succède et règne de 1861 à 1863. La politique extérieure du Royaume prend une nouvelle tournure.

(9) Jean Laborde est un aventurier, industriel, premier consul de France à Madagascar.

(10) Joseph Lambert est un aventurier, commerçant, ami de Jean Laborde.

(11) Napoléon de Lastelle est capitaine au long cours mais aussi associé de la société de Rontaunay établie à La Réunion. Il s'installe à Mahela, village près de Toamasina, une des bases de cette société à Madagascar.

(12) Photo 2 DD 1 représentant le document conservé aux Archives nationales.

(13) Litt. : accord en sept points.

(14) La reine Rasoherina (1868-1863) et son Premier Ministre Rainilaiarivony envoient une ambassade dirigée par Rainifiringa et Rasatranabo à Londres puis à Paris suite à la dégradation des relations diplomatiques avec la France (rupture du traité franco-malgache de 1862 et la charte Lambert).

(15) La charte Lambert est un acte officiel par lequel Radama II accorde à Lambert le droit de créer une compagnie pour l'exploitation minière et agricole de Madagascar.

(16) Le gouvernement de Rasoherina (Reine qui succède à Radama II, son mari et règne de 1863 à 1868) rejeta la charte.

du règne de Ranavalona 1ère[4] jusqu'à la fin du royaume[5] en 1896.

Cela fait plus de deux cents ans (1817-2017) que Madagascar entretient des relations diplomatiques avec le monde.

Ces Archives, peu étudiées, offrent des informations précieuses sur l'histoire de l'île et de son rôle dans l'Océan Indien. Ce sont les preuves d'un exemple de diplomatie d'un état non occidental au XIXème siècle. Elles montrent la connexion du Royaume avec le reste du monde avant l'avènement de la colonisation.

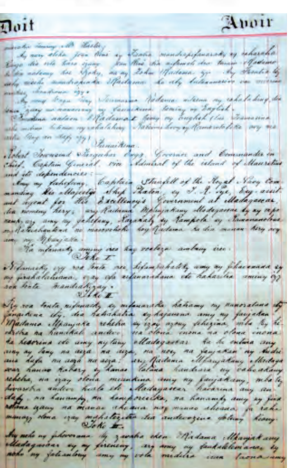
## 1- Les premiers traités

En 1817[6] la couronne britannique reconnait le roi merina Radama 1er comme roi de Madagascar. Ce traité en quatre articles porte sur la coopération militaire, le commerce extérieur (abolition de la traite des esclaves), le respect de l'application du traité, la reconnaissance du Royaume de Madagascar et de son roi en la personne de Radama 1er[7]. Au cours de la négociation, le roi a envoyé en mission de formation à l'île Maurice des membres de sa famille. Cette coopération donne une reconnaissance étrangère au royaume. Elle le consolide et l'organise pour en faire un état souverain. En contrepartie de l'arrêt de la traite d'esclaves, le roi bénéficie d'une assistance financière, technique et militaire : compensation des recettes d'exportation, organisation et structuration d'une armée de métiers, formation par des instructeurs anglais, équipement en armes.

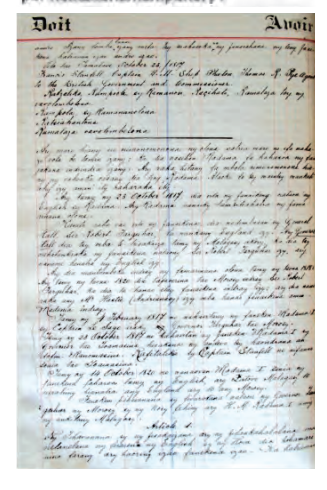
- Ces premiers traités ont ouvert le pays à la modernisation de la société et de son économie, à la religion chrétienne, à l'écriture latine et à l'enseignement, à la technologie (savon, fer, porcelaine, canon ) et à l'économie marchande. La coopération est ouverte. Des ouvriers européens viennent à Madagascar pour enseigner des métiers, créer des manufactures. C'est donc une coopération utile. En plus, ces accords ont obligé le royaume à faire évoluer les rouages de l'administration et à étendre leurs compétences dans le domaine commercial et douanier, de la sécurité maritime (luttes contre la piraterie, assistance à la navigation,...) et de la formation. En conséquence, le nouvel état est dans l'obligation de légiférer sur l'ensemble du territoire de Madagascar.

***FANEKENA AMY NY ENGLAND SY MADAGASCAR 23.10.1817*** **(traité entre l'Angleterre et Madagascar 23.10.1817) in SS 11: Histoire de Madagascar recueillie par Rainandriamampandry :**




Doit Avoir

***FANEKENA AMY NY ENGLAND SY MADAGASCAR 23.10.1817*** **(traité entre l'Angleterre et Madagascar 23.10.1817) in SS 11: Histoire de Madagascar recueillie par Rainandriamampandry :**


Doit Avoir



- À travers ces accords, Radama 1er a montré qu'il était un homme d'état crédible, reconnu et considéré au-delà des océans. Il a su profiter de l'île Maurice pour composer avec la Grande

(4) A régné de 1828 à 1861.

(5) Relations diplomatiques qui débutent avec le traité anglo-malgache de 1817 signé par Farquhar, gouverneur de l'île Maurice et Radama I (qui a régné de 1810 à 1828).

(6) SS 11: Histoire de Madagascar recueillie par Rainandriamampandry, Pasteur de l'église protestante, gouverneur de Toamasina, nommé ministre de l'intérieur en 1895 : fanekena amy ny England sy Madagascar 04.02.1817 (traité entre l'Angleterre et Madagascar 23 octobre.1817).

(7) Photo 1 représentant les pages du SS 11 concernant le traité.

# Les relations diplomatiques malgaches au XIXème siècle à travers les archives royales

**Sahondra Sylvie ANDRIAMIHAMINA-RAVONIHAROSON**
Directrice des Archives Nationales de Madagascar



## Les archives royales : témoins des débuts de la diplomatie malgache

La Direction des Archives Nationales de Madagascar conserve les documents officiels du Royaume de Madagascar au XIXème siècle sous l'appellation « archives royales » inscrits au Registre du monde en 2009. Ces archives ont commencé à être numérisées avec l'appui de l'Unesco et de la British Library(1) en 2015.

Les Archives royales illustrent la rencontre entre un royaume précolonial et les grandes puissances européennes du XIXème siècle. En Afrique, très peu de pays ont su développer un état doté d'appareils administratifs sur le modèle occidental mis à part l'Ethiopie, le Nigéria ou l'Ouganda. L'organisation de l'appareil d'état et la production de documents ont permis la formation des archives du gouvernement. Elles marquent le basculement de l'oralité à l'écrit bien que Madagascar ait connu le Sorabe(2). L'introduction de l'écriture latine coïncide avec la formation d'un état et la mise en place d'une administration moderne, structurée et organisée.

Le système a été consolidé par l'envoi et la formation à l'extérieur de cadres, la promotion de fonction nouvelle comme les secrétaires royaux, premier ministre ou ministre et ambassadeur.

(1) Projet en collaboration avec Vincent Hiribarren du King's College London, Jean-Pierre Bat aux Archives nationales de France et Nicolas Courtin de l'Agence Française de Développement de 2015 à 2017 pour la numérisation des archives diplomatiques.

(2) Ecriture arabico-malagache utilisée par les lettrés du Sud-Est de Madagascar et enseignée à la cour d'Antananarivo au temps d'Andrianamponimerina (1789 ? -1810)

## Les archives diplomatiques

Ces archives royales, d'une importance matérielle représentant 74 mètres linéaires(3) sont classées en 14 séries contenant notamment la série DD et ses sous-séries, relatives aux archives diplomatiques mesurant 14 mètres linéaires, comptant 51.839 folios conservés dans 112 registres, 28 liasses et 8 chemises. Cette série DD comprend :

- Les relations diplomatiques ;
- Les relations consulaires ;
- Les correspondances d'ambassades envoyées en Europe, en Amérique, à Maurice et à La Réunion ;
- Les correspondances des conseillers royaux;
- Les correspondances entre la reine et les étrangers (Européens, Indiens ), ainsi que divers contrats entre ces deux parties (baux, contrats de ventes et d'achat, dettes, loyers, contrat d'engagement des travailleurs) ;
- L'inventaire des biens immobiliers loués aux Européens.

Ces dossiers conservés témoignent de l'histoire diplomatique de Madagascar depuis le début

(3) Ces archives incluent aussi la série HB, des photocopies de correspondances du gouvernement malgache avec les sujets britanniques conservées aux archives de l'île Maurice.

## ÉVÉNEMENTS ET PROJETS RÉCENTS EN MATIÈRE D'ARCHIVES AU CAMEROUN

| Date/Période | PROJETS/ÉVÉNEMENTS |
|---|---|
| 03 Juillet 2015 | Annonce du projet de déclassification des Archives de la période postindépendance du Cameroun par le Président François Hollande, en visite au Cameroun |
| Août 2016-Mars 2018 | Présentation par le Ministère des Arts et de la Culture et adoption par le Gouvernement de la stratégie de développement des Archives Nationale |
| Février - Mars 2017 | Coopération archivistique avec l'Allemagne : Le gouvernement de la République Fédérale d'Allemagne avait mis à la disposition du Cameroun une équipe d'experts et offert un don de matériel en vue du conditionnement et du traitement du fonds d'archives du Cameroun sous protectorat allemand disponible aux Archives Nationales. |
| 17 mars 2017 | Exposition et remise solennelle des archives du fonds photographique Jacques Thévoz par l'Ambassade de Suisse au Cameroun et le Canton de Fribourg. |
| 28 Mars 2017 | Parrainage de la Candidature du Cameroun par S.E. Paul BIYA Président de la République pour l'organisation de la Conférence annuelle du Conseil International des Archives. (cf. n°A755/SG/PR du 28 mars 2017). |
| 15-20 Mai 2017 | Présentation du dossier Cameroun aux réunions de gouvernance de l'ICA à Arusha (Tanzanie). Choix à l'unanimité des officiers élus du Conseil International des Archives de la candidature du Cameroun pour l'organisation de la Conférence annuelle du Conseil International des Archives pour la première fois en Afrique. |
| 29 novembre 2017 | Très Haut Accord du Président de la République autorisant la création d'une task-force en charge de la réflexion sur la déclasssification des Archives. (cf. N° B37/SG/PM du 29 novembre 2017). |
| Juin-Août 2018 | Lancement des études en vue de la Réhabilitation et extension des Archives Nationales au Cameroun (Yaoundé et Annexe Buea) suivant marché N°000163/M/MINMAP/CCPM-BEC/2018 DU 27 AOUT 2018. |
| 24-30 novembre 2018 | Tenue effective de la Conférence annuelle du Conseil International des Archives au Cameroun « Archives : gouvernance, mémoire et patrimoine » sous le Très Haut Patronage du Président de la République :<br>- Ouverture officielle de la conférence le 26 novembre par le Premier Ministre Chef du Gouvernement, représentant personnel du Chef de l'État<br>- Participation effective de plus de 600 experts de haut niveau en provenance de 80 pays et des cinq continents<br>- Prestation solennelle de serment de plus de 400 responsables des documents administratifs et des archives dans les administrations camerounaises au Tribunal de grande Instance de Yaoundé<br>- Adoption de la Déclaration de Yaoundé sur les Archives en Afrique<br>- Adoption de la position du Cameroun sur les Archives. |
| Février 2019 | Tenue effective du tout premier Conseil de direction des Archives Nationales. |
| Mai 2019 | Début des travaux de réhabilitation et extension des Archives Nationales au Cameroun (Yaoundé et annexe de Buea) (Marché n°0000011/M/MINAC/CAB/2019 passé suivant autorisation de gré à gré n°00975/I/MINMAP/SG/DGMI/DMBEC/CEA6 du 04 mars 2019). |
| 24 Septembre 2019 | Remise solennelle au Ministre des Arts et de la Culture par le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne représenté par l'Ambassade d'Allemagne au Cameroun de l'ensemble des archives numérisées relatives au Cameroun sous protectorat allemand. |
| Juin 2020 | Présentation officielle de la plate-forme institutionnelle d'information endogène sur la lutte contre la Covid-19 au Cameroun : https://archivesnationales.cm/ |




*Fig.4 Action de plaidoyer : Une table ronde pendant la Journée Internationale des Archives*

Il s'agit donc de renforcer l'Institution Archives Nationales afin de disposer d'un réseau d'archivage moderne et sécurisé en tant que soutien aux mesures et actions fortes susceptibles d'apporter une valeur ajoutée à la politique de développement économique et social du Cameroun. Plusieurs raisons sont favorables à l'éclosion de la fonction archive :

Le Cameroun, leader affirmé de la sous-région Afrique Centrale peut et doit développer une intelligence compétitive et technologique à travers la mise en place d'un système d'archivage national qui permettra l'acquisition d'informations stratégiques pertinentes, la protection d'informations sensibles et la communication d'informations sur son positionnement stratégique.

Le contexte de la mondialisation et l'ouverture au commerce international sont des leviers à partir desquels les archives constituent une base pour la souveraineté et l'identité nationales, un témoignage des actions et des réalisations des différentes politiques publiques, un support à l'activité scientifique, artistique et littéraire du Cameroun.

Le Plan de réforme de l'administration publique en cours prendra dès lors appui sur la bonne tenue des Archives de l'État.

Le contexte de la décentralisation est favorable au développement de l'intelligence territoriale et de la mise en place des dispositifs de conservation, de sécurisation et de communication de l'information.

L'insécurité ambiante et la lutte contre le terrorisme impose la mise en place d'un système centralisé et sécurisé des documents et des informations.

En définitive, bien que la situation des Archives Nationales demeure préoccupante, il est important de souligner la volonté politique et l'implication active des pouvoirs publics à redorer le blason de ce secteur sensible et important pour le Cameroun. Il y a donc du côté de l'Institution Archives Nationales et des professionnels qui y travaillent de nombreux défis à relever. Il s'agit précisément de développer des projets pertinents et de persévérer dans les actions de plaidoyer afin de permettre au pouvoir public d'investir dans l'archivage. La mobilisation de la coopération internationale devra également faire l'objet d'une attention particulière. En effet, au-delà des questions liées à l'assistance technique dans l'élaboration des politiques archivistiques, et des standards de gestion des archives, il y a d'autres questions plus sensibles notamment celles de la déclassification des archives emportées dans les anciennes Métropoles, ou celles du rapatriement des biens culturels y compris des archives qui constituent les enjeux de l'heure pour lesquelles devront entrer en jeu la diplomatie et les relations internationales. Par ailleurs, le développement des technologies de l'information et de la communication avec en toile de fonds la dématérialisation des procédures administratives sont autant de défis que les Archives Nationales doivent relever. Le contexte sanitaire mondial de la pandémie Covid-19 est certes une contrainte forte qui ralentie la mise en œuvre des projets en cours de réalisation, mais il s'agit aussi d'une opportunité pour cette Institution qui devra se réinventer et répondre efficacement aux nouvelles modalités du travail administratif orienté TIC.

du Conseil International des Archives (instance faîtière en la matière). Le Cameroun a ainsi été honoré d'organiser pour la première fois sur le Continent africain cet événement d'envergure mondiale du 24 au 30 novembre 2018 à Yaoundé. Placé sous le thème ***Archives: Gouvernance, Mémoire & Patrimoine***, l'organisation de la Conférence annuelle de l'ICA offrait une fenêtre d'opportunités et une **visibilité** positive au Cameroun dans un contexte d'insécurité galopante notamment dans la zone Afrique Centrale. Au-delà de la dimension événementielle, il s'était agi pour le Cameroun de nouer des partenariats stratégiques et indispensables à l'éclosion de la fonction archives.

Il va sans dire que l'organisation de la Conférence de l'ICA aura permis d'accélérer les actions déjà engagées en faveur des Archives Nationales. Trois actions majeures sont à mettre à l'actif des résultats obtenus:

- La prise en charge des projets de réhabilitations/extension des Archives Nationales de Yaoundé et annexe de Buea à plus de cinq milliards de FCFA (environ 9 millions d'euros) et la maturation des composantes du plan de sauvetage des Archives Nationales pour les budgets 2019 et suivants du chapitre communs des investissements,

- La mise en œuvre effective de l'**Arrêté n°003/CAB/PM du 17 janvier 2018 portant création, organisation et fonctionnement du Comité Interministériel chargé de la restructuration des Archives Nationales au Cameroun** pour une meilleure coordination du travail gouvernemental avec notamment pour missions :

- Le suivi des recommandations de la Conférence annuelle du Conseil International des Archives de novembre 2018,
- La réhabilitation des Archives Nationales de Yaoundé et Annexe de Buea,
- La maturation des composantes du plan de sauvetage des Archives Nationales est venue renforcer l'importance accordée à ces projets.

- L'activation du Conseil de Direction des Archives Nationales, instance d'orientation et de coordination de cette Institution.




*Fig2 : Ancien bâtiment des AN (Yaoundé)*



*Fig. 3 : maquette du nouveau bâtiment (en cours de réalisation)*

## III- Les Archives Nationales aujourd'hui : défis et perspectives

Les enjeux et défis de la gestion des archives au Cameroun se situent autour de l'épineuse question du modèle de développement de ce pays. Comme l'affirme Mahdi Elmandjra dans « Où va l'information, 1984 » : « *le sous développement en fin de compte, n'est peut-être que la conséquence de l'incapacité de générer de l'information, de la traiter valablement, de la mettre à jour, de la transformer régulièrement et de la partager équitablement »*.

Cameroun, la stratégie adoptée s'est organisée autour d'un plaidoyer formel et informel.

Aussi, un état des lieux illustré avait été dressé en août 2016 et soumis par le Ministère des Arts et de la Culture à la Très Haute Attention de Monsieur le Président de la République. Cet état des lieux rendait compte de la situation insoutenable des archives principalement conservées à Yaoundé et à Buea. Il importe de souligner que les bâtiments de Yaoundé (ancien garage administratif bâti dans les années 30 et transformé en magasin de stockage des archives) et ceux de Buea (construit en 1967 avec les moyens du bord obtenu auprès du gouvernement britannique des anthropologues Dr Edwin Ardener et son épouse, et dont les travaux n'ont jamais été achevés) sont inadaptées, impropres à la conservation pérenne de la mémoire. En dehors des archives sur le Cameroun conservées par d'autres pays (France, Allemagne, Grande Bretagne, Nigeria, etc.) il n'était plus possible pour les administrations (publiques, parapubliques, et privées) et les collectivités territoriales décentralisées, au regard de l'extrême vétusté des bâtiments, de procéder au versement de leurs archives aux Archives Nationales. Cette situation dure **depuis 1984**, (36 ans d'amnésie collective) **du fait de l'exigüité des espaces de stockage**. Elle a donné lieu à un dysfonctionnement du système d'archivage national avec pour conséquence l'accumulation anarchique des documents dans de mauvaises conditions de conservation sans tri, ni classement, ou encore des éliminations de documents en marge de la réglementation en vigueur.

En plus de mettre en exergue les bénéfices d'un bon archivage pour la prise de décision, il avait été clairement démontré que l'un des risques grave auquel le pays encourrait était la disparition irréversible des fonds d'archives conservées dans des conditions approximatives, non traitées et non restaurées aux Archives nationales (Yaoundé, Annexe de Buea et autres sites à travers les dix régions du Cameroun) en l'absence de bâtiments normalisés et dignes du Cameroun.

Cependant, le bilan critique initié après l'état des lieux suscité avait donné lieu à l'élaboration d'une esquisse de stratégie autour d'un programme décennal de sauvetage des Archives nationales du Cameroun baptisé **Plan de Sauvetage des Archives Nationales**. Ce programme aurait pour objectif, la mise en place d'un système d'archivage national intégré dans le plan de développement global du Cameroun et adossé sur des normes et standards internationaux. Il avait été élaboré autour de six composantes :

**1.** Le toilettage et la mise à niveau du cadre juridique et normatif.

**2.** La réhabilitation des infrastructures et équipements existants.

**3.** La construction et équipement du bâtiment siège et des annexes dans toutes les dix régions du Cameroun.

**4.** La conduite des audits archivistiques nationaux et internationaux (archives emportées par les anciennes métropoles pendant la période dite coloniale).

**5.** Le traitement, numérisation, mise à disposition et sécurisation des archives de l'État.

**6.** Le développement des ressources humaines.

### B. Résultats du plaidoyer et réponses gouvernementales

Soumis à l'examen par la Présidence de la République et les Services du Premier Ministre, le plan de sauvetage des Archives Nationales a été validé par le gouvernement en 2017. À titre d'illustration et pour marquer sa détermination à résoudre une fois pour toute la question des archives au Cameroun, le Président de la République avait soutenu personnellement la candidature du Cameroun pour l'organisation de la Conférence Annuelle

## II- Archives Nationales et politiques publiques de développement

Le rappel historique précédemment évoqué donne un aperçu de la situation complexe des Archives Nationales camerounaises. Il n'est pas inutile de souligner l'instabilité institutionnelle de cette structure qui traduit de manière explicite la difficulté pour les jeunes états africains à l'aube des indépendances à prioriser la fonction archive au sein de leur gouvernement. La question de la conservation du patrimoine archivistique demeure en tout temps le ventre mou des administrations africaines, et loin d'être une simple question conjoncturelle et logistique, elle touche aux fondements des États et à leurs identités.

Une littérature assez abondante rend compte de la situation peu reluisante des Archives dans les pays africains postindépendance. Des études commandées par l'UNESCO à travers le programme RAMP, des rapports de consultance, des mémoires de recherche, des articles scientifiques et professionnels (Numéro spécial de la revue COMA de l'ICA) sont tous unanimes, à quelques exceptions près arrivent à la conclusion suivant laquelle: il y a un malentendu généralisé sur le rôle et la valeur des archives dans les politiques publiques de développement de l'Afrique.



*Fig.1 : état de conservation des fonds aux Archives Nationales (Yaoundé)*

### A. La situation des Archives Nationales du Cameroun

A l'instar de ses consœurs des pays d'Afrique subsaharienne, les Archives Nationales du Cameroun, n'ont pas toujours bénéficié d'une prise en charge généreuse des politiques publiques. La précarité d'ordre infrastructurelle, budgétaire, matérielle et humaine observée obère considérablement l'exercice efficace des missions de cette Institution.

Pourtant, en dehors des difficultés quotidiennes que les administrations éprouvent dans la prise des décisions du fait de la gestion approximative ou inexistante des archives, le Cameroun a de bonnes raisons de mettre en place un système national d'archivage. A titre d'illustration, entre 1994 et 2002, le Cameroun a expérimenté magistralement le rôle des archives en tant qu'instrument de souveraineté étatique. En effet, les archives ont permis la défense des intérêts du Cameroun dans le contentieux avec le Nigéria sur la délimitation des frontières terrestre et maritime devant la Cour Internationale de Justice (cf.https://www.icj-cij.org/fr/affaire/94). Ce qui peut dans une certaine mesure expliquer aussi l'embellie juridique observée à la faveur de la Loi 2000/010 du 19 décembre 2000 régissant les Archives, le Décret n°2001/958/PM du 1er novembre 2001 fixant les modalités d'application de la Loi n°2000/010 du 19 décembre 2000 et le Décret n°2014/0882/PM du 30 avril 2014 portant organisation et fonctionnement des Archives Nationales. Le corpus juridique suscité ouvrait une ère de réformes et offrait ainsi la perspective de rompre avec plusieurs décennies de désordre et d'abandon documentaire du sommet à la base de l'État.

Contrairement aux secteurs de l'éducation, de la santé et autres infrastructures qui sont des priorités évidentes des pays en développement, investir dans les infrastructures archivistiques nécessite en amont un plaidoyer permanent qui peut se muer en un véritable « harcèlement » des décideurs dans l'optique d'inscrire explicitement les projets archivistiques dans la vision et les plans de développement de la plupart des pays africains. Pour ce qui est du

| | |
|---|---|
| 1973 | Décret n°73-1 du 03 janvier 1973 organisant la Direction des Archives et de la Bibliothèque Nationales : (réduction des délais de prescription sur certains de documents). |
| 1978 | Décret n°78/496 du 20 novembre 1978. Scission entre la Direction des Archives Nationales et la Direction de la Bibliothèque Nationale : Les Archives Nationales sont maintenues sous la tutelle de la Présidence de la République. |
| 1984 | Décret n°84-30 du 4 février 1984. La tutelle des Archives Nationales et de la Bibliothèque Nationale de la Présidence de la République est transférée au Ministère de l'Information et de la Culture. |
| 1986 | Décret n°86/752 du 23 juin 1986 portant statut particulier du corps des fonctionnaires de la Documentation. |
| 1988 | Décret n°88/1278 du 21 septembre 1988. Portant réorganisation du ministère de l'Information et de la Culture. La direction des Archives nationales sous l'autorité d'un Directeur assisté d'un directeur adjoint chargé de la mise en œuvre de la politique du gouvernement en la matière. |
| 1992 | Décret n°92/245 du 26 novembre 1992 : portant réorganisation du Gouvernement, création du Ministère de la Culture, le MINCULT hérite des Archives Nationales. |
| 1993 | Décret n°93/138 du 19 mai 1993 : Organisation du Ministère de la Culture. La Direction des archives devient un service central dépendant de la Direction du Patrimoine Culturel. |
| 2000 | Loi n°2000/010 du 19 décembre 2000 régissant les archives au Cameroun. |
| 2001 | Décret n°2001/958/PM du 1er novembre 2001 fixant les modalités d'application de la loi n°2000/010 du 19 décembre 2000. |
| 2005 | Décret n°2005/177 du 27 mai 2005 : Réorganisation du Ministère de la Culture. Le Service Central des Archives devient Archives Nationales, structure rattachée au MINCULT dont l'organisation et le fonctionnement sont à fixer par un texte particulier. Une Direction centrale est créée au sein du MINCULT : Direction des archives, avec trois unités : les normes archivistiques, l'innovation technologique, la formation et la diffusion des archives. |
| 2012 | Décret n°2012/381 du 14 septembre 2012 : Transformation du Ministère de la Culture en Ministère des Arts et de la Culture (MINAC). Les Archives Nationales restent une structure rattachée au MINAC dont l'organisation et le fonctionnement seront fixés par un texte particulier. La Direction des archives du MINAC est transformée en Direction des Archives et des Documents Administratifs, avec une sous-direction en chargée de la normalisation, de la réglementation et du contrôle archivistique et une cellule de développement professionnel. |
| 2014 | Décret n°2014/0882/PM du 30 avril 2014 portant organisation et fonctionnement des Archives Nationales. |
| 2016 | Décret n°2016/0891/PM DU 29 avril 2016 : nomination du Directeur des Archives Nationales. |
| 2018 | Arrêté n°003/CAB/PM du 17 janvier 2018 portant création, organisation et fonctionnement du Comité interministériel chargé de la restructuration des Archives Nationales. |
| 2018 | Décret n°2018/4517/PM DU 02 juin 2018 constatant la composition du conseil de Direction des Archives Nationales. |

de l'institut d'anthropologie d'Oxford. Avec l'aide des Camerounais, ils ont travaillé à la sauvegarde des archives allemandes et britanniques documentant l'activité administrative du Royaume-Uni, ainsi que des archives anthropologiques des tribus camerounaises. Malgré la création de ces dépôts, les divisions des périodes d'occupation ont eu pour conséquence la conservation de nombreux documents du Cameroun au Royaume-Uni, en France, en Allemagne, au Nigéria et au Togo.

Après l'indépendance du Cameroun sous tutelle française le 1er janvier 1960 et du Cameroun sous tutelle britannique le 1er octobre 1961, la réunification des deux entités a conduit à la création des Archives fédérales, placées sous la Présidence de la République. La Circulaire N°21/CAB /PR du 28 octobre 1964 avait été publiée en son temps, accompagnée des instructions relatives à un recensement général du patrimoine archivistique national.

Suite au décret n°65/DF/249 du 12 juin 1965, le département des Archives Fédérales et la Bibliothèque Nationale ont été rattachés au Secrétariat Général de la Présidence de la République. Le décret n°66/DF/ 412 du 17 août 1966, crée le département des Archives et la Bibliothèque Nationales. Le décret n ° 84/30 du 4 février 1984 a quant à lui transféré les Archives Nationales de la Présidence au ministère de l'Information et de la Culture.

En vertu du décret n°93/138 du 19 mai 1993, le Ministère de la culture a assumé la gestion des Archives Nationales, qui, en son temps ont été placées sous la direction du département du Patrimoine Culturel. La loi n°2000/010 du 19 décembre 2000 inaugure la gouvernance moderne des archives au Cameroun.

En 2005, le Département des archives a été créé en tant que service comprenant trois unités : normes d'archivage, innovation technologique, formation et diffusion des archives. En 2012, le ministère de la Culture avait été transformé en ministère des Arts et de la Culture et le Département des archives et de la gestion des documents a ensuite été créé pour mettre en place des politiques en matière d'archivage et des services opérationnels au Cameroun.

La résurgence et la revitalisation du patrimoine archivistique et de la mémoire collective nationale du pays ont eu lieu avec le décret n°2014/0882 /PM du 30 avril 2014 portant organisation et fonctionnement des Archives nationales en tant que structure bénéficiant d'une autonomie de gestion.

## CADRE JURIDIQUE ET NORMATIF DES ARCHIVES NATIONALES AU CAMEROUN

| Date | Texte de référence |
|---|---|
| 1952 | Arrêté n°2924 du 28 mai 1952 portant création d'un service des archives sur le territoire du Cameroun. |
| | Arrêté n°4325 du 02 juillet 1952 instituant le dépôt d'archives émanant de tous les services administratifs et de tout document imprimé au Cameroun au Service des Archives. |
| 1964 | Circulaire n°21/CAB/PR du 28 octobre 1964 portant instruction d'un recensement général du fonds ou du patrimoine archivistique national. |
| 1965 | Décret n°65/DF/249 du 12 juin 1965 : la Direction des Archives, fédérales et de la Bibliothèque nationales est rattachée au Secrétariat Général de la Présidence de la République Fédérale du Cameroun. |
| 1966 | Décret n°66/DF/412 du 17 août 1966 portant création de la Direction des Archives et de la Bibliothèque Nationales. |
| | Circulaire n°15/CAB/PR/SG du 29 septembre 1966 portant instruction pour la conservation, la protection et le classement des archives administratives. |

# Les Archives Nationales du Cameroun : Trajectoire historique, enjeux de développement et perspectives

**Esther OLEMBE**
Directeur des Archives Nationales
Enseignante-chercheure à l'université de Yaoundé II



**Résumé :** Le présent article a pour objet de présenter les Archives Nationales du Cameroun. Il rend compte succinctement de l'évolution du cadre juridique de cette institution depuis sa création, présente les difficultés structurelles qu'elle a traversées et les mécanismes mis en place par le gouvernement pour relever la fonction archive dans les administrations camerounaises.

## I- Historique et évolution du cadre juridique des Archives Nationales du Cameroun

Les Archives Nationales du Cameroun, dont le siège est à Yaoundé, capitale politique, avec une annexe à Buea dans la partie anglophone du pays, sont le bras séculier de l'État en matière de gestion des archives de toutes les entités publiques, les sociétés d'État, les collectivités territoriales décentralisées et les entreprises privées chargées de la gestion des services publics ou d'une mission des services publics. Le Ministère des Arts et de la Culture est l'Autorité archivistique nationale, il exerce cette autorité à travers les Archives Nationales qui en sont un service rattaché. L'une des missions principales des Archives Nationales est de cataloguer, de traiter, de conserver et de communiquer au nom et pour le compte de l'État toute la production archivistique nationale. Au plan juridique, les archives sont régies au Cameroun par la Loi n°2000/010 du 19 décembre 2000, le Décret n°2001/958/PM du 1er novembre 2001 fixant les modalités d'application de la Loi n°2000/010 du 19 décembre 2000 et le Décret n°2014/0882/PM du 30 avril 2014 portant organisation et fonctionnement des Archives Nationales.

Les Archives Nationales de Yaoundé comportent en leur sein l'un des plus importants fonds francophones d'Afrique subsaharienne (environ dix kilomètres linéaires d'archives), avec des documents d'archives couvrant respectivement la période du protectorat allemand (1884-1916), le régime de mandat confié par la Société des Nations (1916-1945) et celui de tutelle confié par l'Organisation des Nations Unies (1945-1957) à la France et à la Grande Bretagne. Les Archives Nationales conservent également toute la documentation du gouvernement autonome générées à partir de 1957 et indépendant depuis 1960.

Le développement des Archives Nationales du Cameroun remonte à 1946 avec la signature du décret n°46/1644 du 15 août 1946 réglementant le dépôt légal au Cameroun. À Yaoundé, capitale du Cameroun oriental sous tutelle française, une tradition archivistique s'est instaurée dès 1952 à la faveur de l'arrêté n°2924 du 28 mai 1952 signé du Haut-commissaire français et portant création d'un service des archives en charge de la gestion et de la centralisation des documents produits par l'administration française (mandat et tutelle).

En revanche, la tradition archivistique anglo-saxonne à Buea, capitale du Cameroun britannique, était à l'origine une initiative privée parrainée par **Edwin et Shirley Ardener**

*La première page du premier répertoire des documents conservés aux Archives générales du gouvernement (décembre 1874)*

*Kheireddine demandait par écrit et s'engageait à restituer les documents et registres aux archives du Grand ministère (29 octobre 1875)*

nationales aient pour tutelle le Premier ministère qui est, à la fois, responsable de l'administration publique et le maitre d'œuvre du programme de réforme administrative, joue également un rôle important.

### Archives et transition démocratique

Pendant les événements de 2011, on a beaucoup parlé des archives et de leur importance.

- D'abord, parce que des archives ont été détruites en divers lieux : postes de police, petites municipalités, centres de paiement d'impôts et surtout tribunaux et locaux de l'ancien parti au pouvoir, Le Rassemblement constitutionnel démocratique (RCD) :

- Ensuite, parce qu'on s'est interrogé dans la perspective d'établir une justice transitionnelle, sur le rôle des archives et des archivistes ; enfin, parce qu'on s'est demandé comment archiver cette Révolution sachant que beaucoup d'archives générées par ces événements ont été produites sur le web.

Autant de sujets de discussions et de polémiques qui ont incité les archivistes, que ce soit aux Archives nationales ou dans les ministères, à engager ensemble le débat sur plusieurs questions, notamment :

1. Comment protéger les archives ?

2. Comment sécuriser le flux des documents et des informations contre toute tentative de destruction ou de manipulation ?

3. Comment se positionner dans le processus de la justice transitionnelle ?

4. Le corpus législatif et réglementaire est-il suffisant pour assurer la transition vers un régime ouvert et transparent (d'un point de vue archivistique) ?

Plusieurs réunions ont été organisées par les Archives nationales dans ses locaux, outre les trois journées de réflexion organisées par l'Association des archivistes tunisiens (juin 2011, janvier et septembre 2012) qui ont porté sur les questions de l'accès, sur « les archives et la Révolution » et sur « le rôle des archives dans la justice transitionnelle ».

Le tout fut couronné par l'organisation d'une journée de réflexion autour du thème « archives et droit de savoir », à l'occasion de la journée mondiale des droits de l'homme et de la journée nationale des Archives par les Archives nationales et l'UNESCO (10 décembre 2012).

En parallèle, les archives nationales ont collecté les archives d'institutions dissoutes (conseil économique et social, ministère de la Communication, RCD ainsi que celles des institutions créées en 2011 (Haute instance, Commission d'enquêtes sur les dépassements, urnes des élections du 23 octobre 2011 remises par l'ISIE).

Préparées pour affronter la transition d'une dictature vers un régime ouvert et transparent, les Archives nationales ont joué un rôle déterminant pour solutionner le différend ayant opposé l'Instance vérité et dignité (IVD) à la Présidence de la République en décembre 2014. Ce rôle de médiation s'est poursuivi avec d'autres départements et administrations et a permis à l'IVD d'accéder pour sa mission à des archives importantes.

Par ailleurs, les Archives nationales sont la seule institution à avoir pu inscrire deux de ses fonds dans le registre « Mémoire du monde » de l'Unesco (le premier en 2011 sur la Course et les relations internationales de la régence de Tunisie aux XVIII e et XIX e siècles et le second, en 2017, sur l'abolition de l'esclavage en Tunisie 1841-1846).

Gardienne de la mémoire nationale, l'institution des Archives nationales s'emploie à collecter, traiter, décrire, conserver et communiquer les archives. Ces matériaux mis à disposition permettent aux citoyens (historiens, chercheurs, etc.) d'avoir le recul nécessaire. Disposer d'une pluralité d'études mémorielles empêche l'instauration d'un discours monolithique et d'une pensée unique. A cet égard, les archives représentent un véritable antidote à la dictature.

filmage des documents conservés dans les centres d'archives en France et qui intéressaient la partie tunisienne.

Des historiens tunisiens sous la direction de Moncef chennoufi, à l'époque directeur du Programme national de recherche sur le Mouvement national, se sont rendus en France, dans différents centres d'archives (Nantes, Quai D'Orsay à Paris, Aix-en-Provence, Vincennes, etc.) pour y sélectionner des séries et superviser le micro-filmage.

Ces microfilms sont utilisés de nos jours par les chercheurs de l'Institut supérieur de l'histoire de la Tunisie contemporaine, et les copies-mères sont conservées aux Archives nationales depuis 2005.

Le programme de rapatriement des microfilms s'est arrêté à la mort de Charles-André Julien au début des années 1990.

A cette époque, la situation dans l'administration devenait difficile. Les stocks de documents accumulés dans les administrations durant près de trois décennies sont devenus de plus en plus encombrants. De même, les difficultés de restituer, en cas de besoin, certains documents importants se sont accrues. Les services producteurs sont devenus incapables de gérer et de classer de telles masses de documents. Cette absence de politique d'archivage ne pouvait se prolonger indéfiniment.

Face à cette situation critique, on a alors assisté à une prise de conscience pour une meilleure organisation et un archivage des documents du secteur public.

## Le Tournant

Une commission nationale a été mise sur pied en 1977 avec pour missions d'évaluer l'état des bibliothèques, de la documentation et des archives et de proposer des solutions. Ses recommandations concernant les archives ont contribué à la prise de conscience.

Le déblocage a commencé au milieu des années 1980, lorsqu'une seconde commission nationale a été créée pour étudier spécifiquement le domaine des archives et proposer des solutions. Les résultats ne se sont pas fait attendre.

Le plan de redressement retenu était fondé sur trois axes d'intervention :

- L'adoption d'un corpus de textes législatifs et réglementaires ;
- L'organisation administrative des archives;
- La construction d'un bâtiment national pour les archives.

De 1988 à 1992, l'institution des Archives nationales a mené une grande action de sensibilisation pour instaurer un système national d'archivage ayant pour tâches :

- L'organisation des structures et recrutement des spécialistes ;
- La mise en place de structures compétentes dans les ministères et les services publics ;
- La supervision des études pour la construction d'un bâtiment et la recherche de financements ;
- Le traitement des fonds d'archives selon les techniques modernes ;
- La participation à la formation des archivistes ;
- La liquidation du passif, c'est-à-dire le traitement des documents accumulés depuis plusieurs années ;
- L'élaboration et la mise en place d'un système moderne d'archivage.

Les efforts fournis par les Archives nationales ont commencé à porter leurs fruits, sachant que le nombre de tâches à accomplir dépassait de loin les capacités de cette jeune institution. La campagne de sensibilisation menée par les Archives nationales auprès des décideurs a permis de faire comprendre à ceux-ci le rôle des archives dans la gestion des documents administratifs et l'impact de l'organisation des archives sur le processus de la bonne gouvernance. Rappelons que la législation archivistique tunisienne a fait de la gestion des documents, une obligation pour tous les services publics. Le fait que les Archives

centrales de l'Etat qu'au sein de l'administration régionale et locale.

Les spécialistes, pour la plupart français, ont quitté le pays et la fonction d'archivage a été complètement ignorée et négligée jusqu'au milieu des années 1980.

Bourguiba, tout à la fois chef du gouvernement et chef de l'administration, ne s'intéressait pas aux archives courantes en tant qu'outil de gouvernance qui aurait pourtant mérité soin et protection. Rien d'anormal puisque la plupart des responsables de l'administration tunisienne ne faisaient pas le lien entre la fonction des archives en tant qu'outil de travail et leur fonction patrimoniale (les archives historiques). Pourtant, la bonne gestion des documents au moment du déroulement des affaires permet par la suite de récupérer des fonds bien classés.

## Bourguiba, producteur d'archives

Sous Bourguiba, les services de la présidence ont produit très peu d'archives, comparées à la période Ben Ali. Ce qui reflète la façon qu'avait Bourguiba de gouverner. Il ne s'impliquait pas directement dans les affaires courantes et le contrôle direct de l'administration, à l'inverse se son successeur. Ben Ali avait un gouvernement parallèle à celui de la kasbah. Bourguiba, pour sa part, se limitait à son rôle de président, traçant les grandes orientations et intervenant quand il le fallait.

Par contre, Bourguiba utilisait les archives. Dès la fin des années 1950, il s'est doté d'un archiviste-bibliothécaire, à l'origine un instituteur, Mahmoud Bouali. Bourguiba préparait minutieusement ses discours et vérifiait toujours les faits, les données et les informations concernant les événements, les personnes et personnalités. Mahmoud Bouali avait un bureau tout proche des magasins d'archivage à la Kasbah et venait régulièrement y rechercher des informations pour Bourguiba.

De cette utilisation des archives, on a retrouvé des traces à Carthage. En 2012, les Archives nationales ont récupéré dix dossiers de « la série historiques » ayant trait à la campagne de Zarrouk au Sahel lors de la révolte de 1864. Ces dossiers avaient certainement été empruntés puis oubliés. Sous Bourguiba, les archives étaient à la fois convoitées et malmenées par les hagiographes.

Le principe fondamental de l'archivistique repose sur le respect des fonds et veut que chaque document doit être maintenu ou replacé dans le fonds d'où il provient, et à sa place d'origine. Ce principe interdit de séparer les documents d'un même dossier, d'un même fonds, des uns et des autres et de les répartir dans des catégories artificielles en fonction de leur sujet. Ce principe permet notamment de comprendre ainsi le contexte et le fonctionnement des institutions qui ont produit ces archives et partant, l'intelligibilité des faits et des événements.

Les hagiographes de Bourguiba ont fait exactement le contraire. Ils sont allés chercher dans différentes séries et différents fonds, des documents qui se rapportent au Mouvement national estimant que, seuls, les faits politiques ont un rapport avec le Mouvement national. Ils ont alors pris dans différents fonds et c'est ainsi que nous avons perdu la traçabilité de ces documents. De plus, ayant omis de noter leurs références archivistiques, ils ont été incapables de les remettre à leur place, dans leurs dossiers d'origine. Ils pensèrent alors bien faire en formant une nouvelle série intitulée «Série de l'histoire du mouvement»; ce qui est une hérésie dès lors qu'il n'y avait pas une administration qui s'appelait « mouvement national » ! Des générations entières d'historiens se sont ainsi trouvées privées des autres informations classées dans les séries et les fonds d'origine.

## Une amitié mise au service des archives

L'amitié entre Bourguiba et l'historien Charles-André Julien et l'avènement du gouvernement socialiste en France en mai 1981 ont beaucoup aidé au lancement du programme de micro-

# Les Archives de la République de Tunisie



**Hédi JALLAB**
Professeur de l'enseignement supérieur
Directeur général des Archives nationales de Tunisie

Les Archives générales en Tunisie ont été créées dans le contexte des réformes du XIXe. Le 9 décembre 1874, kheireddine, grand vizir, initia un service d'archives relevant du Grand ministère permettant ainsi l'établissement d'un inventaire exhaustif des documents assorti d'un système de classement, de repérage et d'identification.

Les règles de communication une fois posées, kheireddine demandait par écrit documents et registres et s'engageait à les restituer. Un effort de collecte accompagna la création de ce service d'archives, et c'est grâce à cette dynamique «révolutionnaire» que, de nos jours, nous disposons du fonds dit « série historique » qui renferme un demi-million de documents.

Avec l'occupation française, on a assisté au dédoublement de l'administration et de ses structures. L'autorité coloniale garda l'administration tunisienne mais en réduisit les prérogatives. Elle mit en place un mécanisme de contrôle, en instaurant de nouvelles instances administratives, le tout étant placé sous le contrôle d'un haut fonctionnaire français : le Secrétaire général du gouvernement.

Les documents produits par les deux structures administratives ont fait l'objet d'une organisation calquée sur celle des bureaux d'ordre du ministère des affaires étrangères français. Les documents une fois créés sont classés selon un cadre préétabli. Ils sont déposés auprès de chaque administration dans des bureaux d'archives dès qu'ils cessent d'être actifs et sont ensuite transférés aux archives générales du gouvernement tunisien pour une conservation définitive.

Cette organisation a permis aux Archives nationales d'hériter de dossiers et de fonds bien conservés. Par contre, les documents créés par la Résidence générale de France en Tunisie, ont été transférés en France après l'indépendance du pays.

Inspirée de la pratique archivistique française, notamment celle du ministère des affaires étrangères dont dépendaient les autorités coloniales en Tunisie, la pratique archivistique en Tunisie n'a fait l'objet d'aucun texte législatif, ni réglementaire.

## L'Etat tunisien et les archives

Lors des négociations sur l'autonomie interne, supervisées par Bourguiba, la question des archives n'a pas été soulevée, et les archives ne figuraient nulle part dans les documents, pourtant volumineux des accords du 3 juin 1955.

Au lendemain de l'indépendance, une coupure importante s'est produite dans la pratique archivistique, le classement préétabli et les versements ayant cessé d'exister. A l'image de Bourguiba, l'Etat a protégé et utilisé les archives historiques collectées avant 1956 mais a négligé les documents créés depuis l'indépendance. La fonction d'archivage des documents administratifs disparait de l'administration tant au niveau des structures

a démontré la pertinence d'une présence humaine continue pour répondre à des situations de dysfonctionnement. En matière de conservation également, la présence d'un atelier de restauration particulièrement bien équipé et doté de deux professionnelles, constitue un atout indéniable pour mener une politique ciblée sur certains fonds précieux tels que les registres d'enfants trouvés du XIXe siècle, et apporter une expertise à l'ensemble des équipes, ainsi qu'aux communes girondines, pour leurs documents les plus précieux.

Partager cette richesse constitue le second axe de ce projet d'établissement. La fréquentation des Archives départementales est ancienne, puisqu'elles ont été pionnières dans l'ouverture de leur salle de lecture, mais elle a beaucoup évolué. D'un public d'érudit et de chercheurs universitaires, on est passé à un public beaucoup plus diversifié, grâce au développement de la généalogie, devenue une pratique culturelle de loisir à part entière, mais aussi au goût pour l'histoire locale, comme en témoigne le succès, chaque année, des Journées européennes du patrimoine. Cette évolution du public de la salle de lecture s'est accompagnée du développement de la consultation à distance. Un premier site internet, refondu en 2018, propose la consultation de nombreux instruments de recherche et de près de 11 millions d'images. La consultation de ce site internet représente un nombre bien plus considérable de lecteurs que ceux venant sur place (même si une partie des internautes fait partie du lectorat).

Les Archives départementales développent depuis 2014 une programmation culturelle, principalement autour d'une grande exposition annuelle. La commémoration de la Grande Guerre a permis de présenter en 2014-2015 une exposition consacrée aux femmes en Gironde pendant la Première Guerre mondiale. En 2015-2016, le sujet retenu était l'histoire des moulins en Gironde ; en 2016-2017 une exposition présentait un projet d'inventaire du patrimoine le long de l'Estuaire de la Gironde ; en 2017-2018 l'histoire de l'enfance, de la Renaissance au Baby-boom; en 2018-2019 « Mai 1968 en Gironde » (à l'occasion du cinquantenaire de ce mouvement social) ; en 2019-2020, une exposition sur la guerre civile espagnole (1936-1939) et son impact dans notre région. Ces expositions ont permis de mettre en œuvre de nombreux partenariats, avec l'université de Bordeaux, les associations d'histoire locale, le service de l'inventaire du patrimoine, et des détenteurs d'archives publiques et privées. Leur public a été nombreux, y compris les scolaires, et a pu bénéficier de manifestations associées à la thématique de ces expositions, dont l'offre s'est enrichie au fil des années: conférences, lectures d'archives, concert, pièce de théâtre, projection, etc. Chaque fois, une place spécifique est faite pour accueillir le public scolaire, 2 à 3000 élèves allant de l'école primaire jusqu'à l'université, avec des ateliers adaptés, qu'ils soient en lien avec les programmes scolaires d'histoire, de géographie, d'éducation morale et civique, mais aussi de lettres, de langue (au travers de documents en langue étrangère). Sont ainsi régulièrement abordés des questions comme la traite et l'esclavage, l'égalité fille-garçon, mais aussi des formes plus artistiques : la calligraphie ou encore l'écriture de textes littéraires accompagnée par des auteurs contemporains.

Lorsqu'en mars 2020, les Archives départementales de la Gironde ont dû brutalement fermer leurs portes à leurs agents comme au public, à cause de la crise sanitaire dû à la COVID19, deux missions essentielles ont été identifiées : la conservation, et ce qu'elle supposait de maintien d'une présence humaine même minimale pour s'assurer du bon fonctionnement des installations sur une superficie de plus de 18000 m², et bien sûr l'accès, essentiellement au travers des ressources mises en ligne sur le site internet, mais aussi de la messagerie électronique, seul canal de contact avec nos usagers pour des demandes spécifiques. De cette crise, dont nous ne connaissons pas encore l'issue, est apparu de façon plus nette, au-delà de notre cercle professionnel et académique, le caractère essentiel de ce patrimoine archivistique, qu'il importe de préserver et de transmettre aux générations futures, en toute circonstance.

a été encore renforcée par la constitution des régions, l'Aquitaine d'abord, la Nouvelle-Aquitaine depuis 2016, dont elle reste le chef-lieu. Enfin il faut saluer les archivistes qui surent mener depuis plusieurs décennies, une collecte particulièrement active et structurée des archives publiques, en sensibilisant les administrations à la nécessité d'organiser le tri, l'échantillonnage et le versement des archives à valeur de preuve ou valeur historique.

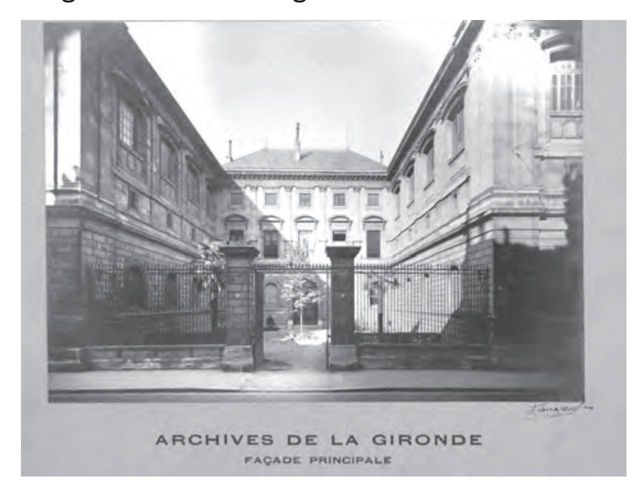
Fortes de leur histoire et de la richesse de leurs fonds, consacrée par la venue d'un public nombreux, des compétences d'une équipe de professionnels de près de 90 personnes, les Archives départementales de la Gironde ont élaboré, en 2017, leur premier projet d'établissement. Intitulé «Projet scientifique, culturel et éducatif 2017-2021» (PSCE), il vise à fixer un cadre stratégique pour mieux maîtriser la masse des fonds conservés, afin de mieux en partager la richesse avec un public allant du chercheur spécialiste au généalogiste, en passant par l'élève, l'étudiant ou le simple curieux.

Ce volume d'archives n'est pas sans interroger. Cette collecte active - jusqu'à 2 kilomètres linéaires par an, aujourd'hui ramené à 1 km - a-t-elle été toujours pertinente ? Avons-nous touché l'ensemble des administrations tenues en principe de nous verser leurs archives définitives ? Aujourd'hui, face aux enjeux du numérique qui accélère le versement de données massives, la nécessité de donner des priorités de collecte mais aussi de réévaluer les fonds déjà collectés, afin d'en compléter, dans la mesure du possible, les lacunes, s'impose comme un nouveau défi professionnel pour les archivistes. A ce titre, ont été ciblés des secteurs de l'administration pour lesquels la collecte semblait particulièrement lacunaire : l'éducation nationale, et en particulier les établissements scolaires et universitaires ; les services du ministère de l'Intérieur, et le notariat. Afin de répondre aux enjeux de la dématérialisation, une plateforme d'archivage électronique a été conçue, et mise en production en 2019. Pour les fonds privés, ce sont les archives des hommes et des femmes politiques et celles permettant de retracer l'histoire culturelle du département (structures culturelles et artistiques, festival, éditeur) qui ont été considérées comme prioritaire. Les archives communales, souvent anciennes et conservées dans les mairies, font l'objet d'un suivi particulier, dans le cadre du contrôle scientifique et technique que nous assurons, au nom de l'Etat, sur l'ensemble des archives publiques.



La seconde problématique posée par la richesse de nos fonds concerne les activités de classement et de conservation à grande échelle. Nous avons souhaité mettre l'accent sur des fonds particulièrement demandés par le public, pour des recherches administratives d'une part, mais aussi pour des recherches historiques. Ainsi, les archives de la période de l'Occupation (1940-1944) ont été particulièrement ciblées, ainsi que les fonds du cadastre, des hypothèques et de l'enregistrement, particulièrement sollicités par les chercheurs en salle de lecture et par les professionnels (notaires, généalogistes professionnels). A notre échelle, la conservation doit se déployer en tenant compte de la diversité des fonds, leur provenance, leur ancienneté et leurs supports. Mais elle doit tenir compte également des deux sites qui sont les nôtres, l'un datant du XIXe siècle, dépourvu par exemple de climatisation, l'autre plus récent, climatisé et répondant aux normes de sécurité incendie contemporaines. Un travail régulier avec la direction en charge de la gestion des bâtiments, et avec les services d'incendie et de secours contribue à réduire, autant que possible, les risques de sinistre majeur. Néanmoins la période de confinement

spacieux, qui accueille désormais le public à quelques centaines de mètres de là, cours Balguerie-Stuttenberg.


ARCHIVES DE LA GIRONDE
FAÇADE PRINCIPALE

C'est à partir de l'installation dans cet «hôtel des Archives» que peuvent être mises en œuvre, dans des conditions adaptées, la collecte de prestigieux fonds historiques, notamment ceux de l'Amirauté de Guyenne, juridiction antérieure à la Révolution qui connaissait de toutes les affaires relatives à l'activité maritime, prépondérante dans une ville portuaire telle que Bordeaux. Cette période voit aussi se succéder à la direction des Archives de la Gironde des archivistes dynamiques, au service de la recherche historique : Antoine Gouget (1832-1889), directeur de 1866 à son décès, lance la publication des premiers inventaires. Jean-Auguste Brutails (1859-1926), directeur de 1889 à sa disparition, historien de l'art, est une figure emblématique de l'érudit local. On lui doit notamment une recension de toutes les archives antérieures à 1790 conservées dans les communes girondines, qu'il a ainsi contribué à préserver. Les opérations d'inventaire et de classement bénéficient de conditions matérielles qui favorisent, à partir de la fin du Second Empire, et jusque dans les années 1920, la parution de nombreux inventaires de fonds imprimés, dont la plupart sont toujours utilisés de nos jours. Dès 1882, la grande salle de lecture est ouverte au public, l'une des premières en France. Cependant ce bâtiment est saturé dès la fin du XIXe siècle, ce qui ralentit les activités de classement et de collecte, jusqu'à des travaux de modernisation qui permettent de porter sa capacité de stockage à 28 km linéaires, après la Seconde Guerre mondiale. Cette période voit néanmoins une augmentation exponentielle de la production d'archives administratives, qui nécessite la construction d'une annexe dans les années 1980, puis sa transformation en site principal au début des années 2000, grâce à une extension contemporaine qui le dote de 60 km linéaires de stockage supplémentaires, et d'installations particulièrement spacieuses et fonctionnelles pour le public : salle de lecture, salle d'exposition, auditorium, salle pour les scolaires.

Parallèlement, depuis les années 1950, plusieurs étapes de modernisation sont franchies : dès 1952, les Archives de la Gironde font partie des premiers services en France à accueillir du public scolaire au sein d'un service éducatif où interviennent des enseignants de l'Education nationale. Elles se dotent d'un atelier de microfilms en 1952 et présentent la même année leur première exposition, dans des vitrines installées dans le hall de l'hôtel de la rue d'Aviau. L'informatisation arrive dans les années 1990, avec un premier progiciel professionnel, renouvelé au début des années 2000. A cette même époque se développe la numérisation, qui vient se substituer au microfilmage utilisé précédemment pour la conservation des documents les plus consultés ou les plus fragiles. La numérisation offre des possibilités de diffusion inégalée grâce à la mise en ligne des images sur un site internet qui connaît actuellement sa troisième version (archives.gironde.fr).

S'il fallait retirer une caractéristique de cette histoire longue de plus de deux siècles, c'est bien sans doute la richesse et le volume des fonds conservés. Les raisons en sont multiples : situées dans le sud-ouest de la France, Bordeaux et sa région n'ont pas connu les destructions d'archives que certains conflits, et notamment les deux guerres mondiales, ont entraîné dans d'autres départements. Par ailleurs, Bordeaux a assumé avec une remarquable continuité, et cela depuis le Moyen-âge, un rôle de capitale politique, administrative, judiciaire, intellectuelle, etc. Cette centralité

# Les Archives départementales de la Gironde, entre passé et présent



**Agnès VATICAN**
Conservatrice générale du patrimoine
Directrice des Archives
départementales de la Gironde

Installées au cœur de Bordeaux, les Archives départementales de la Gironde sont aujourd'hui l'un des services d'archives départementales les plus importants en France, par le volume des fonds qu'elles conservent qui représentent plus de 70 kilomètres linéaires. Leur équipe constituée de près de 90 agents, exerce l'ensemble des missions d'un service d'archives public : la collecte d'archives publiques et privées, la conservation préventive et curative, le classement, la numérisation, la communication au public et la valorisation des fonds auprès du grand public et des scolaires. Chaque année, ce sont près de 20.000 personnes, chercheurs, étudiants, scolaires, grand public souvent curieux de son histoire, qui fréquentent la salle de lecture, la salle d'exposition, et le service éducatif, nouvellement intitulé « fabrique d'éducation artistique et culturelle ».

Pour mieux comprendre l'importance de cette institution, il convient d'abord de retracer son histoire, avant d'aborder les enjeux actuels auxquels elle est confrontée.

C'est la Révolution française qui, après la création des Départements (26 février 1790) organise le rassemblement des papiers provenant des institutions d'Ancien Régime supprimées (parlement, intendance, amirauté, etc.), des papiers saisis au clergé et aux nobles émigrés, rassemblés dans les nouveaux chefs-lieux. Créées, comme l'ensemble des archives départementales, par la loi du 5 Brumaire an VI (26 octobre 1796), les Archives de la Gironde sont en principe destinataires de l'ensemble de ces documents, mais subissent les aléas de locaux inadaptés et de déménagements constants. Placées sous le contrôle de l'Etat (préfecture) dès leur création, elles doivent attendre 1819 pour bénéficier de locaux dédiés dans un ancien couvent, dans le quartier des Chartrons, à Bordeaux, malencontreusement situé à proximité d'un important dépôt d'alcool. Ce n'est qu'en 1857 qu'est décidée la création d'un bâtiment qui leur soit spécifique et adapté. L'architecte départemental qui en a la charge, n'a pas de modèle tout trouvé : il s'inspire de la bibliothèque Sainte-Geneviève construite place du Panthéon à Paris par l'architecte Labrouste, qui jouit alors d'une grande notoriété et a influencé de nombreux bâtiments. Cet « Hôtel des Archives », situé rue d'Aviau à Bordeaux, à proximité du Jardin public, est inauguré en 1866. Pour la première fois en France, un bâtiment dévolu aux archives n'est pas constitué uniquement de locaux de conservation et de classement, puisqu'on y trouve aussi une grande salle de lecture pour le public à laquelle on accède par un hall et un escalier monumental. Remarquable par sa conception et sa réalisation, qui lui ont valu d'être inscrit à l'Inventaire supplémentaire des monuments historiques par le ministère de la Culture, ce bâtiment l'est aussi par sa longévité, puisqu'il est aujourd'hui toujours utilisé pour la conservation et le traitement des archives, aux côtés du site principal, fonctionnel et

Avec la fin du protectorat, la France met en place un dense réseau diplomatique, consulaire et culturel au Maroc, dont les archives sont régulièrement rapatriées au CADN. Qu'il s'agisse de l'histoire intérieure ou des relations extérieures, les chercheurs disposent d'importantes sources sur le Maroc contemporain, qui sont accessibles dans leur grande majorité jusqu'en 1994. Ces documents sont le reflet d'une histoire riche des liens tissés entre la France et le Maroc, qu'il s'agisse des relations entre les autorités politiques, des échanges économiques et culturels ou des migrations des Français et des Marocains. Au-delà des relations bilatérales, les archives françaises sont aussi celles d'une diplomatie qui observe et analyse l'évolution intérieure du Maroc et son insertion sur la scène internationale : les historiens y trouveront donc des sources de première main, encore peu exploitées mais riches de potentialités.



ENTRETIEN DU GENERAL DE GAULLE
ET DE S.M. LE ROI HASSAN II DU MAROC

à Champs le 10 mai 1962
de 16 heures à 17 heures .

Etaient présents :

M. Georges POMPIDOU — M. BALAFREJ
M. COUVE DE MURVILLE — M. GUEDIRA
M. Roger SEYDOUX — M. CHERKAOUI
M. BURIN des ROZIERS.

LE GENERAL DE GAULLE.

J'ai été très heureux de revoir ce matin Votre Majesté. Notre entretien a été utile. Il était bon qu'une mise au point intervînt dans les rapports entre nos deux pays. Ces rapports sont bons mais il y avait intérêt, en vue de l'avenir, à passer en revue l'ensemble des questions qui intéressent le Maroc et la France. La France n'a jamais eu de mauvais sentiments envers le Maroc; cela était vrai dans les temps historiques et cela l'est demeuré sous le Protectorat. Lyautey était convaincu que le Maroc accéderait à l'indépendance et qu'il appartenait à la France de l'y aider dans un esprit fraternel. Cette indépendance, nous l'avons reconnue sans réticence ni réserve et nous constatons

.../...

*Compte-rendu des entretiens entre le général de Gaulle et le Roi Hassan II, le 10 mai 1962 (archives de l'ambassade de France à Rabat, 558PO/1/269).*

Pour conclure, on rappellera qu'un effort particulier a été engagé ces dernières années pour faciliter l'accès du public marocain aux ressources conservées en France. Dans le cadre de la convention de coopération passée entre les deux institutions, plusieurs séries ont été numérisées et mises à disposition des chercheurs, par l'intermédiaire d'Archives du Maroc : il s'agit notamment de la correspondance politique entre la légation de France à Tanger et le ministère des Affaires étrangères et d'un corpus de documents sur la présence israëlite au Maroc, numérisé par le United States Holocaust Memorial. La collection des notices de tribus rédigées par les officiers des affaires indigènes durant le protectorat, récemment numérisée, doit également faire l'objet d'une opération du même type. Cet effort de partage des sources bénéficiera d'ailleurs aux chercheurs du monde entier qui s'intéressent au Maroc, puisque certains documents comme ceux du fonds Jacques Belin ont aussi vocation à être mis en ligne sur le futur portail internet des Archives diplomatiques.

des bureaux d'ordres, chargés de la bonne tenue des dossiers au sein des bureaux, est ainsi importée au Maroc avec succès. Ensuite, la BGP, créée par Lyautey, est chargée par un dahir du 1er novembre 1926 de recevoir les archives de la Résidence et de l'administration chérifienne, qui ont l'obligation d'y verser tous leurs documents de plus de dix ans. Ce principe est mis en œuvre avec des succès divers, pour les archives des services centraux de Rabat. C'est surtout sous la direction de Jacques Riche, archiviste du protectorat puis conservateur de la BGP entre 1932 et 1959, que s'organise la collecte et le classement de ces fonds. Dans le pays, les administrations territoriales françaises (régions et contrôles civils) tiennent aussi des archives, dont la qualité plus inégale explique les lacunes que l'on trouvera dans les fonds nantais.

En 1956, la restauration de l'indépendance du Maroc marque une rupture importante dans l'histoire des archives. Comme dans les autres anciens protectorats et colonies, l'administration française sur le départ organise la préservation et l'envoi en France des «archives de souveraineté» conservées à la Résidence et dans les territoires. En revanche, les archives de la majorité des directions « néo-chérifiennes », ancêtres des actuels ministères marocains, demeurent au Maroc, soit à la BGP devenue Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc, soit dans les ministères. C'est là l'origine de la répartition actuelle des archives du protectorat entre le Maroc et la France. D'abord centralisées au camp de la Médiouna et à l'ambassade à Rabat, les archives sont expédiées en France entre 1956 et 1961. Un temps conservé par les forces armées au château de Vincennes, elles sont réparties entre les Archives diplomatiques, pour les services civils, et le ministère des Armées, pour le cabinet militaire, les troupes françaises stationnées au Maroc et les zones du pays sous administration militaire. Au quai d'Orsay, la place manque pour accueillir ces documents: après la création du dépôt de Nantes, il est rapidement décidé d'y transférer ces 9 000 liasses. D'abord sommairement identifiées, elles ont été depuis les années 1990 l'objet d'importants travaux de classement et d'inventaire, et se sont enrichies en 2005 de l'énorme collection photographique du protectorat.

Aujourd'hui, les archives du protectorat représentent 10 324 cartons, liasses et registres et 130 000 clichés qui sont mis à la disposition d'un nombreux public marocain, français et étranger. Elles se répartissent entre les organes centraux de la Résidence générale (cabinets civil, militaire et diplomatique du résident général, cabinet du délégué à la résidence générale, secrétariat général du protectorat), les directions politiques (affaires indigènes, intérieur, affaires chérifiennes) et les services régionaux et territoriaux. Ces séries vont de l'occupation de Casablanca et d'Oujda en 1907 jusqu'à 1956. S'y ajoutent les collections photographiques, dont la pièce maitresse est le fonds Jacques Belin, photographe de la Résidence puis de l'ambassade de 1940 à 1960. En outre, les fonds des consulats de France à Tanger, Larache et Tétouan permettent d'étudier l'histoire du Nord du pays durant la période.



*Reportages de Jacques Belin, photographe de la Résidence générale au Maroc (21MA/2).*

## Le Maroc aux Archives diplomatiques

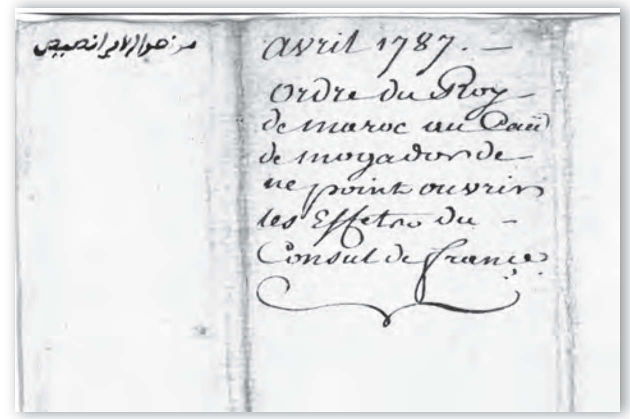
Le Maroc tient une place toute particulière dans les fonds du CADN. Elle s'explique à la fois par l'ancienneté des relations entre le royaume chérifien et la France, mais aussi par le rôle qu'a joué le ministère des Affaires étrangères durant la période du protectorat. On verra aussi que les histoires des institutions chargées des archives dans nos deux pays se croisent, puisque nombre des fonds conservés à Nantes ou à Rabat sont passés par le creuset que fut jusqu'en 1956 la Bibliothèque générale du protectorat (BGP)[3].

Jusqu'en 1912, les relations franco-marocaines sont celles de deux États souverains, représentés sur place par des diplomates. Les fonds d'archives correspondant à cette période appartiennent donc aux archives des postes diplomatiques et consulaires. Si le premier agent français, Guillaume Bérard, s'établit au Maroc dès 1577, ce n'est qu'en 1767 qu'une représentation pérenne est créée au Maroc, avec la nomination de Louis Chénier, consul général de France. C'est à cette date que commence le « fonds Tanger », qui regroupe en fait plusieurs fonds d'archives. Ce sont d'abord les archives du consulat général au Maroc, fixé à Tanger à partir de 1795 et érigé en légation en 1863. Représentation politique de la France auprès du sultan, la légation est secondée par un réseau de consulats qui se développe dans les principales villes marocaines tout au long du XIXe siècle (Casablanca, Fès, Larache, Mazagan, Mogador, Rabat, Safi et Tétouan). À l'aube du XXe siècle, les ambitions françaises et européennes sur le pays se reflètent également dans les archives du service du contrôle de la dette marocaine, et dans celles du centre de renseignement rattaché à la légation de France. Après l'établissement du protectorat, toutes ces archives ont été progressivement transférées à Rabat. Bien qu'appartenant en propre au ministère des Affaires étrangères, elles sont déposées entre 1929 et 1933 à la BGP, qui en assure le classement et la conservation jusqu'en 1956. Elles sont ensuite rapatriées en France avec les archives plus contemporaines du protectorat.



ولا حول ولا قوة الا بالله

عام 1201



avril 1787.
Ordre du Roy de maroc au Caïd de mogador de ne point ouvrir les Effets du Consul de france

*« Ordre du Roy du Maroc au Caïd de Mogador de ne point ouvrir les effets du Consul de France », avril 1787 (archives de la légation de France à Tanger, 675PO/A/72).*

En 1912, le traité de Fès place la plus grande partie du Maroc sous le protectorat de la France. L'administration de la zone française est confiée au ministère des Affaires étrangères. Ses services ont produit une masse impressionnante d'archives, qui est dans l'ensemble bien préservée, grâce à une organisation précoce des archives. La tradition

(3) Cette partie s'appuie sur l'inventaire récemment publié par le CADN : *Archives rapatriées du consulat puis de la légation de France à Tanger. 1767-1944. Introduction commune aux séries 675PO/A et B1*, Nantes, 2020, ainsi que sur l'article de Colette Zytnicki, « La question des archives au Maroc : du projet d'Henri de Castries en 1913 à la fin du Protectorat français (1955) » in *Archives du Maroc*, n°2/2017, p. 64-74.

### Publics et sujets de recherche

La nature très particulière des fonds conservés et leur intérêt évident pour l'histoire du monde expliquent la fréquentation du CADN par un public très cosmopolite. Chaque année, environ 500 lecteurs consultent une dizaine de milliers de cartons et registres. Plus de deux tiers des lecteurs sont des étudiants en master et doctorat ou bien des chercheurs universitaires. On trouve parmi eux des historiens, mais aussi des géographes, des historiens de l'art, des spécialistes de la littérature et des civilisations française et étrangères, des juristes ou des spécialistes des sciences politiques. La part du grand public tend ces dernières années à s'accroître, les ressources du centre attirant maintenant généalogistes amateurs, documentaristes, journalistes et essayistes. Si le public français constitue une grosse moitié du lectorat, des chercheurs du monde entier fréquentent le centre, notamment durant les vacances universitaires, où la salle de lecture devient une véritable tour de Babel. Les contingents les plus nombreux sont les Européens et les Maghrébins - surtout Marocains et Tunisiens - suivis par les Américains et, depuis quelques années, les lecteurs chinois, coréens ou japonais.

Les thèmes de recherche de ces lecteurs illustrent l'étendue des ressources disponibles. Aux côtés des classiques études sur les relations entre la France et tel ou tel pays, de nombreux travaux portent sur l'histoire intérieure des pays. C'est bien sûr le cas pour une majorité de nos lecteurs marocains et tunisiens, qui travaillent autant sur la période des protectorats que sur les époques moderne ou contemporaine. Pour autant, tous les chercheurs ne s'intéressent pas qu'à leur propre pays : ainsi, les fonds sur le monde arabo-musulman, du Maroc à l'Empire ottoman, sont parmi les plus consultés et suscitent l'intérêt de chercheurs de tous pays. Si toutes les périodes sont couvertes depuis le XVI$^{e}$ siècle, le XX$^{e}$ siècle est sans conteste le plus populaire, avec plus de deux tiers des sujets de recherche enregistrés. Loin d'être en déclin, l'histoire très contemporaine trouve à Nantes des matériaux inédits sur les grandes thématiques de l'après-guerre, qu'il s'agisse de la guerre froide, de la décolonisation ou de la construction européenne.

On notera aussi que la fréquentation du centre n'a pas connu de réel fléchissement ces dernières années. Autant nos collègues des archives départementales ou municipales ont vu une grande partie des lecteurs quitter les salles de lectures « physiques » pour se reporter sur les ressources en ligne, autant l'on constate avec satisfaction le maintien de notre lectorat. Du côté du public universitaire, le regain d'intérêt pour l'histoire politique et l'ouverture aux autres disciplines scientifiques expliquent certainement cette situation, tout comme les liens étroits que le centre entretient avec les milieux universitaires. Le grand public, longtemps peu nombreux, découvre quant à lui le centre depuis quelques années, à la faveur de l'action culturelle et pédagogique qui y est développée : visites, conférences, expositions, publications d'ouvrages sont, ici comme dans d'autres services, autant de moyens de démocratiser l'accès aux archives.

Nos lecteurs, qui effectuent souvent de longs et coûteux voyages pour se rendre en France, sont bien évidemment demandeurs de plus vastes ressources en ligne. Le travail de diffusion sur Internet s'appuie sur le projet de portail des Archives diplomatiques, qui devrait bientôt voir le jour, avec l'accès à deux types de ressources : d'abord, les instruments de recherche dans les fonds, outils indispensables à tous les chercheurs pour la préparation de leur séjour ; ensuite, des archives numérisées, en particulier les fonds iconographiques et des séries fragiles ou très consultées de correspondance des postes diplomatiques et consulaires.



*Archives du protectorat français en Tunisie. Saisies en 1943 par l'armée allemande, les « archives de Moscou» avaient été transférées en URSS en 1945 et ont été restituées par la Russie dans les années 1990-2000. © MEAE/CADN*

On peut en rapprocher les ensembles d'archives des anciennes colonies françaises en Afrique subsaharienne et en Indochine, transmis aux ambassades lors des indépendances et qui ont suivi le sort des archives diplomatiques proprement dites. Il s'agit de séries de volumes inégaux, parmi lesquels on relève quelques ensembles significatifs, par exemple pour le Sénégal, le Congo-Brazzaville ou la République centrafricaine. L'essentiel des archives coloniales se trouve toutefois aux Archives nationales d'outre-mer, à Aix-en-Provence.

Enfin, le CADN conserve plusieurs séries spécifiques. Ce sont ainsi l'état civil et les actes notariés établis par les consuls pour les Français résidant à l'étranger, mais aussi des fonds et collections d'origine privée et qui présentent un intérêt pour l'histoire de la diplomatie ou celles des protectorats et du mandat : papiers de particuliers, de diplomates ou d'administrateurs, d'associations ou d'entreprises, collections iconographiques. La bibliothèque du centre, complémentaire des fonds d'archives, conserve quant à elle des ouvrages, des revues et des journaux anciens, parfois rares et qui proviennent de nombreux pays, parmi lesquels la Tunisie est très bien représentée. Ce fonds s'enrichit régulièrement des dernières productions éditoriales couvrant l'histoire générale et les relations internationales.

Comme dans tous les services d'archives publics français, les archives conservées à Nantes sont accessibles selon les dispositions des articles L213-1 à L213-6 du Code du patrimoine, réformées en 2008. Aucune restriction d'âge, de diplôme ou de nationalité n'est imposée aux usagers, qui peuvent consulter en salle de lecture les documents à l'expiration des délais légaux. Le plus fréquent est celui protégeant les documents « dont la communication porte atteinte [ ] à la conduite des relations extérieures », consultables 25 ans après la clôture des dossiers. La plupart des archives des représentations de la France à l'étranger sont visées par ce délai, qui peut dans certains cas être porté à 50 ans, lorsque leur communication porte atteinte au secret de la défense nationale, aux intérêts fondamentaux de l'État dans la conduite de la politique extérieure, à la sûreté de l'Etat, à la sécurité publique, à la sécurité des personnes et ou à la protection de la vie privée. Ce dernier critère représente le plus important volume de documents, avec la multitude de dossiers consacrés aux Français établis à l'étranger et au personnel des ambassades et consulats. Enfin, les registres des naissances et mariages, les minutes et répertoires du notariat consulaire, les documents relatifs aux affaires portées devant les juridictions ne sont communicables qu'à l'expiration d'un délai de 75 ans. Le Code du patrimoine permet toutefois aux lecteurs de solliciter une dérogation pour accéder de manière anticipée aux archives nécessaires à leur recherche, sous réserve que leur communication ne porte pas « une atteinte excessive aux intérêts que la loi a entendu protéger. » Les lecteurs souhaitant travailler sur les sujets les plus contemporains sont donc invités à se rapprocher du CADN pour connaître les modalités d'accès aux documents qui les intéressent.

Enfin, les Archives diplomatiques contribuent au rayonnement du ministère et à sa meilleure connaissance par le grand public. Cela passe bien sûr par l'organisation d'événements culturels - expositions, cycles de conférences, publications d'ouvrages - mais aussi par une plus large diffusion des archives sur Internet et sur les réseaux sociaux.

## Les fonds et leurs conditions d'accès

En 2020, les fonds et collections conservés au CADN se répartissent en plusieurs ensembles d'importances inégales[(1)]. Le cœur des archives est constitué par les fonds des «postes» français à l'étranger : ambassades et légations[(2)], qui assurent la représentation politique auprès des gouvernements ; consulats généraux, consulats et sections consulaires des ambassades, chargés de la protection et de l'administration des ressortissants français dans un pays ou une circonscription ; services culturels et instituts français, acteurs de terrain de la diplomatie culturelle ; missions et services de coopération, présents surtout en Afrique, en Asie et dans le monde arabe. Ce sont au total plus de 800 fonds, dont les plus anciens remontent à 1582 et dont l'importance peut aller de quelques pages à plusieurs milliers de cartons pour des ambassades comme Londres ou Moscou. D'abord circonscrit à l'Europe et à la Méditerranée - empires ottoman et chérifien compris - le réseau diplomatique et consulaire français s'étend à partir de la fin du XVIII^e siècle aux Amériques, avant de se développer en Afrique et en Asie, à la faveur des décolonisations. Il couvre maintenant 160 pays, dont l'histoire peut être étudiée grâce aux archives. Aux côtés de représentations disparues - anciens consulats en Europe ou en Orient, ambassades dans d'anciens États comme la Yougoslavie ou la RDA - on trouve de nombreux fonds ouverts, qui s'enrichissent régulièrement de nouveaux versements effectués par les services et vont souvent jusqu'aux années 1990 ou 2000.



*Archives anciennes des postes diplomatiques: Madrid.*
*© MEAE/CADN*

Le second ensemble notable est constitué par les archives des anciens protectorats français au Maroc (1912-1956) et en Tunisie (1881-1956) et du mandat confié par la Société des Nations à la France sur la Syrie et le Liban (1920-1946). Dans les trois cas, il s'agit seulement d'une partie des documents produits par les autorités françaises, puisque les archives «de gestion» (directions spécialisées basées à Rabat, Tunis et Beyrouth et administrations locales) ont été transmises aux autorités nationales lors des indépendances, tandis que les archives « de souveraineté », qui recouvrent essentiellement les organes de direction (résidents généraux et hauts-commissaires) et les services politiques, étaient quant à elles transférées en France. Les archives des forces armées françaises ont suivi le même chemin mais sont conservées par le Service historique de la Défense. Ces fonds, complémentaires de ceux conservés par les Archives du Maroc et les archives nationales de Tunisie, du Liban et de Syrie, font partie des plus sollicités par le public.

(1) Le guide *Archives diplomatiques. Mode d'emploi* (Paris, Archives et culture, 2019, 95 p.) présente de manière détaillée les fonds des Archives diplomatiques et les méthodes de recherche. Il est consultable en salle de lecture.

(2) Jusqu'en 1946, seules les représentations dans les plus grandes puissances prenaient le nom d'ambassades, tandis que dans les autres pays, les légations assumaient le même rôle, avec à leur tête un ministre plénipotentiaire, souvent désigné comme le « ministre de France. »

des représentations françaises à l'étranger, du XVIe siècle à nos jours.

## Le CADN aujourd'hui



*Les magasins de conservation, inaugurés en 1996. © MEAE/CADN*

Depuis 1986, le CADN constitue donc l'un des départements de la direction des Archives et a développé son activité dans tous les domaines de compétence des archives. Sa création a permis de mettre en œuvre une politique systématique de collecte des archives historiques dans les ambassades, les consulats et les services de coopération et d'action culturelle : après la sauvegarde des fonds anciens encore présents à l'étranger, il s'agit désormais d'accueillir chaque année de nouvelles archives plus contemporaines et de préparer leur mise à disposition du public. Plusieurs centaines de mètres linéaires sont ainsi reçus chaque année. Une première extension, achevée en 1996, a porté les capacités de conservation à 36 kilomètres linéaires et la construction d'une nouvelle tranche est maintenant envisagée pour que la collecte puisse se poursuivre dans les prochaines décennies. Le centre s'est aussi doté de services et d'équipements complets : un atelier de reliure et de restauration, qui traite les documents les plus dégradés ayant souvent séjourné dans des climats difficiles ; une bibliothèque spécialisée ; une vaste salle de lecture pouvant accueillir 40 personnes ; une salle de conférences et d'expositions, qui est également utilisée pour l'accueil des nombreux visiteurs scolaires. Vingt-sept personnels permanents, archivistes, techniciens, agents administratifs, assurent ensemble les missions dévolues au centre.





*La salle de lecture. © MEAE/CADN*

Cette équipe nantaise travaille en étroite liaison avec le centre de La Courneuve et poursuit de concert avec lui plusieurs objectifs au long court. Il s'agit d'abord de maintenir à un haut niveau d'activité les missions traditionnelles que sont la collecte, le classement et la mise à disposition des archives sur support papier. Ensuite, le numérique est devenu un enjeu majeur : en collaboration avec les services informatiques du ministère et les autres services d'archives de l'État, les Archives diplomatiques sont engagées dans la mise en place d'une plate-forme d'archivage électronique interministérielle, dans le cadre du projet VITAM. Le défi du numérique est d'autant plus important pour la diplomatie qu'elle a largement dématérialisé ses procédures et que des documents aussi importants que la correspondance entre le ministre et les ambassades ou bien le suivi des Français de l'étranger sont maintenant produits et conservés sous une forme dématérialisée.

détruire pour qu'elles ne tombent pas entre des mains hostiles : au Cambodge, les archives de l'ambassade furent ainsi incinérées en 1975, alors que les Khmers rouges venaient de s'emparer de Phnom Penh et encerclaient l'ambassade. Ces expériences funestes ont poussé le ministère à assurer une meilleure protection de ce patrimoine unique, en organisant son rapatriement régulier en France, afin qu'il soit conservé dans des conditions adéquates.

Plus prosaïquement, la création d'un dépôt à Nantes a aussi été motivée par la saturation des locaux parisiens. Dès les années 1940, on manque de place au quai d'Orsay et l'on se préoccupe d'établir un dépôt annexe, qui permettrait d'absorber la masse d'archives récentes produites par des services administratifs de plus en plus nombreux, et dont la production de papier explose depuis l'adoption de la machine à écrire et du papier carbone. À la fin des années 1950, l'arrivée en France d'une partie des archives des anciens protectorats au Maroc et en Tunisie rend la situation encore plus critique. Après plusieurs projets d'installation à proximité de Paris, c'est finalement le site de Nantes qui est choisi en 1966 pour accueillir un nouveau dépôt d'archives. Le ministère a en effet délocalisé dans l'ancienne capitale des ducs de Bretagne une partie de ses services, et il paraît logique d'y installer également les archives. C'est ainsi qu'un ancien dépôt à fourrage de la gendarmerie, bâti en 1882 et dont la structure peut supporter de lourdes charges, est progressivement converti en bâtiment d'archives. Ce bâtiment, toujours en usage aujourd'hui, n'accueille à l'époque aucun public. Les archives historiques demeurent au quai d'Orsay, tandis que l'annexe de Nantes reçoit des documents récents, alors réservés au seul usage de l'administration. Parmi eux, on compte notamment les archives de l'ancien mandat français en Syrie et au Liban, expédiées de Beyrouth en 1968-1969, et celles des protectorats, qui, après de multiples transferts depuis 1956, arrivent à Nantes en 1972-1973. Les accroissements se poursuivent tout au long des années 1970 et 1980, portant le volume conservé à près de 14 kilomètres linéaires.



*L'ancien dépôt à fourrages, affecté aux archives en 1966. © MEAE/CADN*

Dans les années 1980, l'annexe provinciale va devenir un véritable centre d'archives, doté de compétences, de locaux et de moyens humains adaptés. L'adoption de la loi sur les archives du 3 janvier 1979 est certainement l'élément déclencheur de cette transformation. En rendant accessibles au public la majorité des archives de plus de trente ans, la loi accélère le développement de la recherche en histoire contemporaine et permet de communiquer nombre de fonds jusqu'alors réservés. Les fonds nantais, qui couvrent majoritairement le XIX$^{e}$ et le XX$^{e}$ siècle, font partie de ceux-ci. Les chercheurs ont progressivement connaissance de ce gisement de sources inédites et l'université de Nantes s'émeut particulièrement de la difficulté à accéder à ces ressources. Elle mène alors une campagne active pour obtenir que le dépôt ouvre ses portes au public. Le ministère entend cette demande et, avec le soutien des autorités locales, amorce la mutation du dépôt : après le recrutement des premiers professionnels en 1986, une salle de lecture est inaugurée dans le bâtiment historique le 23 octobre 1987. La vocation du dépôt, devenu Centre des Archives diplomatiques, s'affirme : il accueille désormais l'ensemble des archives provenant

# Le Centre des Archives diplomatiques de Nantes, un service ouvert sur le monde

**Éric LECHEVALLIER**
Chef du pôle « publics » du CADN
Direction des Archives
Ministère de l'Europe et des affaires étrangères



## Du dépôt annexe au Centre des Archives diplomatiques

Les archives du ministère de l'Europe et des affaires étrangères comptent parmi les plus anciennes institutions archivistiques françaises, puisqu'elles furent mises en place dès le règne de Louis XIV, par le ministre Colbert de Torcy. Hébergées successivement au Vieux Louvre, à Versailles puis à nouveau à Paris, les archives des services centraux de la diplomatie font depuis plus de trois siècles l'objet d'un soin tout particulier. Elles ont aussi un statut original, puisque, tout en étant soumis aux dispositions du Code du patrimoine, communes à tous les services publics d'archives, le ministère assure lui-même la gestion de ses archives, depuis leur création jusqu'à leur mise à disposition du public. Cette spécificité, qui s'explique par l'histoire très ancienne des Archives diplomatiques, est partagée avec le ministère des Armées, tandis que les autres administrations, de la Présidence de la République aux ministères et aux grands établissements publics, versent leurs archives historiques aux Archives nationales. La place des archives au sein de la diplomatie française a été réaffirmée en 2009, lorsque la direction des Archives s'est installée sur un nouveau site proche de Paris, à La Courneuve. Celui-ci permet d'assurer des conditions de conservation et d'accueil du public adaptées aux exigences de notre temps. Il n'est pourtant pas le seul site de conservation, puisqu'une part importante des archives diplomatiques est conservée à Nantes.

Le Centre des Archives diplomatiques de Nantes (CADN) a une histoire plus récente, qui remonte seulement à 1967. Jusqu'alors, les archives de la diplomatie française étaient conservées au ministère lui-même. Elles se composaient pour l'essentiel des documents produits et reçus par les services du ministre, tandis que les archives des « postes », c'est-à-dire des ambassades et des consulats, restaient le plus souvent dans les locaux des représentations à l'étranger, sans que le public puisse y accéder. Au XX^e^ siècle, plusieurs bouleversements poussent les Archives diplomatiques à investir des champs d'action nouveaux, qui sont à l'origine du CADN tel que nous le connaissons aujourd'hui.

Au fil du siècle, la fragilité des archives face aux événements politiques ou climatiques est apparue sous un nouveau jour. Pertes et destructions furent nombreuses au XX^e^ siècle, les fonds de plusieurs ambassades, parfois très riches, étant perdus ou disséminés. Il en fut ainsi en Russie, où la révolution de 1917 entraîna la saisie par les Bolcheviks d'une bonne partie des archives de l'ambassade et des consulats français, restituées seulement dans les années 1960 par l'URSS, ou bien au Japon où le tremblement de terre de 1923 fit disparaitre la quasi-totalité des archives de notre représentation à Tokyo. Plus grave encore, les diplomates qui avaient la garde des archives furent parfois contraints de les

en particulier à l'interface de post-correction Pyrrha et au lemmatiseur Deucalion, deux outils extrêmement précieux pour les éditeurs de texte[2].

L'attention et le soin porté, au sein du projet numérique de l'Ecole, à l'intégrité de la donnée s'inscrit dans le droit fil méthodologique d'une institution bientôt bicentenaire. Elle consacre le triomphe du document, rendu en quelque sorte à sa consistance par-delà et au moyen de l'interface virtuelle qui le livre au public. Sans se substituer à l'édition critique, nécessaire à la production du texte en tant qu'objet littéraire clos, l'exposition des différents témoins et la possibilité offerte par l'interface numérique d'en rendre lisibles les leçons complètes replacent le document au centre d'une démarche toujours et plus que jamais au service des sources documentaires.

*************

En près de deux siècles d'existence, l'Ecole nationale des chartes aura éprouvé et adapté aux mutations des sources documentaires l'appareil méthodologique sur lequel elle fonde ses enseignements et sa recherche. Ceux-ci se conçoivent encore et toujours en prise directe avec l'objet, perçu tout à la fois dans sa matérialité, sa complexité, mais aussi par le moyen des outils numériques aujourd'hui à disposition. Cette démarche est au cœur de sa mission de formation - condition essentielle à la diplomation de cadres pleinement à même de faire face aux enjeux que représente aujourd'hui la conservation et la valorisation, au sens large, du patrimoine culturel.

(2) http://github.com/hipsterphilology/deucalion; https://github.com/hipsterphilology/pandorapostcorrectapp; https://github.com/PonteIneptique/deucalionmodelaf

et scientifique en constante mutation. Elle entend ainsi contribuer à repenser les métiers des archives et de la donnée.

Afin d'accompagner les projets de ses communautés de chercheurs et d'enseignants et de mieux valoriser les ressources produites dans le cadre des enseignements et des projets numériques nombreux de ses membres, l'Ecole entreprend depuis 2017 de se doter d'une infrastructure numérique de recherche, garante de la pérennisation de ses données et de l'accessibilité de métadonnées riches. Des projets-phares viennent y prendre place, à vocation pédagogique, tel le projet ADELE, déjà cité, ou collaborative, tel le projet Correspondances, dirigé par le professeur Olivier Poncet, qui vise le développement d'une interface d'édition collaborative de lettres de l'époque moderne. Quelles qu'elles soient, toutes les applications documentaires qui ont vocation à s'insérer dans cette infrastructure sont fondées sur un principe commun : la pérennisation d'une donnée à laquelle sont attachées des métadonnées riches et ouvertes. L'ensemble des outils, plus largement, déployés dans ce cadre sont développés en licence libre et ouverte.

L'infrastructure numérique en cours de reconstruction à l'Ecole des chartes est, en somme, la déclinaison et le reflet de ce qu'en sont les enseignements depuis sa fondation. Elle vise en effet, en premier lieu à mettre en lumière les sources dans le respect de leur exhaustivité et en tenant compte de tous les éléments permettant de les embrasser dans leur contexte de production. Elle met, en second lieu, à disposition d'un auditoire plus large que les seules communautés d'étude et de recherche de l'Ecole des outils innovants au service de l'approche critique de ces sources, mais aussi d'une ecdotique qui tire pleinement parti de dispositifs numériques qu'enseignants et ingénieurs, à l'Ecole, n'ont de cesse de faire évoluer pour en améliorer la fiabilité et les performances - on pense

les évolutions d'un écosystème documentaire
et scientifique en constante mutation. Elle entend ainsi contribuer à repenser les métiers des archives et de la donnée.

Afin d'accompagner les projets de ses communautés de chercheurs et d'enseignants et de mieux valoriser les ressources produites dans le cadre des enseignements et des projets numériques nombreux de ses membres, l'Ecole entreprend depuis 2017 de se doter d'une infrastructure numérique de recherche, garante de la pérennisation de ses données et de l'accessibilité de métadonnées riches. Des projets-phares viennent y prendre place, à vocation pédagogique, tel le projet ADELE, déjà cité, ou collaborative, tel le projet Correspondances, dirigé par le professeur Olivier Poncet, qui vise le développement d'une interface d'édition collaborative de lettres de l'époque moderne. Quelles qu'elles soient, toutes les applications documentaires qui ont vocation à s'insérer dans cette infrastructure sont fondées sur un principe commun : la pérennisation d'une donnée à laquelle sont attachées des métadonnées riches et ouvertes. L'ensemble des outils, plus largement, déployés dans ce cadre sont développés en licence libre et ouverte.

L'infrastructure numérique en cours de reconstruction à l'Ecole des chartes est, en somme, la déclinaison et le reflet de ce qu'en sont les enseignements depuis sa fondation. Elle vise en effet, en premier lieu à mettre en lumière les sources dans le respect de leur exhaustivité et en tenant compte de tous les éléments permettant de les embrasser dans leur contexte de production. Elle met, en second lieu, à disposition d'un auditoire plus large que les seules communautés d'étude et de recherche de l'Ecole des outils innovants au service de l'approche critique de ces sources, mais aussi d'une ecdotique qui tire pleinement parti de dispositifs numériques qu'enseignants et ingénieurs, à l'Ecole, n'ont de cesse de faire évoluer pour en améliorer la fiabilité et les

tout comme les thèses elles-mêmes. En outre, si le dépôt des thèses est systématique et leur versement aux archives nationales garanti depuis les années 1960, les thèses antérieures sont éparses, mal recensées, et celles conservées aux Archives nationales sont difficiles d'accès - leur consultation requérant l'autorisation de leur auteur. Pour rendre ces travaux accessibles aux chercheurs et en valoriser les contenus inédits, représentatifs d'évolutions historiographiques et disciplinaires dont l'Ecole des chartes aura été l'un des acteurs et témoins, l'institution a entrepris depuis 2019 le recensement et la numérisation des thèses depuis leur origine jusqu'à nos jours. Dès l'année bicentenaire, un premier corpus sera disponible en ligne, en lien avec les positions des thèses et les données bibliographiques issues de ces travaux, en conformité et dans le respect du cadre réglementaire existant et du droit de propriété intellectuelle des auteurs.



*Elèves et étudiants dans la rotonde de la bibliothèque de l'Ecole nationale des chartes, site Richelieu, aujourd'hui*

**- Le doctorat**

L'Ecole nationale des chartes délivre des doctorats, dirigés par ses directeurs d'études, dans toutes les disciplines citées plus haut. Des diplômés du parcours d'archiviste paléographe amenés à transformer leur travail de thèse en doctorat comptent parmi les 35 à 40 inscrits, à quoi s'ajoutent pour la plus grande part des diplômés d'établissements français et, surtout, étrangers. A l'heure actuelle, l'Ecole nationale des chartes encourage ses diplômés à s'inscrire en doctorat dès l'issue de leur troisième année ou très rapidement par la suite. Deux allocations doctorales sont offertes au concours ouvert aux chartistes et non chartistes.

Ces travaux permettent d'ouvrir les champs disciplinaires qui sont ceux de l'Ecole, les «sciences auxiliaires de l'histoire» aux formats académiques européens, et assurer ainsi le rayonnement de ces enseignements au plan national et international. Le réseau des alumni de l'Ecole est ainsi présent sur tous les continents et lui offre des opportunités de partenariat nouvelles et stimulantes, pour ne citer que l'exemple de la convention qui la lie à l'Université de Wuhan en Chine, et plus particulièrement avec sa School of Information.

**- Le doctorat sur travaux**

Consciente de la difficulté de produire un travail de thèse en parallèle d'une activité professionnelle lourde de responsabilités, l'Ecole des chartes propose depuis plusieurs années aux conservateurs le dispositif du doctorat sur travaux. Il consiste en la présentation, à l'issue d'un an d'inscription, d'un dossier composé des travaux réalisés par le candidat dans le cadre de son activité professionnelle et scientifique, incluant instruments de recherche, guides de sources, catalogues raisonnés, éditions scientifiques. L'Ecole contribue ainsi à la réévaluation scientifique d'une profession au sein de laquelle le doctorat n'est pas encore la norme, pénalisant sa visibilité à l'étranger où la plupart des conservateurs de collections et de fonds publics sont titulaire du doctorat.

## 3. Vers une nouvelle infrastructure numérique de recherche

Forte de ce large éventail d'expertises mises au service d'une vision inclusive des archives et de l'accès à l'information, l'Ecole nationale des chartes est en mesure de relever les défis d'une formation qui épouse adéquatement les évolutions d'un écosystème documentaire

patrimoniales. L'enseignement se déploie sur deux années, très complémentaires : la première s'adosse très largement au parcours des archivistes-paléographes, fondé sur les sciences auxiliaires de l'histoire, tandis que la deuxième année se compose, au premier semestre d'enseignements spécialisés dans le domaine des technologies de l'information (structuration des données, standards, fondamentaux de l'informatique, conduite de projet, méthodologie de la publication électronique ), au second semestre d'un stage ou de la rédaction d'un mémoire de recherche. Le livrable à produire à l'issue du stage se compose d'un outil informatique, cahier des charges ou prototype ainsi que d'un mémoire documentant la méthodologie du travail entrepris. Par cette formation, l'Ecole des chartes a accompagné et accompagne l'évolution des services et des besoins qui sont ceux des établissements scientifiques et culturels à l'ère numérique.

### LES MASTERS RECHERCHE

- Le Master Humanités numériques a été créé il y a quatre ans au sein de Paris Sciences et Lettres, université de rattachement de l'Ecole nationale des chartes. La responsabilité pédagogique en revient à l'Ecole, moyennant un co-portage ENC-ENS-EPHE-EHESS.

Il répond aux besoins de futurs chercheurs dont le projet s'adosse à des corpus numériques, et qui en conséquence doivent être formés aux méthodes computationnelles et aux outils d'analyse des données pour appréhender et traiter leurs sources. Après ce master, la plupart des étudiants (environ 1 à 12 par promotion) accèdent à des contrats doctoraux qui leur permettent de mettre à profit les compétences acquises dans le cadre d'un travail de thèse.

- Le Master d'Histoire transnationale, porté par l'ENS et l'ENC, axe ses enseignements sur l'histoire des transferts et des circulations, d'hommes, de formes, d'idées, de collections, afin d'interroger à nouveau frais périodes, événements, lectures et présupposés historiographiques. Ses diplômés s'orientent vers l'enseignement et la recherche.

L'ensemble des masters que porte ou co-porte l'ENC voient s'accroître leur ouverture à l'international, via des mobilités académiques (ERASMUS+) ou de stages, auprès du vaste réseau de partenaires de l'Ecole, établissements d'enseignement supérieur comme institutions patrimoniales.

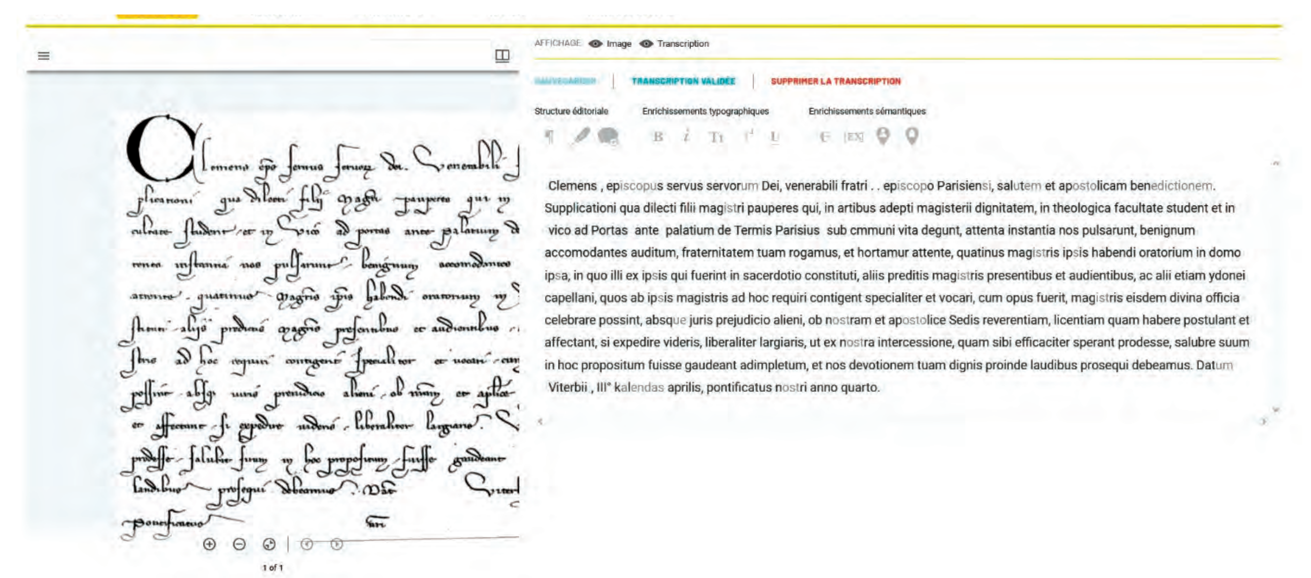
## 2. La formation par la recherche

### - La thèse d'Ecole des chartes

Il s'agit là d'une autre des spécificités pédagogiques du parcours d'archiviste paléographe depuis le XIXe siècle : les élèves doivent réaliser une thèse sur un corpus documentaire inédit, en lien avec l'une des spécialités disciplinaires de l'Ecole et sous la direction de l'un de ses professeurs. Réalisées en général entre la fin de la première année et le premier semestre de la quatrième année, ces thèses, qui visent la description, l'analyse, l'édition et l'étude de sources originales et non encore travaillées, constituent dans certains cas la première étape d'un travail de doctorat, et un nombre croissant d'entre elles donne lieu à publication.

Guidés par leurs directeurs dans ce travail original, les élèves découvrent ainsi par la pratique les méthodes de la recherche et apprennent à trouver et exploiter les sources nécessaires à leur travail de thèse. Ils éprouvent ainsi les enseignements qu'ils reçoivent au cours de leur scolarité, et sont sensibilisés au premier chef à la réalité de la recherche académique, se trouvant in fine plus à même, dans ces conditions, d'accompagner la démarche des chercheurs qu'ils seront amenés à conseiller et à orienter dans le cadre de leurs futures fonctions de conservateurs d'archives, de bibliothèques ou de musée.

Les sources éditées dans le cadre de ces travaux sont pour certaines restées impubliées,




*Interface de transcription en mode édition de l'application ADELE*

Un parcours enrichi de stages nationaux et internationaux en 2e et en 4e année a conduit l'Ecole des chartes à prolonger son parcours, très riche de 3 à 4 ans. Ces stages sont une occasion pour les élèves de préciser leur orientation professionnelle (archives, bibliothèques, musées, enseignement) dès la deuxième année de scolarité. Les futurs archivistes choisiront en conséquence de s'immerger durant trois mois dans un service d'archives, national ou territorial, et d'éprouver ainsi en pratique les enseignements reçus. En quatrième année, ils déclinent durant deux mois cette expérience lors d'un stage dans une institution de leur choix à l'étranger, tenant compte là encore de la spécialité qu'ils ont élue. En conséquence, le parcours s'achève à la fin du mois de juin de la quatrième année, avec la délivrance du diplôme d'archiviste paléographe. Ce parcours n'exclut pas une diplomation au niveau master, puisque à l'issue de leur troisième année, les étudiants valident, au terme d'un accord entre l'Ecole et une université partenaire, un diplôme de master 2. Ainsi, ils peuvent, s'ils le souhaitent, s'inscrire en doctorat.

Forts des compétences acquises durant ce parcours, très complet, les élèves archivistes-paléographes sont à même, au terme de leur scolarité, de passer les concours pour accéder aux fonctions de conservateur d'archives, de musée, monuments historiques et de bibliothèques : l'Institut national du Patrimoine et l'Ecole nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques accueillent les lauréats et leur délivrent des enseignements pratiques nécessaires à leur insertion professionnelle, qui intervient au terme de dix-huit mois de formation complémentaire à celle de l'Ecole nationale des chartes.

Parmi les promotions, d'environ 20 diplômés par an, certains font le choix d'une orientation vers les métiers de l'enseignement supérieur et de la recherche. Beaucoup au reste seront amenés à valider un doctorat en sciences humaines dans les années qui suivent leur sortie de l'Ecole.

### - Le master Technologies numériques appliquées à l'histoire

Depuis sa création en 2007, le master forme, au nombre d'une quinzaine de diplômés par an, des responsables de projets numériques. Ces formations rencontrent l'intérêt et les besoins d'institutions patrimoniales dont la part des collections et fonds numériques et numérisés va croissant, mais aussi de laboratoires, d'organismes ou de projets de recherche portant sur des données

## 1. Les sciences auxiliaires de l'histoire au service d'un parcours professionnalisant

### - Le parcours des archivistes paléographes

Les élèves de l'Ecole nationale des chartes accèdent au parcours au terme d'une classe préparatoire qui ouvre voie au concours. Durant leurs années de préparation, ils reçoivent des enseignements de lettres, de langues et d'histoire-géographie qui les mettent en condition de concourir aux différentes épreuves et options proposées. Ils valident à cette occasion une équivalence totale ou partielle de licence.

Les enseignements de l'Ecole nationale des chartes comportent les disciplines suivantes : histoire du livre, des bibliothèques et des médias, bibliographie, codicologie du livre ancien et moderne, paléographie médiévale et moderne, diplomatique et archivistique des périodes médiévale, moderne et contemporaine, histoire des institutions du Moyen Age à l'époque contemporaine, histoire du droit, philologies latine et romane, histoire des textes et des traditions littéraires, archéologie et histoire de l'art du Moyen Age à nos jours. L'ensemble de ces disciplines sont convoquées pour offrir aux élèves du parcours Archiviste-paléographe ainsi qu'aux étudiants du master Technologies numériques appliquées à l'histoire les outils méthodologiques nécessaires à la lecture, à la compréhension, à la description et à l'étude critique des sources de l'histoire, quel qu'en soit le support.  La scolarité privilégie ainsi les exercices pratiques, fondés sur un matériel pédagogique qui sut très tôt se saisir de supports de substitutions - fac similés, applications numériques permettant une approche interactive des documents. L'Ecole des chartes du temps de son installation dans les locaux des Archives royales puis nationales, permettait à ses élèves de se former sur les originaux des chartes, diplômes, registres et cartulaires dans les dépôts mêmes des Archives.

Par la suite, l'invention de l'héliogravure fournit aux enseignants la possibilité de faire réaliser des fac similés d'excellentes qualités dont l'Ecole conserve encore les matrices et des séries de tirages.



*Planches gravées de fac-similés*

Aujourd'hui, les interfaces numériques telles qu'ELEC-Album de diplomatique en ligne, bientôt transféré sous l'application ADELE (Album de diplomatique électronique), permettent le développement d'activités pédagogiques interactives, et restituent le travail effectué en classe au bénéfice de l'internaute. Cet album s'ouvre, grâce aux collaborations de diplomatistes en Espagne, au Portugal, en Italie, à une sélection documentaire européenne, dans une optique comparative en phase avec les visées de la Commission internationale de diplomatique que préside le professeur de diplomatique, d'archivistique et d'histoire des institutions médiévales, Olivier Guyotjeannin.

# Une institution dédiée aux sources documentaires, à leur approche critique et à leur valorisation

## L'Ecole nationale des chartes, entre tradition et innovation



**Elsa MARGUIN-HAMON**
Directrice de la recherche
et des relations internationales
Ecole nationale des chartes

Conservateur du patrimoine (archives) Elsa Marguin-Hamon est archiviste paléographe, docteur en linguistique, agrégée de lettres classiques et habilitée à diriger des recherches. Depuis 2018, elle est à la tête de la direction de la recherche et des relations internationales de l'Ecole nationale des chartes.

L'Ecole nationale des chartes fêtera ses 200 ans en 2021. Cette année bicentenaire offrira l'occasion de retracer l'histoire d'un grand établissement dédié à la formation des cadres spécialisés dans la conservation du patrimoine écrit en France[(1)]. L'Ecole a su en effet depuis son origine développer et adapter ses enseignements aux besoins en constante expansion et évolution des services d'archives et de bibliothèques. Depuis vingt ans, l'Ecole a au reste inséré dans ses enseignements les apprentissages nécessaires à l'appréhension des données numériques et développé des parcours spécifiques dans ce champ, à travers la création, au sein de la mention Archives, il y a douze ans, d'un master professionnalisant Technologies numériques appliquées à l'histoire. Un autre master a été créé il y a trois ans, en partenariat avec d'autres membres de PSL-Université, dédié aux Humanités numériques, permettant de préparer de futurs chercheurs désireux d'inclure les méthodologies computationnelles, voire les ressources de l'intelligence artificielle dans leur démarche heuristique.

Ces évolutions s'adossent à un parcours dont la pertinence et la qualité ont été de longtemps éprouvés et qui a pour socle ce que l'on a longtemps appelé sciences auxiliaires de l'histoire - toutes disciplines qui concourent à former les futurs spécialistes du patrimoine à la critique et à la compréhension des sources et des objets patrimoniaux. L'autre spécificité de l'Ecole réside dans une formation qui s'appuie résolument sur la recherche comme application indispensable d'enseignements pratiques et théoriques. Cette recherche trouve un cadre et des voies de valorisation au sein de projets numériques que vise à pérenniser une nouvelle infrastructure de recherche, actuellement en plein développement.

**1.** Les sciences auxiliaires de l'histoire au service d'un parcours professionnalisant.
**2.** La formation par la recherche.
**3.** Vers une nouvelle infrastructure numérique de recherche.



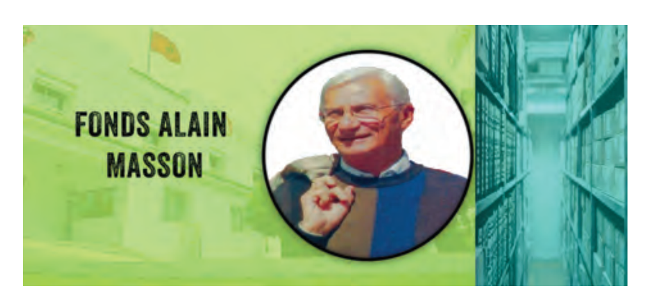
*L'Ecole nationale des chartes en sa première implantation sur le site des Archives nationales, rue des Francs-Bourgeois, à Paris (milieu du XIX^e siècle)*

(1) A ce sujet, et dans l'attente de *L'École nationale des chartes. 200 ans au service de l'histoire*, par Jean-Charles Bédague, Michelle Bubenicek et Olivier Poncet, à paraître, on pourra utilement consulter *L'École nationale des chartes : histoire de l'École depuis 1821*, dir. Yves-Marie Bercé, Olivier Guyotjeannin et Marc Smith, Paris : Gérard Klopp, 1997, 326 p.

# ARCHIVISTIQUE

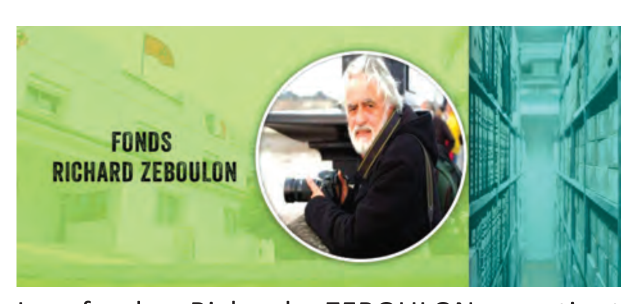
## SCIENCE ET METIER

ou rassemblés par Simon Lévy, écrits en français, en arabe et en espagnol. Il s'agit essentiellement de papiers personnels, académiques, professionnels, politiques et de documents reflétant ses centres d'intérêt (judaïsme, la culture amazighe, etc.)




Le fonds Alain Masson comprend les documents produits et réunis par M. Masson lui-même. Ils reflètent une partie de son activité au Maroc, notamment au sein de l'arrondissement des travaux publics de Marrakech, la direction de l'Urbanisme et de l'Habitat (DUH), le Centre d'Expérimentation de Recherche et de Formation (CERF) et l'Ecole d'Administration de Rabat. Le fonds est constitué de 51 dossiers sur des aspects de l'architecture et de l'urbanisme au Maroc.

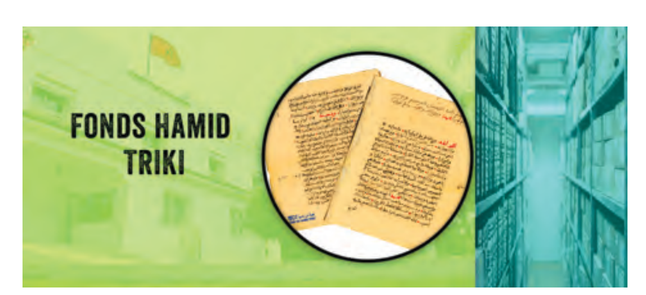
On y trouve également des plans, des photos, des tableaux, des figures et des cartes.




Le fonds Richard ZEBOULON contient principalement des images numériques et des diapositives, réparties en deux grandes catégories : Maroc et France, à travers leurs différentes villes et sites.

Chaque rubrique témoigne de la passion de ce photographe professionnel et illustre les thèmes identitaires des deux pays ; en grande partie le Maroc.

Le fonds contient essentiellement des dossiers sur l'architecture, l'art culinaire marocain (halls, plats traditionnels...), l'art (artisanat et fabrications), la botanique (végétaux, jardins publics et privés), les paysages, les musées (galeries, maisons d'art), les monuments historiques (mosquées, remparts, murailles et portes anciennes), les technopoles et les administrations, ainsi que les différents aspects de la vie quotidienne des Marocains.




Le Fonds Hamid TRIKI contient une variété de manuscrits d'intérêt pour sa famille, en plus de ce qu'il a collecté tout au long de sa carrière scientifique et professionnelle. Ces archives se composent de documents et de correspondances, en plus de contrats de vente et d'achat concernant la région de Tamanart dans le Souss.




Le fonds Daniel Couturier reflète les différentes facettes de sa vie, en tant qu'un homme de Lettres, éditeur, critique d'art, collectionneur et directeur de galerie d'art. En effet, on y trouve des papiers privés (attestations, factures, billets d'avion...), des correspondances, des photographies personnelles et professionnelles, ainsi que des notes et articles rédigés par lui-même.

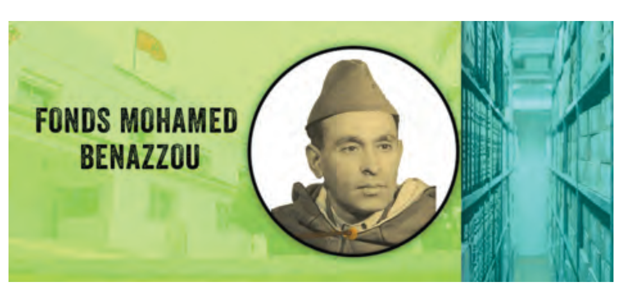
Le fonds contient un ensemble de correspondances échangées entre Daniel Couturier et une pléiade d'artistes, en plus des préfaces rédigées par Couturier au profit de plusieurs écrivains artistes.




Le fonds Mohamed Guessous comprend les documents produits et réunis par M. Guessous lui-même, puis quelques documents complétés par sa famille, notamment les articles nécrologiques. Ce qui explique la présence dans le fonds de documents dont la date est postérieure à celle de son décès, en février 2014.

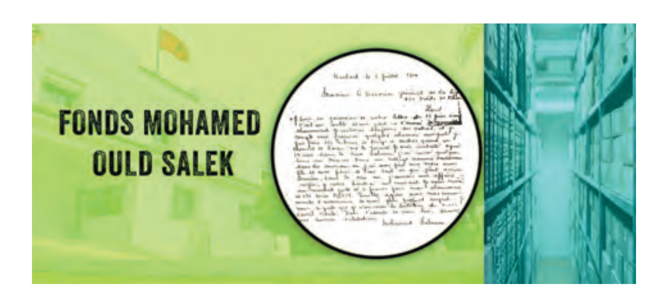
Le présent fonds qui comprend 42 boites d'archives, contient essentiellement des papiers politiques, personnels et académiques du sociologue marocain. On y trouve des articles, des coupures de presse, des cours, des bibliographies, des affiches, des lettres d'admission aux universités, des ouvrages, des procès-verbaux et des rapports d'activité de l'Union Socialiste des Forces Populaires (USFP), de même qu'un grand nombre de photographies.

Du fait de sa parfaite maitrise de trois langues, on trouve des documents écrits en anglais, en français et en arabe.




Les collections des Archives du Maroc ont été enrichies par le Fonds Mohamed Benazzou grâce à l'amabilité de sa fille Touria Benazzou. Mohamed Benazzou est l'un des signataires du Manifeste de l'Indépendance (11 janvier 1944). Né à Meknès en 1909, il a fait partie du jeune mouvement nationaliste qui a combattu la présence coloniale, notamment lors des événements de Boufekrane en 1937, ce qui lui a valu d'être interné et de ne retrouver la liberté qu'en juillet 1955. Après l'indépendance, il a vécu à Rabat où il est décédé en janvier 2002.

Le fonds, en format numérique, contient des archives et photos personnelles et familiales; des documents qui peuvent éclairer sur le parcours de l'homme et sur son environnement familial.



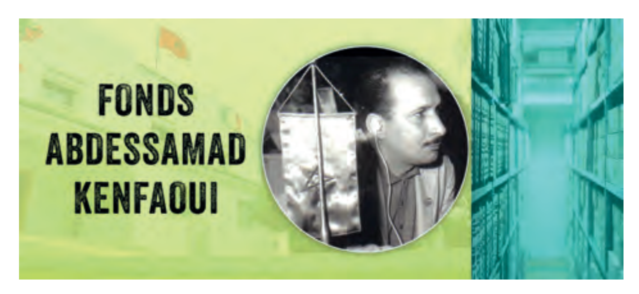

La famille Ould Salek est l'une des familles marocaines les plus prospères dans la région d'Oued Noun. Elle a longtemps joué un rôle primordial dans la promotion économique et politique de la région.

Vers la fin du 19ème siècle et le début du 20ème siècle, la famille a connu un grand essor économique, faisant ainsi la promotion de la région et suscitant l'intérêt des grandes puissances mondiales et plus précisément européennes.

La famille Ouled Salek est connue pour le commerce des produits de consommation quotidienne dans la région d'Oued Noun et le Sahara comme : le thé, le sucre, la maroquinerie…Cette intense activité est très bien reflétée par les copies des différents documents que contiennent les 4 registres composant le fonds Ould Salek.




Le fonds Simon Lévy comprend 63 boites d'archives et contient des documents produits




Le fonds Abdessamad Kenfaoui comprend les documents produits et réunis par A. Kenfaoui lui-même, puis complétés par son épouse, Mme Danièle Falcioni Kenfaoui ; ce qui explique la présence dans le fonds de documents dont la date est postérieure à celle du décès du dramaturge en mars 1976.

Le fonds est principalement constitué de documents personnels (documentation diverse relative au théâtre, correspondance, revues et coupures de presse).

Ces papiers reflètent d'une part, une partie de sa vie privée (correspondance avec son épouse, notes personnelles et photographies), et d'autre part, la richesse de son parcours administratif. Le fonds contient également les manuscrits des œuvres (achevées et inachevées) écrites par A. Kenfaoui, ainsi que la collection de son œuvre, publiée à titre posthume.




Abdallah CHAKROUN (1926 - 2017) est une figure emblématique du paysage médiatique et culturel marocain. En plus de son rôle pionnier à la radio, c'est un écrivain prolixe qui a enrichi la bibliothèque marocaine par de nombreux ouvrages consacrés à la littérature et au théâtre.

Le fonds est composé d'une dizaine de boites d'archives originales et de plusieurs dizaines de photographies en format numérique.




Le fonds contient majoritairement des coupures de presse et de la correspondance, mais aussi des agendas, des cahiers de notes, des photographies, des allocutions de M. Messari lors de séminaires auxquels il a participé. De même, le fonds contient des documents relatifs à son travail au sein du parti Al Istiqlal et au Parlement, ainsi que des papiers relatifs aux différents postes qu'il a occupés durant sa carrière, notamment en tant qu'ambassadeur du Maroc au Brésil et en tant que ministre de la Communication.




Le fonds Afif Bennani reflète les différentes étapes de sa vie, notamment sa vie d'artiste. En effet, on y trouve des papiers relatifs à son état civil, à sa vie scolaire et universitaire (cours et exercices, épreuves d'examens, diplômes, attestations, bulletins scolaires... etc.), de la correspondance, des photographies personnelles et professionnelles, ainsi que des documents datant de la période où il a travaillé à l'Office de Commercialisation et d'Exportation (OCE).

On y trouve également des dessins, des articles de presse, des critiques et témoignages qui mettent en valeur ses créations artistiques et les ouvrages qu'il a publiés, en plus de certains documents relatifs à son activité au sein du Syndicat Marocain des Arts Plastiques.

don de M. Abdallah Aouad qui reflète le rôle joué par sa famille dans la gestion des Habous et des échanges commerciaux au port de Rabat-Salé.




L'importance de ce fonds s'explique par la personnalité exceptionnelle de Mohamed El Mokri, grande figure makhzénienne ayant occupé la fonction de Grand Vizir pendant une période cruciale de l'histoire du Maroc; période marquée par la tutelle coloniale.




Le fonds Mohammed Ben Hassan El Hajoui est d'une grande importance pour l'histoire culturelle du Maroc contemporain. El Hajoui (1874-1956) a été lauréat de la prestigieuse université Al Qaraouiyyine de Fès, puis a assumé de hautes responsabilités au sein du makhzen (Ministère de la Justice, Ministère de l'Instruction publique).

Le fonds El Hajoui conservé aux Archives du Maroc comprend : Dahirs, correspondances personnelles et professionnelles, conférences, Fetwas, décorations, affaires commerciales, journaux et revues, titres fonciers, etc.)




Moulay Ahmed LOUKILI est une figure illustre de la musique andalouse. Son fils Hatim, lui-même musicien passionné, a généreusement fait don aux Archives du Maroc d'un lot de documents concernant sa famille, et particulièrement son père. Ce premier don est constamment enrichi par d'autres pièces d'archives.




Le fonds Francis Gouin comprend les documents réunis par Francis Gouin lui-même et relatifs notamment au fonctionnement et à la gestion du Centre d'Instruction et d'Education Rurale CIDERA, où il a exercé ses fonctions en tant que professeur, ainsi que des archives de sa famille surtout celles de la ferme de son père Nicolas Gouin.

Le présent fonds, qui comprend 36 boites, contient essentiellement des factures, correspondance, cartes, photographies, articles, rapports et bulletins de paie.

On y trouve également quelques documents sur Yves Rabourdin (oncle maternel de Francis Gouin) et son Pou du ciel (mini avion fabriqué par lui).

Il a vécu quelque temps à Merchouch et aidait à l'administration de la ferme Gouin. Les documents sont en français et en anglais.




Le fonds comprend divers documents et photographies reflétant le parcours académique et personnel de l'historien Abddelkrim Kriem. Il comprend également un enregistrement vidéo réalisé par les Archives du Maroc à propos dudit parcours.

dont les cotes extrêmes sont de (3195/3-3195/4248) et s'étend sur une période chronologique de 1916 à 1974.




Ce fonds numérique constitue un bilan de l'ensemble des différents accords et partenariats que le Maroc a conclus avec la Jordanie au cours de la période allant du début des années soixante à nos jours. Ils concernent plusieurs domaines : culturel, éducatif, aéronautique, commercial, touristique, industriel et scientifique.

Le fonds contient des photos témoignant des visites échangées entre les rois et les personnalités marquantes des deux pays ; ainsi que des correspondances diverses.




Cet inventaire présente le fonds photographique réalisé par Désiré SIC au Maroc, entre 1912 et 1933.

Les supports originaux de ce fonds sont constitués d'environ 2000 plaques de verre -négatif et positif- déposés à titre révocable aux archives départementales des Alpes de Haute-Provence à Digne (France).

La description de ce fonds n'était pas une chose facile car les clichés ne sont pas renseignés. Exceptées quelques indications fugitives, rien de précis n'est dit de la date, du lieu ou de l'évènement.




M. Abdelhak Lamrini, Historiographe du Royaume, a généreusement offert aux Archives du Maroc un lot de documents privés qui reflètent le rôle joué, à Fès, par sa famille dans le domaine du commerce. Ces archives comprennent également des pièces à caractère tout à fait privé (lettres personnelles, actes de mariage et d'héritage, baux, etc.), mais dont l'intérêt est indéniable pour la connaissance de l'histoire sociale du pays.




Les membres de la famille Corcos ont été les témoins et les acteurs d'un pan de l'histoire du Maroc. Impliqués dans le négoce, ils ont joué un rôle de premier plan au sein des communautés israélites et dans la vie économique du pays, ce qui leur a valu d'être hautement appréciés par les sultans de la dynastie alaouite.

Ce fonds, disponible en version numérique, a été généreusement mis à la disposition des Archives du Maroc par M. Sydney Corcos, historien et muséologue. Une autre liste de documents est en préparation.




Les archives familiales étant un complément essentiel des archives publiques, l'établissement Archives du Maroc a accueilli avec gratitude un



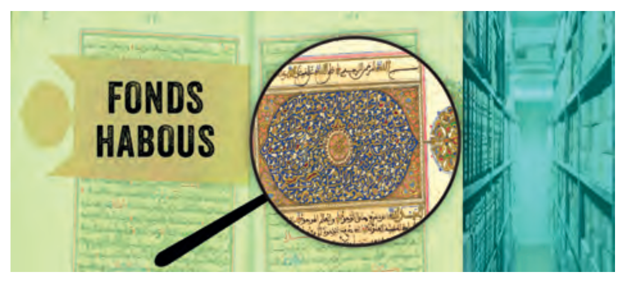

Le fonds de la Direction des Affaires Indigènes représente matériellement 84 articles, et s'étend sur une période chronologique de 1909 à 1949.

Les attributions de cette Direction comprenaient la gestion de l'ensemble des affaires politiques, économiques et sociales en rapport avec les Marocains, dans toute l'étendue de la zone française du Protectorat.




Les hawalats des Habous offrent une mine d'informations pour l'histoire religieuse, culturelle, sociale et économiques du pays.

Etant à l'origine des registres dans lesquels sont consignés les biens de mainmorte, ils s'avèrent aujourd'hui être une source historique d'importance majeure, puisqu'ils reflètent un pan de l'organisation de la cité islamique.




Il s'agit des archives du Service des Habous relevant de la Direction des Affaires Chérifiennes. Ce fonds regroupe des correspondances échangées entre les dirigeants de la direction et les nadirs de différentes villes marocaines (Fès, Marrakech, Rabat, Meknès, Mogador…) ; elles ont pour objet la gestion des biens Habous et leur mise en valeur afin de garantir des droits de jouissance au profit du domaine public et des particuliers. Ces archives permettent de retracer l'organisation de la structure et son fonctionnement.

La richesse de ce fonds réside dans sa diversité thématique, on y trouve des dossiers relatifs notamment à :

- La comptabilité et la gestion du personnel;

- La restauration et la réparation des immeubles et des édifices des Habous ;

- L'élaboration des inventaires des biens des Habous ;

- La restitution des biens des séquestres austro-allemands ;

- La régulation des litiges entre Habous.

Le fonds s'étend sur une période chronologique de 1912 à 1937.

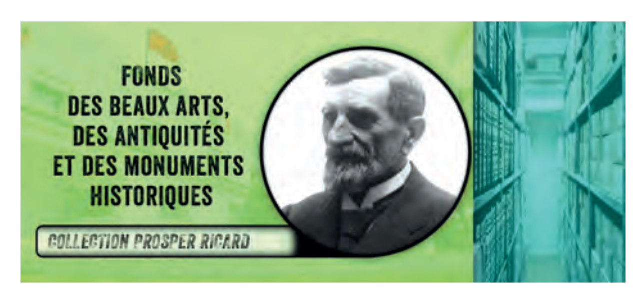



Le présent fonds d'archives est constitué de documents produits par le Centre des Hautes études sur l'Afrique et l'Asie Modernes.

Ce sont soit des mémoires déposés par les candidats pour participer au concours d'admission, soit des rapports rédigés par les stagiaires de ce centre à la afin de leur formation, ou bien des recherches de terrain réalisées par certains fonctionnaires. Ils portent sur des sujets d'ordres politique, économique ou social de la société marocaine.

Ce fonds, conservé à la salle de lecture aux Archives du Maroc, est librement communicable, représentant matériellement 237 documents (de taille petite et moyenne)

Dans les pages qui suivent, les lecteurs trouveront une présentation succincte d'instruments de recherche mis récemment en ligne sur le portail électronique des Archives du Maroc. Ils permettent, à la fois, de faire connaitre certaines ressources archivistiques disponibles au sein de l'établissement et d'orienter les chercheurs pour mieux préparer leurs visites à la salle de consultation.




La collection Prosper Ricard fait partie du fonds des Beaux-Arts, des Antiquités et des Monuments Historiques. Elle a été versée aux Archives du Maroc par la Direction du Patrimoine (Ministère de la Culture).

Prosper Ricard (1874-1952) est arrivé au Maroc en 1915 à l'appel du général Lyautey, en provenance d'Alger où il avait occupé le poste d'Inspecteur de l'Enseignement Artistique et Industriel (1910-1915). Passionné par le patrimoine marocain, et islamique en général, Ricard a pris la direction du Service des Arts Indigènes entre 1920 et 1935 ; il y a accompli un énorme travail dans le domaine de la préservation et de la valorisation des arts artisanaux marocains.

Devenu Chef Honoraire des Arts Indigènes en 1935, ses deux collaborateurs Jean Baldoui et Marcel Vicaire ont pris successivement la tête du Service des Arts Indigènes.

Le riche parcours académique et professionnel de Prosper Ricard nous a légué des archives précieuses sur le patrimoine marocain, maghrébin et islamique en général.

Prosper Ricard est décédé à Rabat en 1952 et une plaquette en son nom a été apposée l'année suivante au Musée ethnographique des Oudayas (devenu depuis 2006 Musée National des Bijoux).




Le fonds de la Section Historique du Maroc (série SH) est constitué d'une diversité de documents qui reflètent le résultat d'un travail méthodique de recherche et de collecte de documents, entrepris par Henry de Castries, puis repris par ses successeurs.

Il contient de la documentation relative essentiellement aux aspects suivants :

- Publication des «Sources inédites de l'histoire du Maroc» : fac-similés de documents et de correspondances diverses entre les sultans du Maroc et les grandes puissances européennes (XVIème-XIXème siècles), notes et renseignements sur l'histoire du Maroc, photographies, coupures de presse ;
- Travaux de recherche sur l'Histoire du Maroc : correspondance entre Henry de Castries et des archivistes internationaux dans le cadre de l'accomplissement de ses travaux de recherche et d'analyse des documents, ses rapports de missions au Maroc ;
- Fonctionnement de la Section Historique : correspondance, etc.

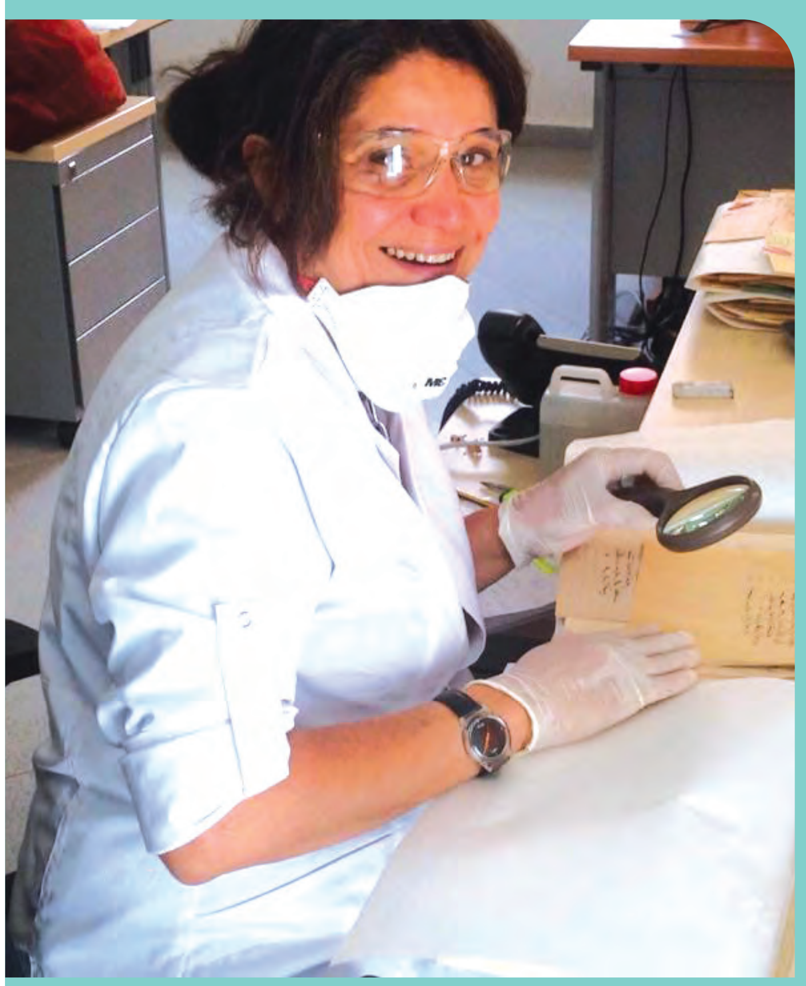
# FONDS D'ARCHIVES

## INSTRUMENTS DE RECHERCHE

«Ce stage a été non seulement un moment d'étude et d'information, mais aussi un moyen de capitaliser des expériences et des aptitudes nouvelles pouvant être mises en pratique au sein de l'administration de la Commune de Brazzaville, qui conserve et produit un volume important des documents et, de ce fait, elle est une source d'informations utiles tant pour les agents que pour les usagers, en particulier étudiants, enseignants et chercheurs.»

M. Djibril Etou Mambila (stagiaire), République du Congo





«L'objectif atteint de mon stage est le fait d'être en contact avec des papiers qui parlent, qui dialoguent; c'est un monde plein d'énigmes et d'émotions. Chaque fois on essaye de découvrir ce qu'il contient comme informations, ayant pour objectif d'organiser, faire la classification nécessaire pour qu'il soit au service du chercheur, à la recherche de l'inconnu, du mystère.

Je me sentais un médecin des archives, en mettant mon tablier blanc, les gants, les lunettes et le masque de protection, pour travailler, ayant pour objectif principal, celui de conserver et de préserver ce noble patrimoine que j'avais entre les mains. Ces documents sont d'une valeur inestimable, pour le chercheur et les futures générations.»

Mme. Nadia Tadlaoui (stagiaire), Maroc

durant les échanges collectifs et le réel partage des connaissances qui en a découlé, ont forgé une reconnaissance unanimement ressentie de la réelle plus-value fournie par les débats tout au long de la session.



### Analyse en fonction du critère de «l'impact »

L'impact ou efficacité externe pose essentiellement la question de savoir si, une fois l'action de formation terminée, les résultats découlés de la formation peuvent être concrètement observés sur le terrain.

L'efficacité externe est étroitement liée au suivi que l'on donne à l'action de formation. Notons que comme le sondage portant sur l'impact de cette action de formation s'est fait en fin de la session et non pas quelques mois plus tard, les estimations des participant(e)s contiennent plus de prévisions d'impact qu'une réelle mesure fiable et valide de cet important indicateur.

> « Nous sommes appelés à élaborer le programme de gestion des archives au sein de nos ministères respectifs, nous aurons besoin de votre soutien permanent, aussi bien par «Archives du Maroc» que pour des formations continues, surtout au niveau de l'élaboration des outils de gestion. »

Ayant cette spécificité à l'esprit, nous considérons qu'en fonction des anticipations des bénéficiaires, l'impact de cette formation a toutes les chances de ne pas être négligeable. La participation au cycle a contribué au renforcement des connaissances et de la compréhension des mécanismes de la gestion des archives par les bénéficiaires, estimant que cette formation les a définitivement sensibilisés, et leur a également fourni d'importantes clés de compréhension des différents éléments structurant la gestion optimale des archives.

La session de formation s'achève par la distribution des attestations de participation; en guise de reconnaissance à tous les participants pour leurs apports durant cette session à travers notamment :

- Des témoignages et des points de vue qui ont nourri les débats et les échanges ;
- Des précisions et des formulations pour des situations particullier ;
- Des retours d'expériences du terrain avec un réel partage des connaissances ;
- De la disponibilité et de l'engagement dont ils ont fait preuve tout au long de la période de formation.





- Les droits et les responsabilités de l'archiviste ;
- La compréhension du cycle de vie des archives.

-Les sujets les plus cités qui correspondent au besoin d'une formation complémentaire sont:

- Le plan de classification ;
- Le calendrier de conservation ;
- La gestion électronique des documents et des archives ;
- Études de cas sur la gestion des archives (expériences avancées) ;
- Procédures à suivre pour externaliser la gestion des archives.

## Analyse en fonction des 5 critères

### Analyse en fonction du critère de «la pertinence »

L'élément qui conforte l'appréciation très positive de la pertinence de cette action de formation est la synchronie entre l'objectif de la formation et le profil des participant(e)s. Cette harmonie témoigne que ce cycle ne s'est nullement trompé ni d'action, ni d'objectif et était orienté vers le bon public.

> « Je remercie «Archives du Maroc» qui a organisé cette formation qui nous sera d'une grande utilité dans l'amélioration de notre système de gestion des archives dans nos départements. »

### Analyse en fonction du critère de «la performance »

En plus d'un réel approfondissement des connaissances basiques, certain(e)s participant(e)s estiment avoir pu -au terme de ce cycle- se forger une opinion personnelle sur le système de gestion des archives, tandis que d'autres déclarent avoir eu l'occasion de partager leurs connaissances et expériences avec les formateurs et les autres participant(e) s. Cette forte interactivité entre participant(e) s et formateurs, et participant(e)s entre eux/elles, conforte l'appréciation fortement positive de la performance de la totalité des séances de la formation.

> « Je suis satisfaite de la formation, par la disponibilité du formateur et par le contenu du programme. Cette formation m'a permis d'approfondir mes connaissances en archivistique et de combler mes lacunes. »

En effet, le fait de pouvoir échanger hypothèses et analyses implique que les participant(e)s ont assimilé, intégré et surtout, se sont appropriés les multiples paramètres du contenu dispensé, ce qui devance encore plus les objectifs préalablement attendus de cette session de formation.

### Analyse en fonction du critère de «la cohérence »

L'articulation entre les deux phases théorique et pratique a récolté des appréciations gratifiantes, et carrément reconnue par la majorité des participant(e)s, ce qui a permis une large participation et un réel éclaircissement via les ateliers de TP, bien que quelques participant(e) s ont jugé le temps consacré auxdits ateliers comme insuffisant.

> « La formation a été très enrichissante... l'équipe technique qui a organisé cette formation est très professionnelle. On aurait aimé avoir plus de temps pour les TP. »

### Analyse en fonction du critère de «l'adhésion»

La très forte adhésion aux débats qualifiés d'intéressants et d'instructifs, conforte la dimension pédagogique et participative de cette formation.

Les apports sous forme de cas concrets, d'expériences vécues, de témoignages ou de précisions émanant des participant(e)s, ainsi que la pluralité des points de vue exprimés

| | |
|---|---|
| | Département de l'Artisanat et de l'Économie Sociale |
| | Ministère des Affaires Étrangères, de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant à l'Étranger |
| | Ministère Délégué auprès du Ministre des Affaires Étrangères, de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant à l'Étranger, Chargé des Marocains Résidant à l'Étranger |
| | Ministère de l'Industrie, de l'Investissement, du Commerce et de l'Économie Numérique |
| | Département de l'Énergie et des Mines |
| | Département de l'Environnement |
| | Département des Eaux et Forêts |
| | Département des Affaires Générales et de la Gouvernance |
| | Département de l'Économie et de la Finance |
| | Ministère de la Justice |
| | Ministère de la Santé |
| | Ministère de l'Intérieur |
| | Ministère du Travail et de l'Insertion Professionnelle |
| | Ministère de la Solidarité, du Développement Social, de l'Égalité et de la Famille |
| | Département de la Réforme de l'Administration |
| | Département de la Formation Professionnelle |
| CNDP | La Commission Nationale de Contrôle de la Protection des Données à Caractère Personnel |
| أرشيف المغرب Archives du Maroc | Archives du Maroc |

## Evaluation post-formation

Suite à une évaluation effectuée à la fin de la session de formation, par le biais d'un questionnaire, celle-ci fait ressortir une satisfaction globale élevée des participant(e)s à l'égard de cette formation. Ils/elles ont fortement apprécié le déroulement du programme et les modules ciblés. En revanche, l'aspect horaire a été faiblement apprécié, cela s'explique par les contraintes liées au Covid-19 qui nous ont imposé le respect de certaines mesures sanitaires et de gestes barrières.



- Chaque participant(e) était invité(e) à retenir trois éléments utiles qu'il a appris durant cette formation, les plus cités ont été :

- L'élaboration du plan de classification ;
- Le calendrier de conservation ;
- Le cadre juridique de la gestion des archives.



- D'autres échantillons de réponses :

- Les échanges avec les autres bénéficiaires de la formation ;
- La terminologie archivistique ;
- Le pack de documentation offert ;
- Les moyens logistiques pour aider l'archiviste à accomplir ses missions ;
- Les retours d'expérience partagés par les autres bénéficiaires ;

Planning de la formation des formateurs du 19 au 27 octobre 2020

Groupe 2 / F2 : professeur Malika Hanane

| | Lundi 19/10/2020 | Mardi 20/10/2020 | Mercredi 21/10/2020 | Jeudi 22/10/2020 | Vendredi 23/10/2020 | Lundi 26/10/2020 | Mardi 27/10/2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 h - 16h30 | F2 G2 | F2 G2 | F2 G2 | TP F2 G2-1 | TP F2 G2-2 | F2 G2 | F2 G2 |
| | - Introduction. -Réglementation | - Préalables à la gestion des A.C.I | - Opérations de gestion des A.C.I | - TP autour du plan de classification | - TP autour du plan de classification | - Conservation des archives. | - Évaluation de l'action de formation |
| | Pause | | | | | | |
| | - Programme de gestion des A.C.I | - Préalables à la gestion des A.C.I | Opérations de gestion des A.C.I | - TP autour du Calendrier de conservation | - TP autour du Calendrier de conservation | - Communication des archives administratives | - Remise des attestations de participation et kit |

F = Formateur
G = Groupe
TP = Travaux Pratiques

Le plan de formation a prévu d'alterner les cours théoriques, les séances de travaux pratiques, les débats ouverts au cours de chaque séance, les exercices sur des cas suggérés par les formateurs et les travaux de groupe.

Cela a permis, par la suite, la création d'un groupe privé d'échange sur une plateforme de communication. Ce groupe s'est donné pour tâche de promouvoir les acquis de cette session de formation, de garder contact, et d'échanger des nouveautés sur la gestion des archives. D'autres sessions de formation ont été fortement sollicitées par la quasi-totalité des participant(e) s qui en ont éprouvé un réel besoin.

À l'issue de cette session de formation, les participant(e)s seront tenus d'organiser et d'animer des formations collectives ou individuelles autour de la GCA au profit de leurs équipes, en valorisant les gains en compétence dont ils ont bénéficié durant cette session, tout en s'appuyant sur les ressources apportées par les Archives du Maroc.

Les départements représentés dans cette session de formation sont les suivants :

| | |
|---|---|
| | Le Chef du Gouvernement |
| | Haut-Commissariat aux Anciens Résistants et aux Membres de l'Armée de Libération |
| | Haut-Commissariat au Plan |
| | La Délégation Générale de l'Administration Pénitentiaire et la Réintégration |
| | Ministère des Habous et des Affaires Islamiques |
| | Département de la Pêche Maritime |
| | Département de l'Agriculture |
| | Département de l'Aménagement du Territoire National, et de l'Urbanisme |
| | Département de l'Habitat et de la Politique de la Ville |
| | Département de l'Éducation Nationale |
| | Département de la Culture |
| MAROC | Département du Tourisme |

## Plan de formation :

La session de formation est articulée autour de 4 thématiques :

- Le cadre réglementaire de la GCA(1), et le programme de gestion des ACI(2).
- Les préalables et les opérations de la gestion des ACI.
- Ateliers pratiques portant sur le calendrier de conservation et le plan de classification.
- La conservation et la communication des archives.



L'objectif général de la session de formation des formateurs en GCA est de permettre aux participant(e)s de constituer un savoir et de cumuler un maximum d'informations actualisées leur permettant de constituer une base solide sur laquelle ils/elles vont pouvoir s'appuyer afin d'organiser des formations collectives ou individuelles au profit de leurs collègues.

Les objectifs spécifiques ont visé quatre niveaux de compétence des participant(e)s:

**Première séance :**
Rappeler aux participant(e)s le cadre réglementaire de la GCA, leur présenter le programme de gestion des ACI.

**Deuxième et troisième séance :**
Présenter aux participant(e)s les préalables de la gestion des ACI, et les opérations de gestion des ACI.

**Quatrième séance :**
Impliquer les participant(e)s dans des ateliers pratiques portant sur le calendrier de conservation et le plan de classification.

**Cinquième séance :**
Exposer aux participant(e)s les axes de conservation et de communication des archives.

(1) Gestion et conservation des archives
(2) Archives courantes et intermédiaires

**Planning de la formation des formateurs du 19 au 27octobre 2020**

Groupe 1 / F1 : professeur El Mostafa FAYAD

| | Lundi 19/10/2020 | Mardi 20/10/2020 | Mercredi 21/10/2020 | Jeudi 22/10/2020 | Vendredi 23/10/2020 | Lundi 26/10/2020 | Mardi 27/10/2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8h30 h - 12h00 | F1 G1 | F1 G1 | F1 G1 | TP F1 G1-1 | TP F1 G1-2 | F1 G1 | F1 G1 |
| | - Inscription<br>- Introduction.<br>Réglementation. | - Préalables à la gestion des A.C.I | - Opérations de gestion des A.C.I | - TP autour du plan de classification | - TP autour du plan de classification | - Conservation des archives. | - Évaluation de l'action de formation |
| | Pause | | | | | | |
| | - Programme de gestion des A.C.I | - Préalables à la gestion des A.C.I | - Opérations de gestion des A.C.I | - TP autour du Calendrier de conservation | - TP autour du Calendrier de conservation | - Communication des archives administratives | - Remise des attestations de participation et kit |

F = Formateur
G = Groupe
TP = Travaux Pratiques

# Session de formation sur la GCA

## Présentation générale :

Dans le cadre de ses missions, l'établissement Archives du Maroc est appelé à assurer des formations au profit des représentants de l'ensemble des administrations centrales. Dans ce contexte, l'École des Sciences de l'Information (ESI) a été sollicitée afin de désigner deux enseignants qui, en coordination avec le service des Archives des Administrations Centrales, sont chargés de dispenser cette formation. Celle-ci s'inscrit dans le cadre de l'initiative nationale pour un Gouvernement Ouvert (OGP).




En effet, l'engagement pris par Archives du Maroc dans ce cadre est de veiller au déploiement de la formation des formateurs en Gestion et Conservation des Archives. Ainsi, la formation s'est articulée autour des procédures de gestion des archives publiques, détaillées dans le guide référentiel publié par les Archives du Maroc en 2017.

Ainsi, du 19 au 27 Octobre 2020 au siège des Archives du Maroc, se sont réunis 43 cadres représentant les différents départements et délégations ministériels du Royaume, répartis en deux groupes animés par deux formateurs de l'ESI.

La session de formation de formateurs en gestion et conservation des archives est née du besoin en renforcement des capacités des personnes en charge des documents et archives, au niveau des administrations centrales. Elle vise à renforcer la capacité des bénéficiaires à assimiler et à transmettre le savoir acquis au cours de la formation à leurs collègues, dont les retombées seront amplement positives sur les départements auxquels ils sont rattachés.

**Éléments de base :**

- Date : Du 19/10/2020 au 27/10/2020
- Plage horaire : [8h30 - 12h] et [13h - 16h30]
- Lieux : La salle de consultation, siège des Archives du Maroc.

- Langue de formation : FR / AR
- Effectifs à former : 43 personnes.
- Nombre de formateurs : 2 formateurs.
- Nombre de jours : 7 jours.
- Nombre de séances : 5 séances (hors ateliers)
- Nombre d'ateliers : 2 ateliers (Atelier du plan de classification) (Atelier du calendrier de conservation)

- Logistique et moyens : * Fournitures bureautiques (calepins, stylos, supports de contenu, imprimés, clé USB).
  * Attestations de participation.
  * Data-show et écrans d'affichage de proximité.
  * Fournitures d'animation des ateliers.
  * Matériel de sonorisation (micro-baladeur, micro-cravate).

# FORMATION

## GESTION ET CONSERVATION DES ARCHIVES




*"L'humanité est une bibliothèque dont presque tous les livres sont lus. L'humanité est aux archives."*

**Alexandre Vialatte**
Artiste, Critique, écrivain, Journaliste, Traducteur (1901 - 1971)

avec la famille du défunt, représentée par sa veuve, Mme. Selma Zerhouni-Sijelmassi.

## Fonds Thami Afaïlal



Un fonds précieux de documents constitué de quelques 1500 pièces et une vingtaine de tableaux, il jette la lumière sur les rôles politique, scientifique et culturel joués à travers l'histoire par la grande famille tétouanaise des Afaïlal.

Le défunt, Thami Afaïlal, (1930-2020) a lui-même été un fin lettré et a assumé, des années durant, des responsabilités diplomatiques dans plusieurs pays comme l'Irak, le Liban, l'Espagne et l'Argentine.

Une convention de don a été signée avec Mme. Khadija Bouhlal, veuve du diplomate marocain Feu Thami Afaïlal. L'opération a été possible grâce aux professeurs Younès Sebbah et Rachid Affaki qui ont joué un rôle déterminant pour que ce fonds soit domicilié aux Archives du Maroc.

## Fonds Abdellah Zaki



Ce fonds, sous format numérique, représente une partie des documents personnels de Feu Abdellah ZAKI; artiste-peintre et auteur-compositeur, décédé au Pays-Bas en 2017. Son talent est aujourd'hui reconnu à l'étranger, particulièrement dans son pays d'accueil (Pays-Bas) mais très peu connu au Maroc.

L'institution rend un hommage posthume à Feu Abdellah ZAKI en contribuant à le faire connaitre au Maroc et à transmettre à la postérité son patrimoine artistique. La signature d'une convention de don d'archives privées a eu lieu le 28 décembre 2020 avec Mme Hajia ZAKI, fille et héritière du défunt.

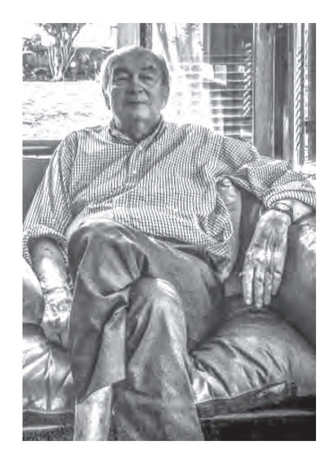


**Nouveaux fonds privés prochainement disponibles**

# De nouvelles archives privées enrichissent les fonds de l'institution

Dans un cadre dynamique où l'institution «Archives du Maroc» maintient des interactions permanentes avec son environnement -plus précisément les grandes familles et les personnalités publiques- basées sur une confiance mutuelle et permanente, Archives du Maroc a reçu, sous forme de dons, de nouveaux fonds qui ont enrichi ses collections.

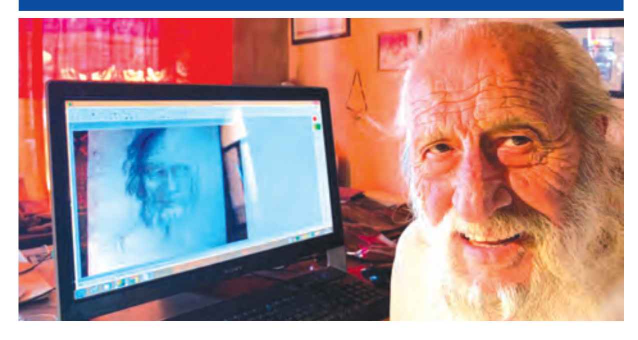
## Fonds Patrice de Mazières



Il comprend des archives personnelles de l'architecte Patrice de Mazières de Chambon, sous forme d'originaux, incluant principalement 243 rouleaux de plans de centaines de ses œuvres.

Ce grand architecte Rbati, petit-fils d'Adrien Laforgue -célèbre architecte sous le Protectorat- a consenti à conclure gracieusement avec les Archives du Maroc une convention de don, dont la signature a eu lieu le 21 février 2020. M. Patrice de Mazières est décédé peu de temps après, en juin 2020.

## Fonds Beato Salvatore Polizzi



Il s'agit d'un ensemble de documents personnels (format numérique) reflétant un parcours professionnel et artistique d'une soixantaine d'années de M. Beato Salvatore Polizzi et comprenant une partie de ses créations artistiques, l'histoire de son chef d'œuvre «La Médina d'Agadir», des esquisses diverses, etc.

Une convention de don a été signée le 1er mars 2020 avec M. Beato Salvatore Polizzi, dit Coco Polizzi, un maitre artisan, décorateur et constructeur résidant à Agadir.

## Fonds Abderrahim Sijelmassi



Il s'agit des documents personnels pour la plupart des plans, esquisses, photographies et diapositives se rapportant au parcours académique et professionnel de Feu Abderrahim Sijelmassi.

Natif de Port-Lyautey (Kénitra) au sein d'une famille d'artistes, M. Abderrahim SIJELMASSI (1946-2013) était un grand architecte atypique, dont la production architecturale puisait dans la tradition marocaine, tout en s'appuyant sur les concepts du mouvement moderne.

Ce fonds est le fruit d'une convention de don d'archives privées signée le 17 septembre 2020

**30 novembre 2020**

**Visite de Mme Clélia Chevrier Kolacko, Directrice Générale, Conseillère de Coopération et d'action culturelle à l'Ambassade de France, accompagnée de son Adjoint M. Jean-Pierre Mahoué.**

## L'ère des réunions virtuelles

Depuis le mois de mars 2020, la pandémie du coronavirus a eu un impact considérable sur les programmes des réunions auxquelles Archives du Maroc devait participer. Certaines réunions ont été carrément annulées, tandis que d'autres ont été rendues possible grâce à la vidéoconférence.

### Réunions annulées

- Réunion du réseau francophone numérique (prévue du 24 au 27 mars 2020 à l'Alexandrie)
- Forum des dirigeants des archives nationales (prévu du 13 au 19 avril 2020 à Londre)
- Colloque sur les relations ibéro-africaines à Lisbonne (juin 2020)
- Journée du document arabe au siège de la Ligue arabe au Caire (octobre 2020)

### Réunions à distance ou webinaires

- Association internationale des archives francophones AIAF (3, 5 et 20 novembre 2020)

**16 décembre 2020**

**Visite de Monsieur Adrien Delmas, Directeur du Centre Jacques Berque.**



- Stratégie africaine sur les archives, sous la tutelle du Conseil International des Archives (12 octobre 2020)
- Equipe de travail du Forum des dirigeants des archives nationales (16 octobre 2020)
- Réunion avec des responsables des Archives Nationales Colombiennes (28 octobre et 19 novembre 2020)
- Réunion avec quelques professeurs de l'Ecole Nationale des Chartes de Paris (12 novembre 2020)
- Conférence sur les Archives du Maroc et leur rôle dans la sauvegarde de la mémoire nationale, en visioconférence dans le cadre de l'union arabe d'informations et de bibliothèques à Ryad (9 décembre 2020).



Une mise à jour de la brochure institutionnelle a été publiée le 1er septembre 2020, elle est téléchargeable à partir du site web des Archives du Maroc.

## Un livre du professeur Aziz LAAOUISSI

Coïncidant avec la journée nationale des archives, un livre du professeur-chercheur Aziz LAAOUISSI vient de paraitre sous le titre «**La question des archives au Maroc : Patrimoine et modernité**».




Ce livre présente l'institution «Archives du Maroc» en mettant l'accent sur ses missions, son cadre juridique notamment par la loi n°69/99, sur son décret d'application, les moyens matériels et humains dont elle dispose et ses différentes activités nécessitant –du point de vue de l'auteur- plus d'épanouissement dans le choix des contenus et dans répartition géographique. D'autres sections ont traité la question des archives en relation avec plusieurs domaines tels que : l'histoire, le patrimoine, la culture, l'identité, l'éducation et l'enseignement, la recherche scientifique, le développement, la sécurité, les droits de l'Homme, etc.

Faisant partie des publications des Archives du Maroc, cet ouvrage a été préfacé par le directeur de l'établissement.

## Visites de travail et de courtoisie

### 12 février 2020

**Visite du Prince camerounais Kuma' Ndumbe III, Président de la Fondation AfricAvenir International.**



### 26 février 2020

**Visite de l'ambassadeur du Sultanat d'Oman au Maroc, M. Said Ben Mohamed Ben Ali Al-Baraami**



### 07 octobre 2020

**Visite de M. François Reybet-Degat, représentant au Maroc du Haut-Commissariat des Nations-Unis pour les réfugiés.**



Parallèlement à l'exposition en présentiel, ouverte aux visiteurs à partir du mardi 1er décembre 2020, une version virtuelle est élaborée pour en faire bénéficier le grand public via le site officiel des Archives du Maroc et les réseaux sociaux.

Il est à noter que l'exposition est programmée conformément aux mesures sanitaires en vigueur pour empêcher la propagation du covid-19 : Masques, gel hydraulique, distanciation physique…

## Publications de l'institution

### Guide de gestion des archives à l'attention des fonctionnaires



Ce guide de vulgarisation vise essentiellement à présenter l'importance de la gestion des archives, à simplifier la notion des archives et à rectifier les fausses idées répandues quelquefois chez les fonctionnaires des administrations publiques (uniquement disponible en version arabe).

### Revue «Archives du Maroc» N°4/2019

Archives du Maroc a mis à la disposition de ses lecteurs le 4ème numéro de cette revue annuelle. Ils y trouveront leur rubrique habituelle intitulée «Archivistique : science et métiers» qui reprend, entre autres articles instructifs, une conférence du Prince Kum'a Ndumbe III à l'occasion de la réunion annuelle du Conseil International des Archives, le 27 novembre 2018 à Yaoundé. Nous remercions vivement notre ami camerounais pour avoir accepté que nous rediffusions son message panafricaniste empreint de sagesse.




Les lecteurs ont, en outre, dans la rubrique «Evénements et actualités», l'occasion de découvrir les principales activités qui ont marqué l'agenda de l'établissement Archives du Maroc durant l'année 2019, dont la remarquable exposition consacrée à «Présence chrétienne : le vivre-ensemble» et qui a coïncidé avec la visite au Maroc du Pape Francis, à l'invitation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI. Le succès qu'a connu cette exposition a dépassé les frontières nationales. Ce n'est donc pas par hasard que nous avons choisi de reprendre son thème comme «dossier spécial» du présent numéro ; une façon de diffuser encore plus largement le message du vivre-ensemble qui demeure d'une ardente nécessité. Les archives assument, de cette façon, leur vocation pédagogique.

### Brochure institutionnelle numérique des Archives du Maroc



plan d'action OGP (Partenariat pour un Gouvernement Ouvert) 2018-2020, l'institution «Archives du Maroc» s'est engagée à sensibiliser et inciter tous les départements ministériels à mettre en place un programme de gestion des archives, à doter les structures chargées de la gestion des archives de ressources humaines qualifiées et à former les fonctionnaires pour bien gérer leurs archives selon les dispositions juridiques et réglementaires en vigueur, et les directives du Guide Référentiel de la Gestion des Archives Publiques.



Dans ce but, «Archives du Maroc» a organisé une session de formation de formateurs en matière de gestion et conservation des archives publiques, du 19 au 27 octobre 2020 au siège de l'institution, au profit des représentants des administrations centrales en faisant appel à des professeurs universitaires spécialistes en la matière et relevant de l'Ecole des Sciences de l'Information (ESI).

Cette session de formation couvre des aspects théoriques portant sur certaines notions relevant du champ archivistique, ainsi que le cadre juridique marocain qui le régit. De même, elle comprend des aspects pratiques, sous forme d'ateliers, visant à acquérir les bonnes techniques et pratiques d'archivage au sein de l'administration marocaine. Notons ici que ladite formation, dont a bénéficié une cinquantaine de personnes, a eu lieu dans le respect strict des mesures sanitaires imposées par le contexte particulier lié au Covid-19.

## CASARCHIVES : Exposition de photos et documents

A l'occasion de la Journée Nationale des Archives (30 novembre), Archives du Maroc a organisé une exposition intitulée «**CASARCHIVES**», dédiée à la mémoire historique de Casablanca. Le public est convié à découvrir cette exposition inédite et entreprendre une pérégrination dans l'histoire du patrimoine de la ville, particulièrement pour la période couvrant la fin du 19ème siècle et le Protectorat français, à travers une sélection de photos, dahirs, arrêtés viziriels, cartes et plans.



Il s'agit d'une immersion historique permettant d'explorer des aspects de la vie sociale, culturelle, économique et politique de la ville, notamment les infrastructures portuaires, ferroviaires et routières. Des documents de première main attestent l'extension de cet espace urbain, à travers la mise en place d'équipements et de services qui ont constitué la base de l'expansion de Casablanca d'aujourd'hui.



Cette rencontre a eu lieu le 8 mars 2020, au pavillon du Royaume du Maroc, avec la présence de nombreux chercheurs et intellectuels marocains.

### Commémoration du 5ème anniversaire du décès de Feu Mohamed Larbi MESSARI

A l'occasion de la Commémoration du 5ème anniversaire du décès de Feu Mohamed Larbi MESSARI, «Archives du Maroc» a participé à un colloque scientifique sur «**La déontologie journalistique à l'ère numérique**» organisé le 24 juillet 2020 par la Chaire Larbi MESSARI à l'Institut Supérieur de l'Information et de la Communication de Rabat (ISIC). Cet évènement a permis de souligner le rôle important joué par le défunt dans le monde du journalisme et de la politique.

Notons ici que ce colloque a été modéré par le directeur de l'ISIC, M. Abdellatif BENSFIA. Y ont pris part les professeurs Jamaâ BAIDA (Archives du Maroc), Younès MOUJAHID (Président du Conseil National de la Presse), Ali KARIMI (Faculté de droit, Rabat), Abdeljabbar RACHIDI (pour le Parti de l'Istiqlal).

### Réunion en visioconférence de l'Association internationale des Archivistes francophones (AIAF)



Le directeur des Archives du Maroc, M. Jamaâ BAIDA, a participé à une réunion virtuelle avec des membres de l'AIAF, le 3 septembre 2020, pour discuter les différents sujets relatifs à la gestion interne de l'association et au suivi des activités du portail International Archivistique Francophone, connu sous le nom de PIAF.

### Célébration du 90ème anniversaire de la Caisse Marocaine des Retraites

Organisée par la CMR dans ses locaux et en mode webinaire, le 1er octobre 2020, la cérémonie de cette célébration a été marquée par le dévoilement d'un timbre-poste commémoratif symbolisant le rôle de la CMR en tant qu'acteur majeur dans l'histoire de la sécurité sociale au Maroc.



Par la même occasion, un panel a été organisé sur le thème : «**Comment la préservation de la mémoire d'une institution peut-elle contribuer à la richesse du patrimoine culturel national?**», avec la participation du directeur des Archives du Maroc, M. Jamaâ BAIDA, qui a abordé la question de la sauvegarde et de la valorisation des archives historiques des entreprises et institutions (publiques et privées), en mettant en exergue la richesse du patrimoine archivistique de la CMR constitué au cours des 90 ans, et qui peut contribuer à l'enrichissement du patrimoine culturel immatériel national (voir infra le texte de son allocution).

### Session de formation sur la gestion et la conservation des archives publiques

Les archives, aussi bien courantes qu'intermédiaires, constituent une source d'informations produites ou reçues par les Administrations. Or, l'accès à ces informations, en vertu de la n° 31.13, suppose incontestablement une bonne gestion préalable des archives.

A cet effet, conformément à la loi n°69.99 relative aux archives et dans le cadre du

# Bilan des activités phares de l'institution

Le monde connaît actuellement une situation sans précédent ; la pandémie du Covid-19 a plongé de nombreuses populations dans un confinement dicté par l'état d'urgence sanitaire. Le Maroc n'a malheureusement pas échappé à cette pandémie ! Pour lui faire face, il a imposé très tôt des mesures drastiques comme la fermeture des frontières et le confinement de la population, avec un impact considérable sur certains domaines tels que : l'enseignement et l'administration publique.

Cette situation a entrainé la fermeture temporaire des Archives du Maroc. Il s'agit plutôt d'une suspension momentanée du travail en présentiel pour le personnel, mais cela n'a pas empêché d'avancer sur les tâches de fond de chaque équipe de travail afin d'assurer la continuité des projets en cours. Seules quelques activités culturelles et scientifiques ont pu être reprises après la réouverture de la mi-juin 2020, tout en respectant les nouvelles mesures sanitaires préconisées par les autorités marocaines comme l'interdiction des rassemblements dans les lieux publics et le maintien des gestes barrières.

Ci-après, quelques activités de l'établissement au titre de l'année 2020, avant et après le début de la pandémie.

## Activités culturelles et scientifiques

### Table ronde au Salon du livre de Casablanca

Organisée par le ministère de la Culture, de la Jeunesse et des Sports, la 26ème édition du Salon International de l'Edition et du Livre (SIEL) s'est tenue du 6 au 16 février 2020 à Casablanca. Au programme de cette édition, une table ronde dédiée au thème de «**Archives et enjeu de la modernité**» et qui est organisée par Archives du Maroc le 8 février 2020 à 16h30.



Débattre de la question revêt une importance capitale dans un processus démocratique où l'accès à l'information constitue désormais une attente de la société et un droit consacré, au Maroc, par la constitution de 2011.

### Table ronde à la Foire du livre de Bruxelles

L'institution Archives du Maroc a participé à la foire du livre de Bruxelles (Belgique), représentée par son directeur M. Jamaâ BAIDA, qui a pris part à une table ronde autour du thème : «**Archives et manuscrits pour la sauvegarde du patrimoine culturel au Maroc**». Le but de cette rencontre est de sensibiliser les différents publics à une expérience historico-culturelle particulière à travers des manuscrits et des archives.

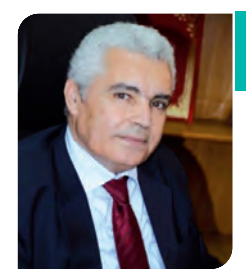



Rendez-vous au Pavillon du Maroc, à la Foire du Livre de Bruxelles, samedi 7 et dimanche 8 mars 2020



# MANIFESTATIONS ET ACTUALITÉS

# Editorial



**Jamaâ BAIDA** (Directeur des Archives du Maroc)

L'année 2020 est une année pas comme les autres ; les historiens de demain la retiendront probablement comme « l'année de Corona» ou sous une appellation similaire! En effet, la situation sanitaire imposée par la Covid 19 a chamboulé bien des comportements et des agendas, au Maroc et ailleurs. Les Archives du Maroc n'ont pas échappé à son Diktat puisque l'établissement a dû fermer ses portes pendant la durée du confinement général, entre mars et juin, pour reprendre après, lentement, avec l'observation stricte des mesures contraignantes de prévention. C'est dire que le déroulement normal de nos activités en a souffert, surtout lorsqu'il s'agit de celles conçues pour le grand public.

Cependant, les Archives du Maroc ont pu, même dans ce contexte morose et défavorable, organiser deux événements marquants dont les détails sont relatés dans le présent numéro de la revue :

- Une session de formation des formateurs dans le domaine de la gestion et de la conservation des archives ( du 19 au 27 octobre).

- Une exposition intitulée «Casarchives» pour célébrer la Journée Nationale des Archives (30 novembre) et valoriser une partie des archives relatives à la grande métropole marocaine qu'est Casablanca.

Hormis ces activités à caractère public, l'effort des Archives du Maroc a surtout porté sur le renforcement de son rôle en matière d'expertise et d'assistance, dans le domaine des archives, au service de l'Etat, des collectivités locales, des établissements et des entreprises publics, et des organismes privés chargés de la gestion d'un service public. Plus d'une vingtaine d'entités ont bénéficié de cet accompagnement.

Outre cette activité indispensable pour la bonne gestion des archives courantes et intermédiaires, les équipes des Archives du Maroc ont accéléré leur cadence de travail en ce qui concerne le traitement des archives définitives afin de les mettre à disposition des usagers. Plusieurs inventaires ont ainsi été publiés sur le portail électronique de l'établissement pour mieux orienter, à distance, les chercheurs et les aider à bien préparer leurs visites aux Archives du Maroc.

Les lecteurs trouveront dans les pages qui suivent une présentation succincte de ces inventaires qui sont, en fait, des instruments de travail que les chercheurs sauront apprécier à leur juste valeur.

Il est à noter également que les rayonnages de nos magasins ont accueilli, courant 2020, sous forme de dons, plusieurs fonds privés en papiers originaux ou en version numérique; une conséquence logique de la crédibilité grandissante dont bénéficie l'institution auprès du public. Parmi ces acquisitions récentes, dont des notices descriptives sommaires figurent dans ce volume, mentionnons les fonds Patrice de Mazières, Abderrahim Sijelmassi, Beato Salvatore Polizzi, Thami Afaïlal et Abdellah Zaki.

Enfin, nous pensons que nos chers lecteurs constateront avec bonheur la richesse de leur rubrique habituelle « Archivistique : Science et métier ». Elle comprend, en plus d'une présentation de l'Ecole des Chartes qui fête son bicentenaire en 2021, une belle invitation à une pérégrination parmi les trésors documentaires de la bibliothèque Daoudia de Tétouan, du Centre d'Archives Diplomatiques à Nantes, des Archives Départementales de la Gironde, des Archives Nationales de Tunisie, du Cameroun et de Madagascar. Cette ouverture sur le monde est bénéfique pour les Archives du Maroc et pour les archivistes marocains.







**Directeur responsable**
M. Jamaâ BAIDA

**Conception et réalisation**

Manal BAICHOU
Adil CHOURAK
Marouane EL HAKOUR
Hassan LARHMAID
Ouafae EL KASRI
Mounir Fanid
Ahmed YOUBI
Oumayma EL KASRI
Houda BOUIHI
Youssef BENIJJANE

**Dépôt légal :**
2016PE0105
**ISSN :**
2509-1271
**Edition:** 2021

**Impression :**
Éditions et impressions Bouregreg

**Contact :**

5, avenue Ibn Battouta
Agdal - Rabat - B.P 764
(212) 05.37.77.66.85
(212) 05.37.68.35.45
secretariat@archivesdumaroc.ma
www.archivesdumaroc.ma
Archives du Maroc
Archives du Maroc

# N°5-2020

## Editorial



## Manifestations et actualités



## FORMATION: GESTION ET CONSERVATION DES ARCHIVES



## Fonds d'archives



## Archivistique : Science et métiers



## Dossier spécial CASARCHIVES

Now available in

**Archives du Maroc**



# ARCHIVES DU MAROC

**N°5/2020**

**« La question de l'archive n'est pas une question du passé [...] c'est une question d'avenir, la question de l'avenir même, la question d'une réponse, d'une promesse, d'une responsabilité pour demain ». Jacques DERRIDA**

